أ.د/ نادية مصطفى
ماجدة إبراهيم
أسامة مجاهد

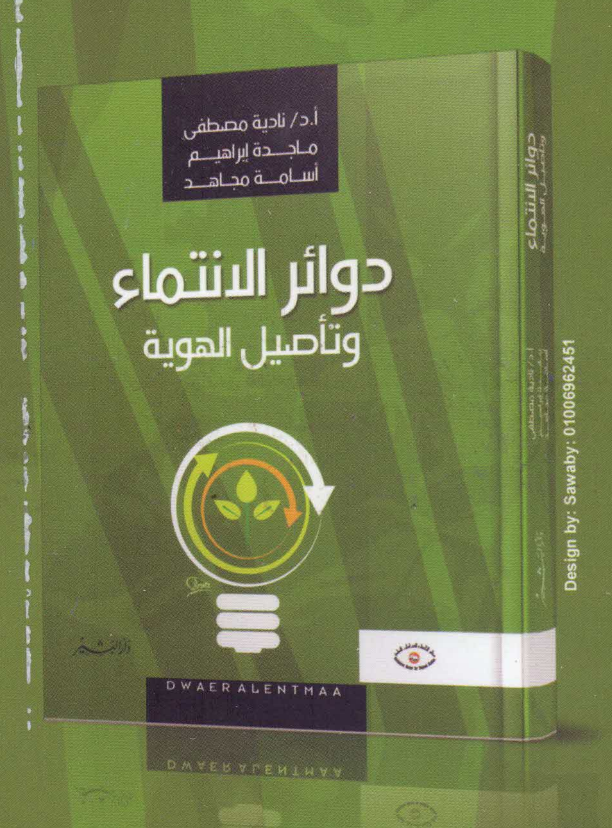
دوائر الانتماء
وتأصيل الهوية







DWAER ALENTMAA



Design by: Sawaby: 01006962451


١٣ ميدان التحرير القاهرة
هاتف وفاكس: ٢٥٧٧٩٧٦٥ ٠٢
www.ccps-egypt.com
cenciv@yahoo.com


01607467492 - 01062836461
dar_elbasheer@yahoo.com
darelbasheer@hotmail.com







سلسلة الوعي الحضاري

دوائر الانتماء وتأصيل الهوية

تحرير
أ.د. نادية مصطفى
أسامة مجاهد
ماجدة إبراهيم



اسم الكتاب: دوائر الانتماء وتأصيل الهوية

المؤلـــف:أ.د نادية مصطفى، أسامة مجاهد، ماجد إبراهيم

الصف التصويري: الندى للتجهيزات الفنية

إخراج داخلي: (مركز السلام للتجهيز الفني عبد الحميد عمر ٠١٠٠٦٩٦٢٦٤٧)

الطبعة الأولى للناشر: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

مقاس الكتاب: ١٧ × ٢٤

عدد الصفحات: ٢٠٠

التوزيع والنشـــر: دار البشير للثقافة والعلوم القاهرة – مصر

تليفـــــــــون: ٠١٠٦٧٤٦٧٤٩٢-٠١٠٦٢٨٣٦٤٦١

darelbasheer@hotmail.com

dar_elbasheer@yahoo.com

الإيداع القانوني: ٩٠٥١/ ٢٠١٢

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978-977-278-430-6

المشاركون (ترتيب ألفبائي)

أحمد يوسف أحمد

إبراهيم نصر الدين

طارق البشري

عمرو الشوبكي

ماجدة إبراهيم

مدحت ماهر

محمد كمال محمد

مصطفى الفقي

نادية مصطفى

المقدمة التحريرية للعدد

أ. مدحت ماهر

أ. ماجدة إبراهيم

يأتي هذا العدد الخامس من سلسلة الوعي الحضاري(*) متناولًا قضية «دوائر الانتماء وتأصيل الهوية» ويتضمن سلسلة الحلقات العلمية التي عقدها المركز في ندوته الشهرية «ملتقى الحضارة» للعام ٢٠١٠ -بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة- في محاولة لاستبيان حال الانتماء في مصر وعالم العروبة والإسلام، وما يتقاطع معه من دوائر، بين الواقع المشهود والأمل المنشود. تحدث في هذه الحلقات نخبة من كبار المفكرين والعلماء، وشارك فيها مجموعات مختلفة من المعنيين بهَمِّ الانتماء والدوائر الحضارية والإنسانية، وجرت الكثير من المجادلات والمداخلات التي أكدت كثيرًا من الرؤى الحاضرة والشائعة، كما كشفت عن كثير من الحقائق والأبعاد الخطيرة فيما يتعلق بحاضر الوطن والأمة والعالم، وإرهاصات المستقبل القريب.

---

* أصدر مركز الحضارة للدراسات السياسية أربعة أعداد من سلسلة الوعي الحضاري هي على التوالي:
- العدد الأول: أ.د.نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (١).
- العدد الثاني: أ.د.نادية مصطفى، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية.
- العدد الثالث: أ.د.نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (٢).
- العدد الرابع: أ.د.نادية مصطفى، مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين... رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي: من فقه الأصول إلى فقه الواقع وفقه التاريخ.

فقد عقد الملتقى لعام ٢٠١٠ لقاءاته الستة على النحو التالي:

- المستشار طارق البشري: مفهوم الانتماء ودوائره المتحاضنة.
- د.مصطفى الفقي: الانتماء وحالة المواطنة في مصر.
- د.أحمد يوسف أحمد: الانتماء إلى العروبة.
- د.إبراهيم نصر الدين: مصر والانتماء إلى أفريقيا.
- د.نادية مصطفى: الدائرة الإسلامية بين انتماء الفرد والدولة.
- د.عمرو الشوبكي: الدوائر العالمية والإنسانية بين الانتماء والالتقاء.

وعند إعداد الكتاب للنشر، قامت الثورة المصرية (٢٥ يناير ٢٠١١) فتفاعل مركز الحضارة للدراسات السياسية معها ومع التحولات التي أعقبتها على أكثر من مستوى وعبْر أكثر من نشاط، وتعددت المخرجات العملية والفكرية لهذا التفاعل، وكان من بينها المتعلق بقضية الانتماء، فكان جديرًا بإضافة بعض من هذه المخرجات لهذا الكتاب. وبذا فإن محتويات هذا الكتاب تتضمن سلسلة الحلقات العلمية سالفة الذكر بالإضافة إلى مجموعة من مخرجات أنشطة ولقاءات ارتبطت بقضية الانتماء والهوية عقدها مركز الحضارة عقب الثورة على مدار عام ٢٠١١، وهي:

- مشروع إعادة بناء المجال السياسي المصري في ضوء امتداد ثورة ٢٥ يناير
- الهوية والثورة
- مشروع مقترح للنهضة: شراكة مجتمعية من أجل بناء الوطن في ضوء امتداد ثورة ٢٥ يناير.
- تجديد الانتماء عبر التغيير والبناء

- النموذج الحضاري للثورة وتوجه جديد للسياسة الخارجية المصرية

وبناءً عليه، فإن هذه المقدمة التحريرية تربط بين نتائج مناقشة أزمات الانتماء والهوية كما تجلت قبل ثورة ٢٥ يناير، وبين إمكانيات تجاوز هذه الأزمات على ضوء الثورة.

دوائر الانتماء وتأصيل الهوية: خلاصات ودلالات:

على الرغم من عدم شيوعه، وضيق ساحات استعماله وتداوله، وعلى الرغم من غلبة معانيه السطحية، يبدو أن مفهوم «الحضاري» بدلالاته على الكلي الجامع بين مجالات الحياة، الواصل بين الثنائيات المتقابلة، أضحى يفرض نفسه على العقل المعاصر. فالحضاري هو الكلي الحاضن لجزئيات الحياة وتفاصيلها، وهو الخيط الناظم بين السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتاريخي والجغرافي والتربوي ...، وهو الرؤية التي تجمع بين الثابت والمتغير، والمادي والمعنوي، والتاريخي والمستقبلي، والفكر والواقع، والعلم والعمل، والداخلي والخارجي، والديني والدنيوي... فتتضافر وتتكامل ولا تتنافى أو تتضارب.

هذا المعنى الذي نعبِّر عنه بـ«الحضاري» أصبح من الأهمية بمكان الوعي به، والتفكير به، والاجتماع عليه. فالسياسي المنبتّ الصلة عن الاجتماعي، والثقافي المنقطع عن الاقتصادي، والجري وراء المتغيرات منفصلةً عن الثوابت، ومعالجة الفروع منزوعة عن أصولها، والنظر إلى الماضي بمعزل عن الحاضر والمستقبل، ومواجهة المشكلات الجزئية اليومية بعيدًا عن الوعي بأطرها الكلية... هذه الطرائق من التفكير والتدبير والعمل باتت تمثل أزمة فوق الأزمات، وعاملًا من عوامل إنتاج مشكلاتنا المتراكمة. لا بد أن نفكر بطريقة كلية، وننظر للأمور في كليتها، ونغلّب الوصل بين عناصر الحياة لا الفصل أو المنازعة،... لا بد أن ننظر للأمور من خلال منظور حضاري.

من ذلك قضية كبرى مثل قضية «الانتماء»، فأول ما يتبادر إلى الذهن إزاءها هو

بعدها السياسي: أي الانتماء إلى الأوطان أو الدوائر السياسية الأخرى، والتمييز بين انتماء إلى الوطن يعرف بالوطنية، وانتماء ولاء لنظم حكم أو اتجاهات سياسية معينة يدخل في حيز الأيديولوجيا. لكن تدقيق النظر في مفهوم الانتماء يؤكد أهمية ربطه بجذوره الثقافية وسياقاته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ودوائره المتنوعة المحلية والإقليمية والإنسانية والنوعية، وضرورة البحث عن صيغة جامعة ناظمة بين هذه الأبعاد والجوانب المتنوعة. وليس ثمة منظور يقدم هذه الإمكانية سوى المنظور الحضاري الكلي الشامل، سواء كان من مرجعية إسلامية على نحو ما تقدمه مدرسة المنظور الحضاري في مصر، أو من مرجعيات أخرى تعترف بأهمية الأبعاد القيمية والثقافية والفكرية للظواهر الاجتماعية والإنسانية بعامة في دراستها وفي التفاعل العملي معها.

ويمكن إجمال الخلاصات الأساسية للقاءات والأنشطة التي عقدها مركز الحضارة حول قضية الانتماء بين ملتقى الحضارة ٢٠١٠ (بلقاءاته الستة) وفعاليات أخرى أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أثيرت بها قضية الانتماء بأبعادها على النحو التالي:

أولا: تأكيد حقيقة التداخل في مفهوم الانتماء ودوائره:

يتعلق فعل الانتماء دائمًا بما هو محل للانتماء (المنتمي إليه)، وإذا كنا نعني بالمنتمي (فاعل الانتماء) الإنسان بعامة، والإنسان المصري بخاصة، فإن دوائر انتمائه تتعدد وتتعقد وتبدو من التداخل والتشابك والتقاطع والتركّب بمكان. ولقد كانت الفرضية الأساس التي تنطلق منها رؤيتنا للانتماء من منظور حضاري -وكما أعربت عنها ورقة العمل الأساسية- أن هذه الخصائص مآلها التكامل وموئلها الإنسانية الجامعة القويمة، القابلة للتنوع والتعدد، والحاضنة للخصوصيات والتمايزات الثقافية والحضارية والدينية والفكرية، والنوعية والإثنية بلا عنصرية ولا استعلاء. ولقد كشفت حلقات الملتقى -على تنوع مداخلها ومشارب المفكرين والمشاركين فيها- عن تأكيد لهذه الفرضية، وأن الواقع الراهن يشدد على صدقية التنوع،

وضرورة التكامل، ووجوب التعارف بين دوائر الانتماء. لقد كان تأصيل المستشار طارق البشري لهذا المعنى سبّاقًا وعميقًا وموضوعيًّا حين أسس لمفهوم «دوائر الانتماء المتحاضنة»؛ موضحًا كيف يتواجد الإنسان –في كل مكان وزمان– ضمن شبكة من الانتماءات والتصنيفات التي لا يلزم أن تتعارض أو تتنافى، بل إن طبائع الأمور تجعلها تتواكب وتتراكب، وربما تتكامل وتتساند، فلا مُشاحّة في تعدد الانتماء، طالما معايير التصنيف تتضارب.

فالفلاح القروي القليوبي المصري الإفريقي العربي المسلم، شافعي المذهب الفقهي، شاذلي الطريقة الصوفية، وفدي التوجه الحزبي، المنحدر من الأسرة الفلانية، المنتمي إلى الجمعية المدنية العلانية... كل هذه انتماءات لا تعارض بينها، ولا يصح أن يفرض انتماء منها سطوته ليلغي ما عداه.

ولكن من ناحية أخرى، فإن الانتماءات لا تتكافأ من حيث الاختيار والاضطرار. فبعض الانتماءات تولد مع الإنسان ولا خيار له في استمرارها، كالانتماء العائلي والوطني واللغوي والعرقي والإقليمي، وبعضها يكون للمرء خيار في استمراره أو عدمه كالدين أو المذهب، وبعضها يتخيره الإنسان بعد تمييزه واكتمال وعيه كالتوجه السياسي والأيديولوجي وما إليه. ومن ثم لا يصح ضرب ضروري في اختياري، وإنما الاختيار يكون في مقام إتاحة الاختيار. فمن اختار البقاء على دين أو مذهب فقد فضّل عدم الانتماء لغيره، ومن اقتنع باتجاه فكري أو سياسي أو مذهبي معين فقد يعني ذلك عدم رغبته في الانتماء لما لا يجتمع معه من اتجاهات أو مذاهب. وإنما يقع التعارض بين هذه الانتماءات عندما تتعارض منطلقاتها أو غاياتها أو مساراتها، ولكن لا يلزم من هذا أن يندلع بينها الصراع. وإنما يكون الصراع أو التدافع أو التعارف أساسًا للعلاقات بين الانتماءات المختلفة على أساس من رؤية العالم والنموذج المعرفي الذي ينطلق منه أرباب كل دائرة انتمائية.

والخلاصة أن الإنسان المصري العربي الإفريقي المسلم الذي هو جزء من عالم اليوم؛ عالم تقارب المسافات، ليس مفروضًا عليه أن يتخير بين مصريته (وطنيته) أو عروبته (قوميته ولسانه) أو إفريقيته (قارته وإقليمه) أو إسلاميته (دينًا، أو حضارة بالنسبة لغير المسلم)، أو انتمائه للدائرة الإنسانية والعالمية حيث فضاؤه الأرحب. إن الرؤية الحضارية الجامعة تصبح في هذا المقام فرضًا وواجبًا؛ من حيث العقل وفكره، والدين وقيمه، والواقع ومعطياته. فالواقع والواجب معًا متفقان على ضرورة الأخذ والعمل بهذا المفهوم (دوائر متخاضنة لا متنافية).

لقد برزت -في آونة قريبة- رؤيتان قاصرتان لدوائر الانتماء وأصول الهوية المصرية العربية الإسلامية، على الرغم من تناقض منطلقات كل منهما. فالأولى رؤية دينية ترى الوطنية ولاء لغير الله ورسوله والمؤمنين، والقومية العربية انتماء مصطنعًا لا أصل له، والأخوة الإنسانية مدعاة لتمييع التمايز العقدي والاختلاف الديني. وربما دفع هذه الرؤية طرفها البعيد ما جدّ من فكر علماني يرمى إلى إعادة تأسيس الهوية والانتماء خارج دائرة المرجعية الحضارية الأصيلة ومن قبلها الإسلام برؤيته ومبادئه الإنسانية الجامعة. ولكن على كلٍّ وقع ردُّ الفعل الديني النافي لمعاني الوطنية والقومية والإنسانية في نفس فخ الغلوّ والتجاوز الأعمى، وليس الاستيعاب البصير الذي مارسته التجربة الحضارية الإسلامية عبر تاريخها. ومن ناحية أخرى، ظهرت رؤى تزعم أن الحديث عن رابطة دينية في القرن العشرين سخافة أو كارثة أو تخلف (راجع سلامة موسى وطه حسين)، وأن العصر والمعاصرة لا يسمحان إلا بالرابطة على أساس التراب والإقليم والعنصر، فكما أن إنجلترا للإنجليز، وفرنسا للفرنسيين، فيجب أن تكون مصر للمصريين، فقط وليس إلا.

والحق، الفضيلة وسط بين تطرفين، والغلو إلزام بما لا يلزم، وليّ لأعناق الأمور حتى تتوافق مع رؤى قاصرة وانفعالية، منطلقها شهوات أو مخاوف أو شبهات مستحكمة.

ثانيًا- الارتباط الوثيق بين الهوية والانتماء والقيم المعنوية، وبين جانب المصالح المادية والعملية ضمن دوائر الانتماء المختلفة:

فالانتماء إلى المضرّ والفاسد من كل وجه محال، والانتماء إلى عديم النفع والإفادة لا يكون قويًا ولا فعّالاً... وما انتماء الإنسان إلى ما هو في ظاهره غير صالح ولا مفيد، إلا لأنه يحقق له في الباطن مصلحة معنوية، وجانبًا من جوانب تكوينه الضروري. فللانتماء جناحان على قدر قوتهما يكون تحليقه وارتقاؤه: جناح جواني ينطلق من الهوية وتحقيق الذات، وهذا بعضه ضروري غير مكتسب كالانتماء للأبوين أو للأرض التي نشأ الإنسان عليها، وبعضه يكتسبه الإنسان عن رويّة وقناعة كالانتماء للدين والاتجاه الفكري والسياسي والحضاري وما ينطوي عليه من قيم. وجناح برّاني يتعلق بالمصالح المتبادلة والمنافع المحصّلة بين الإنسان المنتمي، ودائرة انتمائه. وكلما ضعف أحد الجناحين في نفوس المجتمعات وأفرادها، أو في واقع حياتهم ومعايشهم كلما وهن حبل الانتماء وتعرض للترهل والانقطاع.

لقد كشفت المداخلات والنقاشات عن أهمية أن تتحول معاني الهوية الذاتية، وصلات الارتباط المعنوية، بالوطن والأمة والإقليم والإنسانية إلى حقائق واقعية، ومصالح ملموسة، يجني ثمارها الأفراد والجماعات والأوطان، كما تفيد منها دائرة الانتماء نفسها. ولقد تضاربت الرؤى حول أكثر الدوائر فعالية وصلاحية اليوم؛ بين من يرى أولوية الوطن، ومن يرى أولوية الإقليم الاستراتيجي، ومن يعوّل على دوائر نوعية أو الدائرة الحضارية الإسلامية، فضلًا عمن يدعو لمنح مزيد عناية بالدائرة العالمية وقيمها وأهمية الاستفادة من الالتقاء بها.

ولقد كان لميزان المصالح والأعباء مكانه البارز في هذا المضمار. وجرى حديث عن أهمية إيلاء الوطن -منفردًا- قسطًا أكبر من الانتماء والتركيز؛ والدفع بأن ثمة دوائر أخرى تمثل تبعاتٍ وأثقالًا أكثر من كونها مصادر قوة وتعزيز كالدائرة العربية

وما جرّته على مصر من حروب وأعباء لم تزل مصر -وفق هذه الرؤية- تدفع ضريبتها إلى اليوم، في حين دفعت وجهات نظر أخرى بأولوية الدائرة العربية لما لها من بعد استراتيجي لا يثير مخاوف العالم من مثل الانتماء الإسلامي وهواجس الهوية الدينية ومخاطر الدخول في صراع بين الحضارات والأديان.

وبالمثل تراجعت دوائر هوية وانتماء مثل الدائرة الإفريقية، والإسلامية حين لم تعد تترجم عوامل الارتباط التاريخي والحضاري بها إلى مصالح وطنية واستراتيجية واضحة، بل جرت تصويرات للارتباط، لا على أنها -كما تقدم- أعباء وإشكالات لم يعد في الإمكان تحملها اليوم، بل إن دائرة الوطن نفسها صارت عرضة للتراجع والتحلل الذي لحق ميثاقها الغليظ مع تخلف أحواله في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.

لا شك أن من الانتماء ما لا يُثمن -ولا ينبغي أن يُثمن- بالمصالح المادية والعوائد الاقتصادية، وأن مفهوم المصلحة -من ناحية أخرى- ينبغي ألا يقتصر في الوعي على هذه الجوانب الاقتصادية؛ إذ إن عزة الفرد وكرامته في وطنه، وكذلك مكانة الوطن في الساحة الدولية والإقليمية واستغلال إرادته وامتلاكه زمام أمره هي من المصالح القيمية والقيم المصلحية في آن، والتي لا يصح -بحال- إهدارها من معنى المصلحة والمنفعة... لكن حال التخلف والإهدار العام الذي تعيشه الأمة وأقطارها يقف على رأس عوامل تراجع الانتماء واتساع مساحات الاغتراب والانفصال المعنوي عن دوائر الانتماء الحيوية.

ثالثًا: الانتماء في أزمة على كافة الأصعدة: ملامح وأسباب

ومن ثم تطرقت الحوارات إلى حقيقة أن الانتماء -إلى سائر دوائره البارزة ومن ورائه الهوية والشعور بالذات وحقيقتها في مصر وسياقاتها الإقليمية والحضارية- واقع في براثنه أزمة خانقة مركّبة. وتضافرت المداخلات في الإعراب عن ملامح

هذه الأزمة، وعن عوامل إيجادها واستفحالها.

لقد تسابقت مداخلات جيل الشباب بالأخص في التعبير عن حالة اغتراب واسعة؛ على الأصعدة كافة. وعلى الرغم من التأكيد على ضرورة تساند دوائر الانتماء وأن تسير في خط من العطاء المتبادل، فإن المشاركين أكّدوا –في معظمهم– على الواقع الثقافي والتضارب، وأن ثمة ملامح خطيرة لظاهرة الاغتراب وضعف الانتماء لعل من أهمها:

(١) التفكك الأسري وتفسخ علاقات المجتمع وجماعاته الفرعية.

(٢) برودة حسي الوطنية والارتباط بالوطن.

(٣) وصول الشعور بالوطن أحيانًا إلى حال من النفور والكراهية.

(٤) الغياب البعيد عن دوائر مثل العروبة والأفريقية.

(٥) إثارة الهواجس حول الانتماء إلى الدائرة الإسلامية.

(٦) تداخل الدائرة العالمية مع واقع الهيمنة الغربية والعدوان على عالمنا.

(٧) الخلط بين أنظمة الحكم والأوطان وعدم القدرة على الفصل بين السياسات والهوية.

(٨) الخلط بين السياسي والحضاري، والعجز عن التفاعل مع معاني الحضاري والمرجعية الحضارية.

(٩) قياس الانتماء والهوية والشعور بالذات بالمردود المادي والاقتصادي البحت.

(١٠) عدم القدرة على ترجمة الانتماء ليفضي إلى مشاركة فعّالة وتنمية وبناء.

(١١) الشعور بأن التغيرات العالمية والوطنية تمضي باتجاه مزيد من الانتماء، وعدم القدرة على التفاعل الإيجابي معها من منطلق حفظ الانتماءات الأصيلة.

(١٢) التحولات الثقافية في اللغة المتداولة، والتعليم والإعلام والفنون

والآداب، واتجاهها إلى التخفف من أعباء الانتماء إلى الوطن أو الأمة، لصالح اللامسئولية واللاارتباط.

(١٣) مناسبية الانتماء، وتفاهة مقاماته مثل الانتماء الكروي الذي يتقنع بالوطنية لضرب القومية، أو الانتماء الحزبي المتسربل بالعقلانية الاقتصادية لنفي أصالة الانتماء الحضاري، أو الانتماء لنظم حكم مستقيلة عن مهامها تدعي الحسابية الاستراتيجية لصالح التخلي عن انتماءات قومية أو حضارية لا محيد عنها لدى الشعوب.

(١٤) معضلة الاختراق بين الانتماءات الشعبية وانتماءات النخب الفكرية والسياسية، وأي نوعي الانتماء هو الذي يقود الواقع والأوضاع والعلاقات والسياسات.

(١٥) معضلة العلاقة بين الانتماء وظواهر الفساد والاستبداد والكساد والتبعية.

(١٦) انفراط الخيط الناظم لمعنى الانتماء والهوية، وتسميم التراتب بينهما.

ولقد تبارت الرؤى في تفسير هذه الأحوال، ونال الجانب السياسي النصيب الأكبر من التسبيب. ثم التخلف الحضاري العام، بما يشتمل عليه من تخلف اقتصادي، واستبداد سياسي في الداخل، وتبعية للخارج، وثقافات دخيلة مضيعة أضعفت مناعة الشعوب، وبرّرت سياسات الانكفاء عن العرب والمسلمين والأفارقة، لصالح شراكات ظاهرها الاشتراك وباطنها الاستتباع والإلحاق، وترويج لمواطنة عالمية موصومة، ومساواة دولية مزعومة.

وتنافت بالأخص العوامل السياسية والأسباب المنسوبة للمجتمعات في هذا الصدد.

وعلى كلٍّ فقد كشفت سائر هذه السجالات مرة بعد أخرى عن أهمية الرؤية الكلية لملامح ضعف الانتماء، وعوامله، الأمر الذي يؤكد على أهمية المنظور

الحضاري في التفاعل مع هذه القضية ومثيلاتها.

رابعًا: مؤشرات الانتماء:

ومن هنا كان ينبغي أن نستكشف ما يراه المشاركون من عناصر للانتماء ومؤشرات واقعية له؛ بحيث يوجد الانتماء بوجودها، ويفقد بفقدها، ولعل من أهمها:

١- **ثقافة الجماعة:** فالفردانية هي ألد أعداء الانتماء الصغير والكبير.

٢- **الرؤية الحضارية:** فالرؤى المبتسرة والجزئية لا تضع انتماء حقيقيًّا، وإن أعمت ارتباطًا ما.

٣- **الثقة في الوطن**

٤- **الأمل الفسيح في مستقبل الوطن والأمة.**

٥- **الانتماء بالعمل،** فالقعود عن أداء الواجبات لا سيما ذات البعد العام إنما هو أمارة الاغتراب أو الخيانة.

٦- **المشاركة العامة.**

٧- **العمل التطوعي والتنموي.**

٨- **التماسك الأسري والاجتماعي.**

٩- **ثقافة المجال العام.**

١٠- **التضامن عبر الأقطار نحو الأمة والإنسان.**

١١- **مقارعة الفساد والاستبداد.**

وإذا كان الانتماء حقيقة معنوية، فإن الذي أكد عليه الملتقى أنه بلا تجسيد لروح الانتماء، فإنها تتلاشى شيئًا فشيئًا.

خامسًا: وظيفية الانتماء وغائيته:

وهذا يتصل بحديث مصلحية الانتماء وقيميته. فمن المهم التأكيد على أن للانتماء منطلقه الذي ينبع منه، والذي يجد الإنسان نفسه مدفوعًا إلى الإحساس به

واعتناقه على أساسه، وأنه ينبغي لمنطلق الانتماء أن يصبّ في النهاية في وظيفة حياتية فعّالة تؤكد على صدقية الانتماء، وتجسّد طاقاته، وإلا ضمرت شجرته بعد حين.

فالانتماء إلى الأوطان والدوائر الحضارية والإنسانية ينبع من القلب والوجدان، وتحركه الفطرة وربما الغريزة الحية، والانتماء إلى الدوائر الاستراتيجية قد يصدر عن التفاعلات العقلية والحسابات الراشدة، لكن هذا لا يكفي ما لم يمارس هذا الانتماء وظائفه وأدواره، ويصل إلى غايات واقعية في مسيرة الحياة وتفاعلاتها. فالإيمان قول وعمل، وكذا الانتماء. فالانتماء إلى الأوطان ليس شعرًا ولا شعارات، والانتماء إلى الدائرة العربية ليس بالأماني ولا الأغاني، والانتماء إلى أمة الإسلام وحضارته ليس طقوسًا ولا مظاهر، والانتماء إلى الدائرة الأفريقية والإنسانية لا يكفي فيه إعلان البراءة من العنصرية أو الاستعداد للتضامن مع قضايا هنا وإغاثات هناك.

إن الانتماء لا يكتمل ولا يتحقق إلا حين يحب المرء لأهله ما يحب لنفسه، وحين يكره لهم ما يكره لنفسه، إلا حين يسعى في مصالح دائرة انتمائه كأنما هي مصلحته الخاصة، وحين تكون فعاليته في الحياة جامعة بين خاصة وعامّة، ووطنه وأمته، وعنايته بشأن المعمورة وعمارها جزءًا من عنايته بشأنه الكلي.

سادسًا: خصوصية المداخل وتنوع النتائج

لقد حرص معدّ الملتقى على تنويع الحضور، محاضرين ومشاركين ومداخل ومشارب، فكانت الدوائر الخمس، وكلية الاقتصاد، ومركز الحضارة، وساقية الصاوي، بما لكلٍّ منها من جمهور وحضور... ومن ثم تجلب ملامح التنوع في المداخل الوطنية والقومية والاستراتيجية والحضارية والإنسانية، والعلمية والعملية، والمعرفية والفكرية.

فعلى الرغم من جامعية وموضوعية اللقاء الافتتاحي مع عناية المستشار البشري ومحاولته التأصيل لقضية الانتماء تأصيلًا حضاريًا كليًا، إلا أن هذا فتح المجال أمام رؤى متباينة ومتنوعة لقضية الانتماء وإشكاليته وقسماته في أزمنة مختلفة،

والمداخل أو المخارج من هذه الأزمة.

سابعًا: الحاضر الغائب في قضية الانتماء: الانتماء الحضاري الإسلامي:

وأخيرًا، فعلى الرغم من هذه التنوعات وتعددية الرؤى، إلا أن الملاحظ لمن يراجع اللقاءات، أن ثمة مشتركًا ثابتًا متكررًا فيها؛ هو التحاور المستمر مع الانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية، فلقد حرص كل الحاضرين (في الدائرة المصرية والعربية والإفريقية والعالمية، فضلًا عن اللقاء الخاص بالدائرة المصرية، ولقاء المستشار البشري، ثم ما أعقب الثورة من لقاءات عقدها مركز الحضارة حول الانتماء والهوية) على استدعاء إشكالية الانتماء إلى الأمة الإسلامية وأثرها في دوائر الانتماء الأخرى محل الاهتمام. وحرص الجميع على تأكيد أنه ليس ضد هذا الانتماء بل إنه يراه مكملًا وداعمًا، لكن من منظور حضاري للإسلام، وليس من منظور سياسي وأيديولوجي.

ولا شك أن هذا مقام من المهم التنبّه إليه، وهو ما للدائرة الإسلامية من ثقل وحضور في الوعي العام اليوم، وأنها صارت لازمة لكل تناول لقضية الانتماء؛ ذلك أنها تمثل هوية ومرجعية ورؤية ومنظورًا ودائرة انتماء وحركة وتضامن في آن، الأمر الذي لا يتوافر لسائر الدوائر بالضرورة ولا بنفس الدرجة والكيفية.

ولكن من المهم التأكيد على نقطة التمييز بين النظر إلى الإسلام بوصفه دينًا يعتنقه المسلمون، وبوصفه حضارة ينتمي إليها غير مسلمين، ثم بوصفه يقدم منظورًا حضاريًا قابلًا للتشارك فيه والاجتماع عليه بين مشارب واتجاهات مختلفة.

ثامنًا: ثورة الخامس والعشرين من يناير وقضية الانتماء:

مما لا يعتريه شك، أن الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ قد أحيت في نفوس كافة المصريين اعتزازهم بانتمائهم ليس فقط الانتماء الوطني لمصر وإنما الانتماء لذلك الإطار الحضاري الجامع الذي تشكلت فيه الهوية المصرية بل

وهوية الثورة المصرية. فقد تجلى لدى المصريين بأوسع نطاقات التعبير سعيهم لتعزيز دوائر الانتماء؛ فصار الأمر أشبه بروح سرت داخل الوجدان المصري العام فأنعش الانتماءُ للوطن (مصر) الانتماءَ العام لكافة دوائر الانتماء الأخرى سالفة البيان.

انعكس ذلك على حركة مصر والمصريين في الداخل والخارج بدءًا من السعي لإعادة بناء المجال السياسي المصري في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكيف تعيد الثورة إنتاج وإزهار الهوية المصرية والحضارية بنموذجها الفريد، الهوية التي كان من مستويات تجليها في نطاق الحركة المجتمعية والمدنية المصرية السعي الواعي لتفعيل الانتماء للوطن والحضارة عبر مبادرات ولدت من رحم الثورة محاولةً أن تجعل من الثورة بوتقة جديدة تجمع دوائر الانتماء وتنظمها في عقدٍ تتماهى فيه المشتتات وتتبلور وشائج الصلات بين السياسي الصلد والمجتمعي المعيشي الحي وروح التكافل والتكامل التي أكدتها مساعٍ توثيقية للثورة المصرية تسجل لحظات فارقة من عمر الوطن من شأنها أن تُكَوِّن رصيدًا تاريخيًّا يعزز الانتماء له كلما تناقص منسوبه، وأكدتها كذلك مساعٍ شعبية مجتمعية بدأت عفوية اتجه بعضها للتنظيم والاستمرارية رغمًا عن سيلٍ من التحديات كمسعى الدور المجتمعي للجان الشعبية، كما أكدتها مساعٍ تكافلية إنسانية مع الأزمة الصومالية (إضافة لمساعٍ قامت بها الدبلوماسية الشعبية تجاه التواصل مع الدائرة الإفريقية) معززة الانتماء القاري والإنساني بتضافر تام.

كلُّ هذه النماذج من شأنها ليس فقط تعزيز الانتماء بدوائره المتحاضنة، بل من شأنها أيضًا تعزيز إرادة النمو والنهوض الذي يبدأ خطواته من داخل الوطن بتحالف جهود ومبادرات تنمية وطنية تنطلق من حاجات وتحديات الداخل المصري.

ليكون من محصلات ذلك كله تبلور سياسة خارجية مصرية بعد الثورة تعكس في توجهاتها نموذج ثورتها الحضاري، وتؤكد في أهدافها حضور دوائر الانتماء المختلفة

بشكل منظومي، وإن كانت تعلي من الشأن الوطني والمصلحة الوطنية، إلا أنها تراعي الدوائر الحضارية والإنسانية بتوازن غير مخل، وتسعى ببرامجها وأدواتها نحو تفعيل ذلك الانتماء، على نحو يستعيد لدائرة الانتماء الحضاري الإسلامي، الحاضر الغائب قبل ثورة ٢٥ يناير، مكانتها بين الدوائر الأخرى، وعلى نحو يجدد الاهتمام بها.

هكذا تؤكد خبرة الثورة المصرية أمرين مهمين في شأن قضية الانتماء، أولهما: أن الانتماء بدوائره منظومة متحاضنة يتأثر بعضها ببعض ويعزز بعضها بعضًا. وبالتالي، فمن عجب القول الاقتصار على الاهتمام بتعزيز دائرة الانتماء الوطنية أو الخروج عليها بالاهتمام بتعزيز الانتماء بدائرة أوسع منها مع إهمالها. ثانيهما: أن التنمية الحقيقية بكافة أبعادها من أهم عوامل وآليات زرع وتعزيز الانتماء؛ فمن منا لا يفخر بانتمائه لهذا الشعب العظيم الذي قدم نموذجًا تاريخيًّا حضاريًّا في الانتماء. وفي المقابل، من منا يعتز بانتمائه لوطن تُهدر إمكاناته وتخفق تنميته؟!

ومن ثم، فإن عملية تحقيق أهداف الثورة ستكون مفصلًا أساسيًّا في اختبار مدى تجدد الانتماء منذ مشاهد الثورة الأولى في ٢٥ يناير وعلى النحو الذي يساعد في مواجهة قوى الثورة المضادة التي ما زالت تنشط طوال المرحلة الانتقالية لإجهاض الثورة أو تقييدها، كما سيكون تحقيق هذه الأهداف بداية لمشروع نهوض، مُدعِّمًا ومعزِّزًا لانتماء من نمط جديد يرتكز على منجزات مادية ومعنوية على حد سواء.

ومما لا شك فيه أن خبرات المرحلة الانتقالية، سواء من حيث المنجزات أو السلبيات، تقدم مساحةً مهمة لاختبار عملية إعادة بناء الانتماء وإعادة ترتيب أولويات دوائر الانتماء المتحاضنة بعد نجاح ثورة شعبية في إسقاط رأس النظام ورموزه التي كانت رؤاهم وسياساتهم من أهم أسباب الخلل في حالة الانتماء، ذلك الخلل الذي كان دافعًا ومحفِّزًا لثورة الأحرار من أهل مصر، الذين ظل خوفهم على الوطن وحبهم له وسعيهم نحو تنميته ورغبتهم في عودة دوره الإقليمي والعالمي

من أهم العلامات المؤكدة على أن أزمة الانتماء قبل الثورة لن تكون معجزة أو مقيدة لانطلاق ونهوض هذا الوطن ما بعد الثورة، إن شاء الله.

في نهاية هذه المقدمة يتقدم مركز الحضارة بالشكر والتقدير لكلٍّ من:

مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة وفريق العمل به ونخص بالذكر الأستاذة الدكتورة باكينام الشرقاوي المدير السابق للمركز والأستاذة علياء وجدي المدير التنفيذي له؛ للتعاون في عقد سلسلة حلقات الانتماء من ملتقى الحضارة ٢٠١٠، وساقية عبد المنعم الصاوي لاستضافتها مجموعة من اللقاءات، ونخص بالذكر الأستاذ أحمد خلف الذي تولى التنسيق مع فريق الساقية في هذا الصدد.

كما يشكر المركز كلاً من: الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى المدير العام لمركز الحضارة والمشرف العام على أنشطته ومنها ملتقى الحضارة، والتي حرصت على التنسيق العلمي ومتابعة إعداد محتوى هذا الكتاب حتى إصداره، ولولا فضل الله أولًا ثم مجهوداتها لما خرج هذا الكتاب للنور، ثم الأستاذ مدحت ماهر الذي يُشرف على ملتقى الحضارة وأسهم في صياغة الجزء الأكبر من مخطط هذا الكتاب والمقدمة التحريرية له، والأستاذة سمية عبد المحسن المنسق العام لملتقى الحضارة والتي قامت بعبء تنسيق هذا الكتاب وإعداده للنشر، والأستاذ أسامة مجاهد الذي حرر الجزء الأكبر من محتوى الكتاب، والأستاذة ماجدة إبراهيم التي اشتركت في جزء من تحريره، وكذا الأستاذ محمد كمال، والأستاذة شيماء بهاء الدين والأستاذة ليلى جمال والأستاذة إنجي عماد والأستاذة سارة رضا لقيامهن بتفريغ المادة المسجلة للقاءات.

مركز الحضارة للدراسات السياسية

مفهوم الانتماء ودوائره المتحاضنة(*)

المستشار طارق البشري(**)

أولا

ما الذي أقصده، أو ما الذي أفهمه من هذا التعبير "دوائر الانتماء"؟

دائرة الانتماء هي: مجموعة من البشر، يشملهم وضع اجتماعي لوصف يتصفون به بالتشابه فيما بينهم، ويكون هذا الوصف ذا فاعلية اجتماعية، أي يشكل لمن يتصف به مركزًا اجتماعيًا يتعامل به ويؤثر في حقوقه وواجباته الفردية أو الجماعية، مما يوجد صالحًا مشتركًا بين من يشملهم، ويُنتج وعيًا ثقافيًا والانتساب إليه، ويحرك بواعث الدفاع عن وجوده.

كنا نقرأ في الكتب القديمة، ما يقرن الاسم بعبارات مثل: "الحسيني، البصري، الشافعي، الشاذلي، الأزهري، القرشي، السكندري، المالكي، القروي أو القيرواني...". هذه كلها وحدات انتماء ما إن تقترن باسم ما حتى تعرف نسبة صاحبه النَسَبيَّة والإقليميَّة والمذهبيَّة والحرفيَّة والتعليميَّة، كل ذلك أو بعضه.

اسم الفرد لا يعرف الإنسان، إنما يعرفه إلى غيره ما ينتسب إليه من الجماعات، وهذه النسبة هي ما تشكل وعيه الثقافي وأسلوبه في إدراك الأمور.

الإنسان لا يكون فردًا أبدًا، إن لحظة ميلاده هي ذاتها لحظة انتمائه إلى "جماعة"

(*) عقدت هذه المحاضرة في ٧ إبريل ٢٠١٠، بكلية الاقتصاد والعلوم الساسية.

(**) مفكر ومؤرخ مصري، ونائب رئيس مجلس الدولة سابقًا.

وهي الأسرة المحيطة به، ثم ما تنسب إليه الأسرة من جماعات إقليمية جغرافية ومهنية وحرفية وتعليمية، ثقافية وسياسية. وهو يشب في إطار هذه الدوائر المترابطة، لأن ذويه ينتمون إليها جميعًا، ويتشكل وعيهم ويتطور من خلالها.

ومن هنا نلحظ العوار الذي تتصف به بيانات حقوق الإنسان العالمية (سواء بيان الاستقلال الأمريكي ١٧٧٦، وبيان حقوق الإنسان الفرنسي ١٧٨٩، وبيان الأمم المتحدة ١٠ فبراير ١٩٤٨) لأنها نظرت إلى الفرد ولم تنظر إلى الجماعة، بل إنها أجرمت بحق الفرد في ذات الوقت الذي أهدرت فيه حقوق الجماعات (احتلال مصر ١٧٩٨، تقسيم فلسطين ١٩٤٨).

إن تجريد الفرد من الجماعة التي ينتمي إليها هو أول خطوات خيانة هذا الفرد، وتجرده بنفسه هو خيانة لنفسه، لأنه لا وجود له ولا ضمان له إلا من خلال من يعايشهم من جماعات. ولننظر إلى ما حولنا قديمًا وحاضرًا، سنرى أن الناس دائمًا جماعات، ولكن ما هذه الجماعات؟

* * *

ثانيًا

بالتعدد السابق لدوائر الانتماء، يمكن أن نلحظ أن الغالب منها إنما يتشكل وفقًا لعدد من المعايير أو التصنيفات التي تتكرر في المجتمعات كلها:

- ثمة تصنيف أساسه **علاقة النسب**، ومنه ظهرت الأسرة وظهرت القبيلة والعشيرة وغيرها من التكوينات البشرية التي تربط بينها علاقات القرابة أو العرق.

- ثمة تصنيف أساسه **نوع العمل**، ومنه ظهرت تجمعات الحِرف والمهن المختلفة قديمها وحديثها، فقديمها مثل نقابات الحرفيين، وحديثها

مثل نقابات العمال واتحادات الفلاحين والنقابات المهنية.

- ✍ ثمة تصنيف أساسه اللسان، سواء ما تحدد وفقا لاختلاف اللغات أو ما تحدد وفقا لاختلاف اللهجات، ومنه ظهرت التشكلات القومية التي تتميز بتنوع اللغات.
- ✍ ثمة تصنيف أساسه نوع التعليم، وهو قد يتصل بتنوع المهن وما تستلزمه من تنوع دراسات، ولكنه أيضًا قد يتميز عن المهن بأنواع من التعليم تكون تقليدية أو حديثة أو دينية أو نظرية ثقافية عامة،...
- ✍ ثمة تصنيف أساسه أنواع عمل معينة ذات ثقافات ونظم خاصة، مثل الجيش ضباطًا وجنودًا، والقضاة، وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات.
- ✍ ثمة تصنيف أساسه الإقليم، ومنه ظهرت الوحدات الصغيرة مثل القرى والأحياء والنواحي السكنية، أو الوحدات الكبيرة مثل الأقطار والأقاليم وغيرها.
- ✍ ثمة تصنيف أساسه الدين، ومنه ظهرت جماعات الأديان والمذاهب والملل والطرق والطوائف المختلفة: مسلمون ومسيحيون، سنة وشيعة، طرق صوفية،...

* * *

ثالثًا

هذه الوحدات أو الدوائر تتحدد وتتبين ملامحها وتتعدد طبقًا لمعيار التصنيف الذي نفرز به الظواهر والآحاد. ولذلك:

✍ فهي دوائر لا تقع تحت حصر؛ إذ كلما جدَّ معيار للتصنيف ظهرت دوائر جديدة، شريطة أن يكون معيار التصنيف معبِّرًا عما جد في المجتمع من علاقات ومراكز جديدة للتعامل.

✍ وهي دوائر ليس من شأنها بالضرورة أن تنشئ استقطابًا وصراعًا بين بعضها والبعض الآخر، لأن وصف التداخل والتشارك بين الأفراد المنتمين إليها وبين الدوائر الأخرى ينشئ إمكانية دائمة للتعامل وللتحاور وتحقيق المصالح بالاتفاق والمساومة.

✍ بمعنى أن هذا التداخل يشكل عاصمًا من التفكك والتضارب، ويسهم في توحيد القوى وفي التماسك الاجتماعي العام. وذلك كما يحدث في البنيان المرصوص عندما تتداخل أجزاؤه في بعضها بما يشكل في النهاية بناءً واحدًا يشد بعضه بعضًا.

✍ وهي دوائر قد تتنوع بين خصوص وعموم؛ حيث يشكل بعض منها أجزاء من دوائر أخرى.

✍ وهي دوائر غير ثابتة ولكنها متغيرة ومتحولة، لأن حرفًا تذوي وحرفًا تنشأ، ومذاهب تزدهر ومذاهب تزول، وبما نفعله مثل الهجرة إلى المدن وما تؤدي إليه من خفوت الوزن الاجتماعي لعلاقات النسب والمصاهرة من أبناء العشائر والأسر.

✍ ودوائر الانتماء بعضها يحكم بعضًا، بمعنى أن يكون البعض منها خاصًا لمصالح عامة تجمعها وتجمع غيرها ممن يتشاركون في علاقة خصوص وعموم. فالأعم منها يحكم الأخص ويخضعه للصالح الأعم مع إسباغ الحماية عليه.

رابعًا

وثمة أمران متعلقان بمفهوم الانتماء:

أولهما: أن دوائر الانتماء هذه تتنوع نوعين متميزين: نوعا منهما يشمل الفرد دون أن يكون للفرد المشمول إرادة في اندراجه في هذا الانتماء، مثل دائرة اللغة أو الدين أو النسب، وكذلك دوائر العمل والمهن ونوع التعليم التي يندرج فيها الفرد لا لكونه شاء أن ينضم إلى هذه الدائرة، إنما هو اختار العمل أو نوع التعليم أو الطريقة الصوفية في العبادة، لأسباب تتعلق باختياره لهذه المهنة أو نوع التعليم أو طريقة العبادة، ثم هو اندرج في هذا الانتماء نتيجةذلك دون أن يقصده في ذاته.

والنوع الثاني هو هذا الاندراج في انتماء قصده الفرد لذاته ودخل فيه بموجب سعيه للاندراج فيه والانتماء إليه، وذلك مثلما نلحظ في إنشاء الجمعيات والأحزاب وغيرها من التكوينات الاجتماعية التي نشأت أصلاً بسبب سعي أناس لإنشائها لتعبر عن دعوة لهم سياسية أو اجتماعية، أو نوع نشاط يؤدونه لأنفسهم أو لغيرهم.

ثانيهما: أن دوائر الانتماء هذه تتنوع نوعين متميزين آخرين: نوعا يصلح لأن تنشأ به جماعة انتماء سياسي تقوم على أساسه الدولة، ويغير حينها دائرة الانتماء الأعم التي تخضع لها كل دوائر الانتماء النوعية الأخرى. ونوعا لا يصلح لهذه المسألة ولم يعرف التاريخ له صلاحًا في أي من تجارب الأمم والشعوب، وذلك لأن الوصف الذي قامت عليه أي من دوائر الانتماء الفرعية هذه إنما يقوم على أمر محدود لا يستوعب ما يستلزمه وجود الجماعة السياسية من أنواع عمل مادي وثقافي ومعيشي متكاملة ومتساندة ومتعددة في وظائفها. ويستحيل -نظرًا وواقعًا- أن تنشأ جماعة سياسية على أساس من انتماء لنوع حرفة معينة أو تخصص مهني محدود، إنما الأمر يستدعي أن تكون الأوصاف الصالح بعضها لنشأة الجماعة السياسية من الشمول والثبات بما يجعلها خليقة بأن تكون الحاكمة لغيرها من الجماعات والدوائر

على المدى الزمني الذي تقاس به المراحل التاريخية طويلة المدى، وهذا ما يمكن الإشارة إليه الآن.

* * *

خامسًا

التصنيف الذي يصلح لقيام الانتماء لما يقوم بوصفه الجماعة السياسية، هذا التصنيف يتعين أن يتصف بعدة أوصاف لازمة:

الأول: أن يكون عامًّا يشمل من الجماعات ما يصلح لأن تتكامل به وظائف العيش المشترك وفقًا للمستوى الاجتماعي والحضاري والثقافي السائد في مرحلة تاريخية معينة وفي بيئة معينة، فهو يكون الوصف الأوسع والأشمل في نطاق تكامل الفاعلية الاجتماعية، ولذلك لا تصلح الأوصاف المتعلقة بالعمل المتخصص مثلًا، لقصورها عن تغطية هذا التكامل اللازم لقيام الحياة الاجتماعية.

والثاني: أن يكون وصفًا ذا استمرارية طويلة؛ بحيث لا يشمل التغيرات الطارئة والتغيرات الطوعية الإرادية للأفراد، وبحيث يستحيل على التغيير إلا عبر العديد من الأجيال وبما يتجاوز العمر الفردي للإنسان، فلا الإرادة الفردية ولا العمر الفردي ولا الممكنات الذاتية مما يمكن أن تغيره.

والثالث: أن يكون وصفًا لصيقًا بمن يتصفون به لا يقوم على اختيار حر لهم، وإنما يتشكل عبر مرحلة تاريخية، ويتشارك الاتصال الجغرافي والاستمرار التاريخي في تشكيله الموضوعي بين الناس المتصفة به، ثم في تشكل الوعي الثقافي الجماعي بوجوده وبكفايته لقيام جماعة سياسية متميزة بذاتها وقادرة على إدارة شئونها المتكاملة.

ومن ثم فإن جماعة الانتماء العام، وهي ما يسمى بالجماعة السياسية، يمكن

التعريف بها بأنها "مجموعة من البشر تتحدد وفقًا لتصنيف معين يقوم على وصف لصيق وفعال يصدق على المتصفين به ويميزهم عن غيرهم، وذلك متى كانت الأوضاع التاريخية قد رشحت الجماعة المتصفة بهذا الوصف بأن تقوم بوظيفة محددة لحماية أمنها الجماعي المشترك وصالحها بعيد المدى، فضلًا عن إدارة أمورها المشتركة".

وقد عرفت تجارب التاريخ المعروفة ثلاثة أوصاف قامت على أساسها الجماعات السياسية، وهي الوصف النَسَبي الذي قامت به جماعات سياسية أساسها القبيلة أو العشيرة، والوصف الديني الذي قامت به دول وجماعات سياسية أساسها الدين، والوصف اللغوي الذي قامت به دول وجماعات سياسية أساسها القومية. وكل ذلك في أي من حالاته كان يجري اختياره باجتماع عوامل جغرافية وتاريخية وثقافية مع أوضاع سياسية مكنت من تبلور أي من هذه الجماعات، وبتمام قيام أي منها تقوم الدول على أساسها.

حركة التاريخ وتفاعلاته هي ما يصنع من هذه المادة الخام جماعة سياسية، وهي ما يمكن من قيام دولة على أساسها ويبقيها على المدى التاريخي المناسب:

- شاهدنا في حركة التاريخ الأوروبي قيام التجمعات الإقطاعية تحت هيمنة الكنيسة الكاثوليكية، ثم الانتقال إلى الجماعات القومية على أساس اللغة، ثم مرحلة التحول إلى الاتحاد الأوروبي الجارية حاليًا.

- وشاهدنا في حركة التاريخ العربي التكوين القبلي الذي تحول إلى جماعة الإسلام وقيام الجماعة بجامع الدين، ثم التجزؤ القطري الحادث بفعل الاستعمار الغربي وبتفاعل الوحدات القومية، وهكذا.

أقصد من ذلك أن ثمة حركية بين كل الانتماءات العامة الصالحة لتكوين

جماعات سياسية، وأنها بفعل الحدث التاريخي وتفاعلاته تتبادل المواقع بين أن تكون إحداها حاكمة للأخريات، ثم تصير محكومة من جماعة أخرى.

- وعندما يكون الدين وحدة الانتماء العامة الحاكمة التي تنشأ بها الجماعة السياسية، تكون ما احتوته من وحدات لغوية وقبلية دوائر انتماء فرعية خاضعة للوحدة الحاكمة (العرب، الفرس، الترك): قريش حاكمة للمسلمين في صدر الإسلام ثم انعكس الوضع بعد ذلك.

- وعندما تكون اللغة هي وحدة الانتماء العامة الحاكمة، يصير الدين والقبائل والعشائر من وحدات الانتماء الفرعية المحكومة.

- كانت الجماعة السياسية القرشية قبل انتصار الإسلام تضم وتحكم الإسلام في صدره الأول وتحميه العصبية القبلية لبني هاشم، ثم بعد انتصار الإسلام صارت التكوينات القبلية محكومة بالجماعة الإسلامية مثلما رأينا في حروب الردة. ثم صارت هذه الجماعة بعد توسعها تضم العرب والفرس والترك وغيرهم. ثم مع نشأة القوميات في العصر الحديث، صارت القومية العربية مثلا تضم مسلمين ومسيحيين وغير ذلك.

وقد شاهدنا في تاريخنا الحديث هذه العمليات من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكان قد ظهر من قبل التكوين الفارسي، ثم ظهرت حركة التتريك والجامعة الطورانية، وكذلك الحركة العربية، وغير ذلك.

***

سادسًا

* الجماعة الحاكمة عليها وظائف جد مهمة:

أولاً: أن تحمي الأمن الجماعي لذويها من المخاطر الخارجية.

ثانيًا: أن تحمي وحدات الانتماء الفرعي المشمولة بها وتوجد طبيعة التنسيق بين هذه الدوائر وفقًا للوزن النسبي لكل منها، وحماية مصالحها تجاه الأخرى في الوقت ذاته.

ثالثًا: الإدارة العامة للشئون الجارية للجماعة والتنسيق بين مكوناتها.

وإذا غُيرت أي من ذلك، فإما:

أ- أن تغير من سياساتها

ب- وإما أن تنكسر وتتغير

* الدائرة الفرعية، تخضع لحكم الجماعة العامة بشرط:

أن تجد الحماية منها والآليات لتحقيق مصالحها وتسيير شئونها، بما يتناسب مع حجمها وثقلها الاجتماعي بالنسبة للدوائر الأخرى.

* * *

الأسئلة والمداخلات

أ.د/سيف الدين عبدالفتاح:

إن الرؤية المتكاملة التي قدمها سعادة المستشار البشري تجمع بين القراءة التاريخية والقراءة الجغرافية المعمَّقة حول ما يمكن تسميته بـ"نشأة الدولة الفكرية"، والتي تسبر غور شبكة من القضايا تتعلق بالدولة وكيانها، والتجزئة وشروطها، والتبعية ودوامها. هذه القضايا يستدعي بعضها بعضًا، وبها من عناصر الاتفاق ما يوجب البحث فيه، والتعرف على الشروط الموضوعية والتاريخية التي تحكمها والتي تتعلق باستمرارية هذه الأوضاع على ما هي عليه. وكنت أقول دائمًا -في هذا الصدد- إن الحدود ربما لم توضع على الأرض بل إنها صنيعة عقول ضيقت على نفسها، وهو ما أكده سيادة المستشار حينما أشار إلى أن ذلك الفصل بين دوائر الانتماء لم يكن جبرًا بل كان اختيارًا، وهذا الاختيار الذي بدأ في صورة الجبر إنما شكل عنصرًا من عناصر وطأة الدولة القومية التي نشأت لدينا. وهو أمر ترك من الآثار الخطيرة في فهم وإدراك وتصور قضية الانتماء.

اللواء/ علي مسعود:

هناك ثلاث نقاط متعلقة بموضوع المحاضرة:

١) تعبير الدوائر المتحاضنة أكثر دلالة من تعبير الدوائر المتكاملة.

٢) هناك فارق بين الانتماء والولاء، فالانتماء جبري، أما الولاء فهو يرتبط بمدى العطاء لمفهوم الانتماء، وكل من الانتماء والولاء يرتبطان بمفهوم المشاركة الشعبية، وهو ما يعرف بمثلث (الانتماء- الولاء- المشاركة)،

وهذا المثلث من الأركان الرئيسة للدولة.

٣) بالنسبة لاتجاهات التهديد لأمن مصر القومي والتي تتحدد في الشمال الشرقي ثم الجنوب، فهي على هذا النحو منذ عهد الفراعنة، لكننا نغفل ذلك في الفترة الراهنة على اعتبار أن إسرائيل لم تعد عدوًّا لنا. لكن ما يزيد الأمر تعقيدا أنه إذا كانت اتفاقية سايكس-بيكو قد قسمت المنطقة منذ مائة عام تقريبًا، فإن هناك إعدادا في هذه المرحلة للتقسيم الثاني للمنطقة سيتخذ من التمايزات الدينية والعرقية معيارًا له.

أ/عبدالرحمن حسام:

من الممكن أن نلاحظ أن كل ما حدث في القرن الماضي ارتبط بمشروع إمبراطوري لإحدى القوى العالمية التي استطاعت أن تبني إمبراطورية قائمة على التعاون مع عدد من الأحلاف فيما يمكن اعتباره مشروعًا إمبراطوريًا متعدد الأقطاب. والسؤال هو: كيف يمكن لأي قوة صاعدة في العالم أن تواجه هذا المشروع الإمبراطوري دون أن تكون جزءًا منه؟ فالنظام الدولي به العديد من القوى الكبرى، ولكنها في النهاية تصبح بشكل من الأشكال جزءًا من المشروع الإمبراطوري ولا تقدم بديلا عنه. وهذا يزيد الأمر صعوبة بالنسبة للقوى المتوسطة والصغرى في مواجهة المشروع الإمبراطوري الذي يعد مشروعًا استغلاليًا للعالم.

أ. محمد البديوي:

ما تأثير الأحداث في السنوات الأخيرة في تماسك المجتمع المصري، في ظل تصاعد وتيرة العنف الطائفي، واتهامات بعض المسيحيين للمسلمين بأنهم غير مصريين بل عرب، فضلا عن بروز ظواهر أخرى مثل ظاهرة الزواج من الإسرائيليات واتساع قاعدة الفئات المهمَّشة وتزايد هجرة المصريين للخارج، وما أثر ذلك في مفهوم الانتماء؟

أ/خالد يوسف:

أفهم كلمة متحاضنة في دلالاتها البلاغية ولكن لا أستطيع أن أحدد دلالاتها في الاستخدام الأكاديمي سواء في حقل التاريخ أم حقل الاجتماع أم غير ذلك، وما يرتبط بذلك الاستخدام من موضوعات لاسيما موضوع الانتماء الذي نحن بصدد الحديث حوله.

لقد فهمت من هذه المحاضرة أنه ليست هناك حتميات في التاريخ، وفي قضية الانتماء إلى الدوائر الثلاث؛ الإسلامية والعربية والوطنية، فلا شك أن الانحياز إلى أي من هذه الدوائر يكون نتيجة لصراع بين هذه الدوائر قد يؤدي إلى بروز منتج جديد من دوائر الانتماء. أعتقد أنه ليس هناك اتفاق أو إجماع وطني حول الانحياز إلى أي من الدوائر سالفة الذكر، ولعل السبب في ذلك يرد إلى المدخل العاطفي الذي يتم تناول الظاهرة من خلاله.

أ/محمود علي كامل:

إن قضية الانتماء قضية ذات امتداد حضاري وثقافي، لذلك ينبغي الإشارة إلى أن المخططات الخارجية التي تستهدف الهوية تلازمت مع التفريط الداخلي في هذه الهوية لاسيما على المستوى الإعلامي، فضلا عن الخطاب السياسي الذي يخلط بين المرجعية الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين معتمدًا على أثر التخويف.

أ/محمد خالد - طالب بكلية الحقوق:

من المعروف أن نظام القانون المصري يدور في الفلك اللاتيني من الناحية التشريعية والقضائية، فكيف إذن يتأتى لذلك القانون أن يحمي الانتماء الوطني والعربي والإسلامي للمجتمع المصري؟

أ/أحمد عبدالفتاح:

في ضوء ما تم ذكره عن تحاضن دوائر الانتماء، ما التركيبة المناسبة للمجتمع

المصري المتعلقة بدوائر الانتماء؟

من ناحية أخرى أرى أن الدوائر المتحاضنة أكثر تعبيرا من المتعايشة، لأن الأولى تفترض وحدة الاتجاه أما الثانية فتفترض الخلاف والاضطرار للتجاور.

أ/أحمد عيد – طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية:

هل يدعم الثابت التاريخي انتماءً محددًا لمصر، لاسيما في ظل الانتقال من الهوية الفرعونية إلى القبطية فالإسلامية مرورا بالدائرة القومية العربية وانتهاء بالانتماء الوطني، والسؤال هو: كيف نحدد ما هو جوهري في الهوية وما هو عَرَضي؟

د. إجلال رأفت:

تطرقت المحاضرة إلى الانتماء الديني واللغوي والثقافي والنَسَب، لكن الانتماء للإقليم نفسه ما موقعه بالنسبة للانتماءات التي ذُكرت؟

أتصور أنه في الحالة المصرية على وجه التحديد فإن مسألة الانتماء إلى إقليم محدد هو الأقوى في مصر.

النقطة الثانية تتعلق بفشل مصر في محاولات الوحدة مع السودان ثم مع سوريا، فما سبب هذا الفشل؟ هل لأن مصر متقوقعة في إقليمها؟ أم لأن لديها شعورا بالاختلاف عن باقي الأقاليم المحيطة بها سواء أكانت أفريقية أم عربية؟ ومن ثم لا تكون مهتمة بمعرفة الآخرين المعرفة الكافية حتى تصل للوحدة، أم أن سبب الفشل يرجع إلى فشل النخبة الحاكمة نفسها؟

أ/رجب السيد دسوقي:

يذكر د.سيف عبدالفتاح دائمًا أن الإيمان يزيد وينقص والشرعية تزيد وتنقص، فهل يمكن للانتماء أن يزيد وينقص؟

تنتشر بيننا ثلاثة مناهج للتفكير، وهي مناهج التفكير المثالي والبرجماتي

والحدي، وأخطرها منهج التفكير الحدي الذي يسبب العديد من المشاكل على صعيد الانتماء، فحينما يوجه لك سؤال من قبيل: هل أنت مصري أم عربي أم مسلم؟ فإن الإجابة ستكون حدية لأن السؤال يفرض إجابته، وهذا لأننا تعلمنا منذ الصغر الاختيار بين الأشياء ولم نتعلم التوفيق بينها. نحن نحتاج إلى نمط تفكير توافقي أو وسطي، فمشكلة الانتماء هي مشكلة منهج في التفكير.

أ/حلمي:

ما مسئولية رفاعة الطهطاوي عما وصلت إليه حالة الانتماء في مصر؟ ذلك لأنه كان مؤسسا «لفكر سياسي» لم يحقق لمصر الارتقاء المنشود، بل كان تأثيره سلبيا. من ناحية أخرى أريد الإشارة إلى أن الدولة هي التي تصنع الانتماء بتقديمها الخدمات الضرورية للمواطنين، ولكن مازال لدي تساؤل حول كيفية بدء مشروع النهضة هل نبدأ من القاعدة أم من القمة؟

د/ناجية عبد المغني سعيد:

إن دوائر الانتماء ليست بالضرورة متعارضة فهناك إمكانية للتوافق، كما أن مستويات الانتماء ودوائره من الانتماء الأُسري للمجتمعي للقومي للإقليمي للإنساني لا تتعارض البتة، ومن المعروف أن مصر تقع في الدوائر الأفريقية والعربية والأفروآسيوية والمتوسطية، وإذا نظرنا إليها من النواحي الفكرية والعقائدية والسياسية كنا في دائرة عدم الانحياز ولم يكن هناك تعارض. إننا إذا ما تمسكنا بما تعنيه كلمة قبطي فإن مشاكل عديدة ستحل، لأن الكلمة تشمل المسلم والمسيحي من المصريين. وهناك أيضا مقولة تذهب إلى أن مصر هواها شيعي ومذهبها سني، وهذه المقولة تنطوي أيضا على البعد التوفيقي.

د/علاء محمد أبوزيد:

لا شك أن تهديد الأمن القومي يهدد الانتماء في مصر، وأمن مصر القومي

مرتبط إلى حد كبير بالأمن القومي في البلاد والأقاليم المحيطة بها،وبالتالي فإن كل تهديد للهويات في البلاد المجاورة لمصر ينال من الأمن القومي في مصر، ولذلك فإن الانتماء إلي الإقليم هو المعيار الأهم للانتماء في مصر. وفي هذا الصدد لدي عدد من الأسئلة:

١- هل لكي أحمي انتمائي للإقليم لا بد أن أتخلى عن انتمائي للهوية؟ مثلاً المسلم هل ليحمي انتماءه للإقليم يتخلى عن هويته وكذلك المسيحي.

٢- ما سر عدم تفكك لبنان على الرغم من التنوع الطائفي الواضح ومن عدم وجود قبضة حكومية بوليسية مثلما هو الحال في بعض البلاد العربية الأخرى؟

٣- فيما يتعلق باتفاقية سايكس-بيكو والتقسيم الاستعماري والتقسيم الحالي على أساس عرقي وديني، هل سيصل الأمر إلى أن يمتد هذا التقسيم إلى العالم كله ليصبح التقسيم القطري هو القاعدة الأساسية؟

أ/كريمة محمد:

ما الوسائل العملية التي يمكن استخدامها لتعريف الشباب بمفهوم الانتماء وترسيخه لديهم؟

أ/محمد مصطفى:

في إطار مدرسة ما بعد الحداثة ظهرت تيارات فكرية معاصرة معادية للانتماء، وهي تختلف عن التيارات التي كانت مسيطرة قديمًا على العقلية الإمبريالية الغربية والتي كانت متحيزة للانتماء، فهل هذه التيارات بتفكيكها لدوائر الانتماء أو فكرة الانتماء عمومًا تؤثر في الحركية التاريخية للوجود الإنساني فقط؟ أم أنها يمكن أن تهدد البقاء البشري بدحضها لفكرة الانتماء وسعي الإنسان الطبيعي إليه؟

وفيما يتعلق بقضية فشل الوحدة بين المجموعات القومية، ما المعيار الرئيسي الذي على أساسه تفشل عملية الوحدة؟

د/ أمل شمس:

فيما يتعلق بالربط بين قضيتي حقوق الإنسان وفكرة الانتماء، يلاحظ أن المجتمع الغربي اختزل قضية حقوق الإنسان في حقوق الإنسان الغربي في استغلال غيره من البشر للحصول على أقصى مكاسب ممكنة، مستخدما كل الوسائل بما فيها الاستعمار. كيف يمكن الربط أو المقارنة التاريخية بين الممارسة الغربية -في هذا الصدد- وتطور فكرة حقوق الإنسان إلى أن شملت حقوق الطفل والمرأة وغيرها من المجالات التي تفكك الانتماء لبقعة أو دين أو قبيلة، أي الأسس التي قام عليها الانتماء؟ وما الإستراتيجية التي نستطيع من خلالها مواجهة الاستغلال الغربي لقضية حقوق الإنسان؟

إن ما يجري في الممارسة الغربية هو استغلال حقوق الإنسان كفكرة متميزة في التفكيك، وبخاصة في ظل سيادة مفهوم العولمة في الحقبة الراهنة، وبالتالي يتم ضرب مفهوم الانتماء في مقتل، لأن الانتماء لم يعد لدين أو لقبيلة ...، وإنما اتسعت دوائره حتى إنها أصبحت ضد فكرة الانتماء للدفاع عن مصالح البشر بالمفهوم المثالي وليس الإنسان بمفهومه البيولوجي.

المهندس/ عبد المعطي:

لدي عدد من الأسئلة:

١- هل يجب أن يكون للدولة انتماء واضح؟ وهل يجب أن ينعكس هذا الانتماء في نصوص الدستور؟

٢- ما مدى دور الدولة في تعزيز دوائر الانتماء المتحاضنة؟ فلو كانت الدولة

تأخذ بالديمقراطية ولها مشروع واضح سيصبح من البديهي أن يكون هناك اهتمام بالشأن الوطني ثم القومي فالإسلامي، والمثال على ذلك دولة تركيا التي تتحاضن فيها دوائر الانتماء الثلاث، فهي دولة لديها مشروع تعكسه سياستها الخارجية وخصوصًا الرؤية المتعمقة لوزير خارجيتها، فمتى يتحقق هذا في مصر؟ وهل لابد من وجود الديمقراطية وسيادة القانون لتحصل عملية التحاضن أم لا؟

أ.د/ نادية مصطفى:

أشكر سعادة المستشار على تشريفنا، فهو لا يتردد في الاستجابة لدعوتنا.

لدي انطباع موجز استقيته من بعض الأسئلة، هناك كثير من الأسئلة - وبخاصة عن مشاكل الانتماء داخل مصر - تختزل مفهوم الانتماء وتقصره على الانتماء للوطن فحسب، وأعتقد أن الانتماء للوطن لن يتدعم إلا إذا تدعم الانتماء للدوائر المتكاملة التي تستغرق معنى الانتماء في هذا الوطن.

تعقيب المستشار/ طارق البشري:

سوف أجيب عن الأسئلة من خلال النقاط التالية:

١- الانتماء والولاء والمشاركة:

لقد مثلت مداخلة اللواء علي مسعود إضافة للمحاضرة، والتقسيم الخاص بالانتماء والولاء والمشاركة تقسيم موضوعي وعلمي. وأتصور أن الانتماء هو العنصر الموضوعي الذي نشأ تاريخيًّا، والولاء هو إحساس الجماعة بوجود هذا العنصر، والمشاركة هي توكيد للانتماء ودعم له، لأن الإنسان لا بد أن يدرك ما هو حتمي وما هو أساسي بالنسبة له، وأن يقبله ويجعله عنصرًا من عناصر تكوينه، ويدافع عنه على المستويات المختلفة (قيم، ثقافة، وجود، جماعة) فما ينشأ عليه

الإنسان لا يحاول الخروج عليه بل ينتمي إليه.

٢- تعدد الانتماءات:

التصنيف الواحد يقوم على معيار محدد مثل معيار الجنسية أو غيرها، مثال ذلك: أنا مصري أم سوداني؟ أنا مصري، أما إذا تعددت التصنيفات تعددت الانتماءات.

قديمًا كان يوجد كتاب يوزع على أبنائنا وهم صغار به صور لمربعات ومثلثات ذات ألوان مختلفة، فهو يدرب الطفل على التصنيف. إن القدرة على التصنيف جزء من السياسة ومن العلم أيضًا، وكلما تعددت التصنيفات تعددت الدوائر وكانت هناك قدرة على التوفيق بينها فضلا عن منع العنصر العشوائي من التدخل. وتعدد الانتماءات يعني أننا إزاء توافق أو تناحر، إذ يمكن لهذه الانتماءات أن تتناحر أو تتآلف. ولن أتوسع في هذه النقطة لأنه توجد محاضرات أخرى في إطار هذه السلسلة ستشمل هذه الموضوعات، فلا أسبقها ولا تسبقني، فلكلٍّ اختصاصه.

٣- قابلية الانتماء للنمو:

يزيد الانتماء وينقص، وهذا يرتبط بفكرة الولاء التي تم التعرض لها آنفا.

٤- تحاضن دوائر الانتماء وإدارته:

الانتماءات مثل التروس يوجد منها الكبير والصغير، ويوجد المربع والمستطيل، وكلها تدور مع بعضها، فهذه تكون حالة الانتماءات لمجتمع يريد أن ينهض، ويحاول أن يربط انتماءاته ببعضها، وينسق بينها بطريقة تجعلها متناغمة مع بعضها.

وقد كانت سياسة محمد علي وهو ينهض بالأمة ناجعة في إدارة دوائر الانتماء، فكانت تركيبة المجتمع الموجود في مصر تتكون من مسلمين وأقباط وألبان وشركس ومماليك وأتراك، فظل يعمل على التنسيق ما بين هذه التكوينات؛ فالأقباط يعرفون

جيدًا ما يتعلق بحدود الأرض المصرية، وتحديد الضرائب والعمليات الحسابية، فأوكل لهم هذه المهمة ليفعلوها بكفاءة، أما المماليك فكانوا جزءا من العسكر بعد قضائه على قادة المماليك الذين كانوا يناوئونه، فاستقطب البقية منهم ليعملوا تحت إمرته وعلمهم فنون الحرب، وولى العثمانيين المناصب العامة العليا في الحكم، وكان يبدل بينهم في الجيوش، فالجيش الذاهب لمحاربة الدولة العثمانية يجعل عدد المماليك فيه أكثر من العثمانيين. لقد كان يدير التكوينات الموجودة لديه على أساس تنسيقي يحدد الغرض منه بكفاءة غير عادية، ويرضي الجميع، ويكسب كل ما يمكن أن يحصله لحكمه ولدولته من إيجابيات تتعلق بهذا الموضوع، ولم تحدث قط في عهده مشاكل متعلقة بالانتماءات.

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كان في ذهن قادتها تعدد دوائر الانتماء (الإسلام والعروبة وأفريقيا) فأما الدائرة الإسلامية لم تفعّل لأسباب سياسية وليس لأسباب تتعلق بالفكر، وفي المقابل كان الانحياز إلى الدائرة العربية بسبب القضية الفلسطينية.

لقد أُصيبت الدائرة الإسلامية بمشكلة التناقض بين السياسات الاستراتيجية للدول العربية؛ ذلك لأن الدائرة الإسلامية تمتد لتشمل تركيا وإيران، وفي إبان الحرب الباردة والصراع الدولي بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية كانت هاتان الدولتان أكثر تضررا وإحساسا بالخطر الروسي أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، فالأخيرة لم تستعمرهما، أما الروس فكان توسعهم قبل ذلك على حساب أراضي الدولتين، فكان إحساسها تجاه الخطر السوفيتي يتجاوز كثيرا الإحساس بالخطر الأمريكي، لذلك تضاربت الاستراتيجيات في ذلك الوقت. وحدث هذا أيضًا معنا في بداية القرن العشرين، حيث كان أحرار الشام ضد الاستبداد التركي العثماني، فكانوا يتدفقون إلى مصر وكان الإنجليز يرحبون بهم، أما المصريون فكانوا

ضد الاحتلال البريطاني، فكانت تركيا ترحب بتدفق المصريين المعارضين للاحتلال البريطاني إليها بمن فيهم مصطفى كمال أتاتورك، وذلك يرجع إلى التناقضات الاستراتيجية.

ومع ذلك يمكن القول: إن الدائرة الإسلامية وإن كانت خاملة في ذلك الوقت، إلا أنها كانت موجودة في الوعي الثقافي المصري منذ القِدم.

٥- دوائر الانتماء والخصوصية:

لابد أن تكون لدينا قدرة وقابلية للتفريق والتجميع في الوقت نفسه، أي نقدّر ما يجمعنا مع الآخرين وما يميزنا عنهم. نقدّر ما يميزنا عن الآخر حتى نستطيع أن نحترم خصوصياته، وأُقدر ما يجمعني بالآخرين حتى أستطيع أن أدافع عن المشترك بيني وبينه، وهذا هو التنسيق الواجب. إن التفريق والتوفيق لا يختلفان إذا أحسن توظيفهما كلٌّ في مجاله ودرجته، وهذا الأمر يحتاج إلى سياسة.

٦- الانتماء والانفتاح على النماذج الثقافية المتمايزة:

أعتبر رفاعة الطهطاوي من أكابر الفضلاء، لقد كان يريد أن يزيد انتماءه بالأخذ من نماذج الأمم الأخرى وتجاربها، ثم يقوم بعملية هضم حضاري بما يساعد في تطوير الحضارة التي ينتمي إليها.

لابد أن نتعلم كيف نقتبس نماذج تنظيمية من البلاد الأخرى في الجيش والحكم والإدارة والشركات، لكن ينبغي أيضا ألا نغفل كيفية إخضاعها للمرجعيات الثقافية والفكرية التي تحركنا.

٧- حتمية التاريخ ودوائر الانتماء:

من المهم أن نعرف كيف نعي الحتميات التي تحكم الجماعات وكيف نتعامل معها بالشكل الأمثل، فهي ليست حتميات تفرض على التاريخ، لكن حتميات

التاريخ هي التي تفرض ذاتها علينا. فمثلًا لو أردنا فرض حتميات معينة على التاريخ، نقول لابد بعد الحكم القَبَلي أن يأتي الحكم القائم على القومية،إلا أن ذلك لا ينطبق بالضرورة، فأوروبا التي تحولت إلي النظام القومي الأمثل عادت لوحدات ثقافية وعادت إلى وضع الجماعة السياسية على أساس ثقافي وليس على أساس ديني.

٨- التركيبة السليمة للقوميات:

يحتاج هذا الأمر لحكومات وطنية وتنسيق بين جماعات مستقلة. إن مشكلتنا الرئيسية أننا لا نملك أمر أنفسنا، وقليل جدًا من يملكون أمر أنفسهم، وربما يعود ذلك في بعض الأحيان إلى حجم الدولة وعدد سكانها؛ فمثلًا دولة عدد سكانها خمسة ملايين لا شك أن ذلك سينعكس على قدرتها وسلوكها السياسي. إن المحك الرئيسي يتعلق بحرية الإرادة الذاتية، ومن المدهش أن كوبا فيها قاعدة أجنبية تحتل بعضا من أراضيها ومع ذلك إرادتها السياسية مستقلة، في حين أن هناك دولا ليس فيها احتلال عسكري ومع ذلك تجد إرادتها السياسية كاملة الخضوع للإرادة الأجنبية.

٩- مرجعية النظام القانوني وقضية الانتماء:

إن القانون المصري أصله قانون فرنسي، لكن مع مضي الوقت وتطور الثقافة القانونية المصرية تغير الأمر، فبعد بضعة عقود ظهرت إسهامات السنهوري في هذا الصدد، فالقانون المدني بات من خلال إسهامات السنهوري يعكس القانون المقارن في العالم بإدخاله مجموعة قيم شرعية كمصدر من مصادر التكوين، وحينما ذهب السنهوري إلى العراق ليضع لهم قانونا مدنيا يمزج بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، استطاع إخراج قانون مدني يمزج بينهما ببراعة، وكتب مقالة مهمة في بداية الستينيات في مجلة عراقية بعنوان: "نحو قانون عربي مدني جديد" وذكر أن القانون المصري آخر ما وصل إليه الفكر القانوني المقارن في العالم. لا شك أن هناك

حاجة إلى دراسات كثيرة في مصر والدول العربية وغير العربية، لتوصلنا إلي حدود المقارنة بين القانونين، لنصل بعد ذلك لقانون يكون كل مصدره الشريعة الإسلامية.

كان السنهوري حينما يتحدث يُسكِّن إسهاماته القانونية في إطار النظريات الفقهية، والتي تعد معينا للفكر الإسلامي، فمن يدرس الفقه الإسلامي يجده من الناحية الفنية والمهنية والعلمية قويا جدًا ودقيقا، وانعكس ذلك على ممارسات الفقهاء والقضاة وهم يفسرون القانون الوضعي بقدرتهم على المزاوجة بينه وبين الفقه الإسلامي.

إن حجم الرسائل الجامعية المتزايدة -من ماجستير ودكتوارة- في كليات الحقوق حول المقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية في مسائل معينة يعبر عن أن القضية ليست غريبة أو بعيدة أو جديدة، والقضية الأساسية هي التقارب بينهما لكنها مع ذلك قد تأخذ شكلا سياسيًا صداميًا. فإذا أخذنا الجانب الثقافي البحت في الحسبان ستحل المشكلات بشكل أفضل مما يقدمه الصدام السياسي.

١٠- السند القانوني للانتماء:

هل يكون انتماء الدولة منصوصًا عليه في الدستور؟ نعم ولكن أحيانًا نكتفي بالانتماءات وفق معيار يحتاج للتوكيد، أما المستقر فقد لا نشير إليه. فعلى سبيل المثال كان دستور ١٩٢٣ ينص على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، لأن الاستقلال كان مشكوكًا فيه آنذاك، وكنا نحتاج إلى تأكيد الاستقلال بنص دستوري من هذا النوع، وعندما تم الاستقلال فعلًا تم الاستغناء عن هذا النص، ونص بدلا من ذلك على أن «مصر دولة عربية»؛ وهذا انتماء ولكن كان هناك حاجة إلى التوكيد عليه.

١١- الانتماء إلى الإقليم:

أثارت الدكتورة إيمان موضوعًا مهمًا جدًا أتفق معها بشأنه، فقد كنت أتحدث عن القبيلة وعلاقة النسب وعلاقة اللغة وعلاقة الدين، والدكتورة أضافت أيضًا علاقة الإقليم وأعطت مثالا عن مصر وهو مثال مهم، فمصر على مر العصور لم تتجزأ، فالحقيقة أن مصر جامعة شاملة لسكانها لكنها ناقصة؛ ناقصة لأن أمنها القومي يقع خارجها. إن مصر مثل إنسان أمعاؤه خارج جسمه، فالأمعاء هي الأمن القومي لمصر، والأمن القومي لمصر يقع خارج حدودها، وهناك من يصوب السلاح على رأسه -وهذا من جهة الشمال الشرقي- ومأساتنا دائمًا تأتي من جهة أمننا القومي.

وعندما تم بناء السد العالي لم يكن ذلك لتوسيع رقعة الأرض الزراعية أو تنمية الاقتصاد فحسب، فمصر قبل بناء السد العالي كانت لا تستطيع أن تملك زمام أمرها من المياه لمحصول واحد لسنة واحدة. ولم يكن سد أسوان كافيًا لاحتياجات مصر المائية لأكثر من سنة واحدة، وهذا الأمر يعبِّر عن امتداد أمعاء الجسد المصري خارجه.

١٢- مقاومة المشروع الإمبراطوري:

أتصور أن بلادًا كثيرة تقاوم هذا المشروع وأخرى لا تقاومه. فكلما قويت الدولة القطرية قلت المقاومة للاستعمار، وكلما ضعفت قويت الحركات الشعبية القادرة على ضرب الاستعمار لأن الاستعمار لديه من العدد والعدة والأجهزة والتكنولوجيا والفكر والخطط والمال ما يستطيع به أن يهزمك في أي معركة نظامية. إن الحل الوحيد عندما تدعو الضرورة إلى أن تتحرك إما بالعصيان أو بالمقاومة الشعبية الإيجابية، وكلاهما ترفضه الحكومات المركزية، فكلما قويت الحكومة المركزية قلت إمكانية هذه المقاومة.

إن دراسة التجارب المختلفة للحركات الشعبية في البلاد المختلفة، توضح أن لبنان أكثر الدول العربية قدرة على مقاومة إسرائيل، والصومال قادرة على تحريك مشاعر الخوف لدى الولايات المتحدة، إن المعضلة الرئيسية التي نحن بصددها هي: **كيف يمكن التوفيق بين إمكانيات الدولة في حفظ التوازن الداخلي وفي إدارة الشأن اليومي خصوصًا البلاد التي لا توجد بها طوائف، كيف يمكن القيام بهذه الأمور من جانب وفي الوقت ذاته أن نمارس المقاومة.**

هذه المعضلة حاولت ثورة ٢٣ يوليو حلها، فكانت تريد إخراج البريطانيين من البلاد وتُشكِّل في البلاد مقاومة شعبية، وليس من المفترض أن تترك المقاومة وهي تقوم بإلغاء الأحزاب، فألغت الأحزاب ونزل ضباط من الجيش للمقاومة ووفقت بين الأمرين. كما أرادت نقل هذه التجربة إلى فلسطين فذهب مصطفى حافظ لتدريب كتائب المقاومة الشعبية في فلسطين. ومثل هذه الأمور لا شك أنها تحتاج إلى حلول مبتكرة.

١٣- قضية العنف الطائفي:

لا تعكس الصحافة في مصر حقيقة الأوضاع الثقافية للمواطن المصري بشكل جيد، بل إنها على العكس قد تكون سببا في مثل هذه الأزمات في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، ولا شك أن ذلك يعود إلى قصور في المهنية، لذا ينبغي على كل محترف مهني أن يكون معبرًا عن الواقع الاجتماعي بالاندماج فيه لمعرفة حقيقته.

١٤- النخبة المصرية وفشل مشروعات الوحدة القومية:

إن قضية فشل النخبة في تحقيق الوحدة على المستوى القومي قد تكون أمرًا مقبولا إذا كانت تشير إلى نخبة محددة في زمان محدد، أما إذا كان فشل النخب على تعاقب أجيال بعد أجيال ونظم بعد نظم وسنين بعد سنين فالظاهرة حينئذ لا تختزل في التعويل على النخب.

١٥- الهوية والأمن القومي:

لا شك أن تهديد الهوية يهدد الأمن القومي، وإن لم يدرك الإنسان ذاته وتمايزه فقد فرط في أمنه وأمن الجماعة السياسية التي ينتمي إليها.

١٦- ما بعد الحداثة وتأثيرها على قضية الانتماء:

أرى أن الغرب لا يتفكك من الناحية السياسية، فلقد كانت أوربا مفككة قبل الحرب العالمية الثانية والآن أصبح هناك اتحاد أوربي. إنهم لا يتفككون بل يفككوننا.

١٧- قضية حقوق الإنسان والجماعة السياسية:

إن الحق أساسًا إنما هو للجماعة ثم ننظر بعد ذلك لحقوق الأفراد، ولكن حقوق الإنسان ليست بهذا الإطلاق الذي يتم تصويره. لا يمكن للإنسان أن يتحرر وجماعته ليست متحررة، لذلك في الخمسينيات والستينيات كنا نتحدث عن حقوق الإنسان كشعوب آسيوية وأفريقية مركزين على حق تقرير المصير، وعلى مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية. ولكن في الفترة الراهنة أصبحنا نركز على حقوق المرأة والرجل والطفل.

❊ ❊ ❊

الانتماء وحالة المواطنة في مصر(*)

د.مصطفى الفقي(**)

يجب ابتداءً أن يتم التعامل مع موضوع الانتماء بطريقة برجماتية لا نظرية، فالمصريون أكثر شعوب العالم تغنيًا بوطنهم وأقلهم عملًا لهذا الوطن. لقد كان الانتماء لمصر أقل تعقيدا في الفترة السابقة على حدوث ثورة يوليو ١٩٥٢، أما في مرحلة ما بعد ثورة يوليو فقد بدأ الأمر يختلط بدوائر مختلفة، فاتضحت بعض ملامح عروبة مصر السياسية بعد أن كانت الدائرة العربية للهوية تقتصر على البعد الثقافي، ويعود الفضل في ذلك للرئيس جمال عبد الناصر. أما في العقود الأخيرة فقد تقدم الانتماء الديني على الانتماءين القومي والوطني ويمكن أن يرد ذلك إلى أن «نكسة ١٩٦٧» كانت فادحة وأدت إلى حالة من النكوص الشديد، حيث تضاعفت معدلات الهجرة بعدها، وسادت حالة من القنوط، وسادت فكرة فشل المشروع الأيديولوجي الاشتراكي وفشل المشروع القومي، مما مهد للمضي نحو الهوية الإسلامية.

تنبه الرئيس جمال عبد الناصر إلى ما ذكر آنفا، ونصحه مستشاره بأن يكون ظهوره بعد النكسة في مناسبة دينية، فكان ذلك في مولد السيدة زينب. لقد كان النظام الناصري متهما بالإفراط في العلمانية قبل هزيمة ١٩٦٧، وكان لهذا عدة شواهد منها مساندة الهند الوثنية ضد باكستان المسلمة في النزاع حول إقليم كشمير، ودعم ماكاريوس اليوناني في قبرص ضد الأتراك، ومناهضة الأحلاف الإسلامية،

(*) عقدت هذه المحاضرة في ١٢ مايو ٢٠١٠، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

(**) سياسي مصري.

فضلا عن شواهد كثيرة أخرى تؤكد محاولة عبد الناصر الخروج من دائرة التأثير الديني. وبناء على ذلك فهو يشبه إلى حد كبير محمد علي في التوجه اللاديني للحكم. ولكن لم يستمر الأمر على هذا النحو فبعد هزيمة ٦٧ تغير الأمر وشجعت الدولة حديث الأقباط عن ظهور العذراء في الزيتون، حتى توجه الناس نحو الانتماء الديني.

حينما تولى الرئيس السادات السلطة أكمل إغلاق الدائرة منتصرا للانتماء الديني، لأنه أراد التخلص من خصومه من الناصريين واليساريين من خلال شرعية جديدة، وتصور أن قاعدة حكمه ستكون من الإسلاميين، فشجع جماعة الإخوان المسلمين، وساءت علاقته مع البابا، وعزز وجود الإسلاميين معتقدا أن استدعاءهم إلى المجال السياسي سيؤدي تلقائيًا إلى تعزيز الانتماء الديني لدى المصريين، ويكون إشارة واضحة إلى الغرب والاتحاد السوفيتي آنذاك مضمونها أن لديه توجهات تبدو بعيدة تمامًا عما كان عليه الرئيس عبدالناصر، ويمكن القول بأن الرئيس السادات كان رجل دولة لم يشهد تاريخ مصر الحديث حاكمًا مثله من حيث الرؤية الشاملة واستشراف المستقبل وفهم التغيرات الإقليمية والدولية باستثناء محمد علي. وبهذا عزز السادات من وجود التيار الديني، وقد كان أكثر ضباط الثورة ثقافة، فكان قارئا للأدب محبا للفن وعمل بالصحافة. تاريخه قبل الثورة ثري بالنشاط، فشارك في اغتيال أمين عثمان، وكان جزءًا من محاولة عزيز المصري في الإنزال خلف خط الحلفاء لمقابلة روميل. فهو مغامر من طراز فريد لم يرتد زيه العسكري منذ تخرجه حتى قيام الثورة سوى عام ونصف العام. إن رجلا بهذه الرحابة وسعة التجارب كان له إدراك خاص حول حكم مصر وشخصية «فرعونها». ولم يجد مانعًا أن تكون العباءة الدينية إحدى المظاهر التي تجعل منه كبير العائلة بالفعل، ولقد عززت هذه الرؤية في إدارة الدولة وجود الانتماء الديني

وتأصيله لدى الأجيال الجديدة وحصاده نشعر به الآن.

إن الفكرة القومية شامية الأصول، لذلك لاقت توجهات عبد الناصر العروبية لديهم القبول، وظهر التوجه القومي العربي في كتابات العروبيين في المهجر الذين كان قوامهم من مسيحي الشام، ويجب الأخذ في الاعتبار أن الذي حافظ على اللغة العربية هي أديرة الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك. أما الوضع في مصر فهو مختلف، لأن القضية الوطنية في مصر ذات طابع إسلامي، فقد كنا نحارب عدوًا هو بريطانيا وسبقتها فرنسا وكلتاهما يدين بدين غير إسلامي، فالمعادلة كانت بين الإسلام والغرب الوافد. أما في الشام فكان العدو هو الحكم التركي العثماني، فكان الاشتراك في الدين والخلاف في القومية، فجرى التركيز على القومية لتكون محور الانتماء الذي يواجه به الآخر، لذلك فإن مفهوم الانتماء العروبي في الشام هو الأصل، أما في مصر كان الانتماء دينيًا إلى حد كبير، ولم ينفصل الانتماء الديني عن الحركة الوطنية المصرية إلا في ثورة ١٩١٩، عدا ذلك فكل الحركة الوطنية في مصر دينية الانتماء.

نخلص إذن إلى أن الهُوية المصرية كانت إسلامية، ثم تحولت إلى مصرية (وطنية)، ثم أصبحت عربية، ثم عادت من جديد وبقوة لتلوذ بالمفهوم الديني للشخصية المصرية.

إن الدين في مصر متجذر جدًا، بل إن مصر أكثر دول العالم تدينًا. الدين مدخل للاستحواذ على قلوب المصريين على مر عصور كثيرة، والشاهد على ذلك إعلان الإسكندر نفسه ابنا للإله آمون، ومنشور بونابرت الشهير للمصريين.

ما سبق يفسر قوة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، لأنها ترفع شعارا يصادف هوى في قلب أي مسلم، فهم قد استفادوا من الأرضية المتدينة ومن القاعدة المرتبطة بالجانب الروحي للإسلام بتحويلها إلى طاقة سياسية، وهنا تكمن الخطورة؛ أي

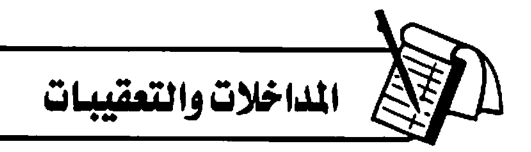
التلاعب بالجانب الديني من خلال دغدغة مشاعر المصريين وعواطفهم وتوجيهها في الطريق الذي تريده، فإذا كان الانتماء في مصر له دوائر عديدة، إلا أننا نشهد الآن طغيان الدائرة الدينية، وهو ما يؤدي إلى أن الناس الآن لا تحكم على الأمور من منطق قانوني أم غير قانوني بل من منطق حلال أم حرام حتى في القضايا الحياتية العادية، فأصبحنا الآن أمام المرجعية الدينية ولسنا أمام المرجعية الوضعية الطبيعية للقانون المعمول به، وهو قانون مستقى من الغرب بالأساس. فالدين هو المدخل إلى المصريين وليس العروبة أو القومية، فالعروبة طارئة على الشخصية المصرية.

على جانب آخر، بدأ في مصر في العشرينيات والثلاثينيات تيار من المفكرين التغريبيين الذين يرون أن الهُوية الحقيقية لمصر أنها جزء من بحيرة الحضارات، وكتاب طه حسين (مستقبل الثقافة في مصر) شاهد على ذلك، الذي اعتبر فيه أن مستقبل الثقافة في مصر مرتبط بالثقافة اليونانية.

لا شك أن فكرة الانتماء عند المصريين غير ثابتة، فالمصريون ينتمون لأرضهم وتاريخهم، فمصر بلد ذو تعددية خاصة، لذلك تخضع هويته لهذه السبيكة المتداخلة من الرؤى والأحاسيس، لكن الآن الرؤية الأساسية هي الرؤية الدينية، والبعد الديني متقدم على غيره من أبعاد الهوية، وتأتي بعد الرؤية الدينية الفكرة المصرية الفرعونية التي يتبناها بالأساس الأقباط، وبعد ذلك تأتي الفكرة القومية.

نخلص من ذلك إلى أن قضية الانتماء في مصر قضية معقدة ومركبة، تتداخل فيها عوامل عدة: إنسانية وروحية ومادية ذلك أن الانتماء يقتضي إشباعا لحاجات الأفراد المنتمين، فإن كنت لا أعطيك وأهملك كيف ستنتمي إليّ.

نحن نتطلع إلى يوم تكون فيه مصر أفضل حالًا مما هي عليه الآن، فمصر تستحق الكثير.



- نوال:

يفتخر المصريون بأصلهم الفرعوني والجزائريون بأصلهم الأمازيغي هربًا من الانتساب للعرب مع أن الله أنزل آخر الرسالات باللغة العربية فكيف ترون ذلك؟ وهل يمكن استغلال هذه الانتماءات المذكورة للتفريق بين الشعب الواحد؟

د. مصطفى

نزول الرسالة بالعربية ليس مكرمة، فلعلها نزلت لأقل الشعوب تحضرًا وأكثرهم تخلفًا، وفي الجزائر خاصة الإسلام قومية وليس دينًا، ولقد استخدم الجزائريون الإسلام في نضالهم ضد الفرنسيين كقومية، لأن ثقافتهم هي للفرنسية أقرب و كذلك الفكر واللغة، ولذلك كل جزائري مسلم.

من ناحية أخرى لا يوجد ما يعرف بالجذور العربية للمصريين، فعمرو بن العاص حينما فتح مصر كان معه أربعة آلاف جندي في الوقت الذي كان فيه تعداد المصريين يقارب الثمانية ملايين، وظلت مصر قبطية الديانة وغير عربية اللسان قرنين من الزمن بعد الفتح، ولم يدخل المصريون بكثرة في الإسلام إلا في العهد الفاطمي بسبب «ضغوط الجزية»، وجيلاً بعد جيل وقر الإيمان في قلوبهم، وأصبحت مصر دولة إسلامية، وقبلت الكنيسة القبطية أن تتلى الصلوات باللغة العربية، وهنا كانت بداية تعريب مصر.

- إذا كانت مصر أكثر دول الأرض تدينًا كما ذُكر فما المقصود بالتدين؟ وهل ينصرف إلى الشكل والمضمون؟ وهل يمكن مقارنة التدين في مصر بالتدين في المملكة العربية السعودية؟

د. مصطفى

المصري تدينه فطري وبسيط يتسم بالوضوح، فالفلاح يُصلي على ضفاف النهر بلا تكلف. وبينما كان مذهب القرية المصرية المالكية والشافعية كانت الدولة مذهبها حنفي وفقًا للدولة العثمانية. والمصري يعظم المحرمات وينفر منها في حين يستهان بالمحرمات في دول أخرى على الرغم من تدينهم الشكلي.

- عيد عبد الهادي:

إن كان الحديث عن الانتماء فهذا يسحبنا لأزمة المواطنة المصرية، وأن المواطنة ليست بالضرورة انتماء، وإنما الانتماء هو المواطنة في أعلى درجاتها، وانعكاس أزمة المواطنة جلي وواضح في عدم المشاركة من الشباب سواء على الصعيد السياسي أم الاجتماعي ولا نبرّئ الدولة من مسئوليتها عن هذه المظاهر السلبية، فكيف تُفعل الدولة دورها؟

د. مصطفى:

فيما يخص العلاقة بين المواطنة والانتماء، كل انتماء لابد له من مظلة مواطنة، وليست كل مواطنة بالضرورة تحمل معنى الانتماء، فالمواطنة هي المساواة بين المختلفين رجل وامرأة، مسلم ومسيحي، غني وفقير، فالجميع أمام القانون متساوون في الحقوق السياسية، فلا يضيع عليك حق بسبب الاختلاف.

وفيما يخص التربية السياسية أتفق معك أنها قاصرة في مصر، فمشاركة الشباب في العمل الوطني داخل الجامعة عكس ما كان متاحًا في العهد الناصري، حيث كانت منظمة الشباب تقوم بتربية الشباب سياسيًا، والأحزاب الآن لا تقوم حتى بهذا الدور مع أن الأصل في الحزب أنه مدرسة لتخريج الكوادر.

- أحمد محروس (محامي):

ذُكر أن الطريق لقلوب المصريين هو ديانتهم، وما نراه الآن أن إيران تسعى لإلباس كل قضايا المنطقة ثوبًا إسلاميًّا، فأصبح معسكر الممانعة يملك قلوب المصريين، في المقابل نجد دول الاعتدال السنية ليس لها مشروع سياسي، وحتى الآن لم يحل بديل في المنطقة يضاهي المشروع الناصري. فهل يمكن رسم ملامح لمشروع سياسي لدول الاعتدال يعبر عن مصالحها بلا انحياز لطرف على حساب آخر؟

د. مصطفى:

إيران تسعى لإلباس كل شيء رداءً فارسيًّا وليس إسلاميًّا. هم يعتقدون أنه آن الأوان لأن يسود الفرس العالم الإسلامي بعدما ساده العرب والأكراد والترك، واتضح ذلك في خطاب الخميني عند عودته بعد الثورة، فالأجندة فارسية وليست إسلامية.

من مصلحة دول الاعتدال الاشتباك مع إيران فكريا وسياسيا وحضاريا. لماذا تُترك لها الساحة لتكون المتحدث الوحيد باسم المنطقة؟! فهناك تفريط عربي بيّن.

- م/ عبد المعطي حجازي:

ألا يدرك أهل الفكر والسياسة حقيقة الانحدار الموجود في دورنا الإقليمي والذي سجلته مراكز علمية؟ وما السبب في تجاهل هذا على الرغم من وضوحه؟

د. مصطفى:

تراجع دور مصر الإقليمي مبعثه قرار إرادي، وبناءً عليه يمكن لمصر استعادته إن أرادت بخطوات بسيطة، وهي مثلًا: إعادة العلاقات مع إيران، والدخول كمراقب في أوضاع السودان، والتدخل في الوضع في لبنان، وفتح حوار مع سوريا، ومطالبة دول الخليج بالتعامل الندي. هذه خطوات عملية لكن لا توجد إرادة سياسية، لأن فلسفة الحكم تنكفئ على المشكلات الداخلية.

لا أوافق على الرؤية التي تذهب إلى انهيار دور مصر الإقليمي، لأن دور مصر شمس لا تغيب وقيمة مصر في دورها الذي تؤديه في المنطقة. ومع هذا لا ينبغي إهمال بعض مظاهر قوة مصر وتأثيرها في المنطقة، فالرئيس الأمريكي أوباما ألقى خطابه للعالم الإسلامي من القاهرة، وأول زيارة للرئيس الأمريكي بوش في المنطقة كانت لمصر، فالمفتاح لا يزال في يد مصر؛ أمين عام الأمم المتحدة من أفريقيا كان مصريا ورئيس البرلمان الدولي مصري، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مصري ولأول مرة من دولة غير غربية، وحصلنا على جائزة نوبل أربع مرات في عشرين عامًا دون دول المنطقة كافة.

لقد فهم أهمية هذا الدور وزير خارجية تركيا الذي قال إن محور: إيران، تركيا، العراق، سوريا بدون مصر عديم الجدوى، وبدون مصر لن تقوم لنا قائمة.

- محمد السعيد الحسيني:

ما رأيكم في الموقف المصري تجاه الملف المائي؟

أرى أننا تأخرنا، وهذه الدول في حاجة إلى مشروعات تنموية، فالقضية ليست مقتصرة على مياه النيل فحسب، فإقامة مشوعات وبرامج تنموية مشتركة مع هذه الدول يساعد في حل أزمة نهر النيل. فقد ظل التعامل مع قضية مياه النيل لسنوات طويلة بأساليب فنية فقط، بينما تحتاج القضية إلى تعامل سياسي.

- مريم علي عبد الوهاب:

إذا كانت حركة المواطن داخل وطنه هي تطبيق عملي للمواطنة، فكيف يكون حال المواطنة في ظل قانون الطوارئ الذي يتيح الاعتقال بمجرد الاشتباه؟

د. مصطفى:

يُفترض بقانون الطوارئ ألا يمس الحياة العامة للمواطن أو ممارساته السياسية

ويقتصر دوره على مكافحة الإرهاب والجرائم.

- منال ماهر:

فيما يتعلق بأزمة المواطنة، أرى أزمة انتماء عند الشباب تتمثل في الهجرة شرعية كانت أم غير شرعية، كذلك أرى ضخ الأموال الأجنبية في مصر لدعم مفهوم المواطنة واللامركزية، وفي ظل وجود أزمة ثقة بين الحكومة والشعب، وأزمة في المشاركة السياسية، وأزمة في معرفة الشعب لحقوقه وواجباته، في ضوء كل هذا أريد بعض التوجيهات العملية الداعمة لروح الانتماء عند الشباب.

د. مصطفى:

ذكرت أن الصورة ليست مثالية، وأن الشعور بالانتماء لا يأتي إلا من استقرار المجتمع، عندنا يغيب دور المرأة ويهمش دور الأقباط. ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مسألة التفريق بين المسلم والقبطي في مصر مسألة وافدة على مجتمعنا، قد تكون بسبب العمالة المصرية في الخليج، والتشدد الديني على الجانبين، وحقد من يؤرقه تجانس الشعب المصري وتماسكه.

***

الانتماء إلى العروبة(*)

د.احمد يوسف احمد(**)

لست بصدد إلقاء محاضرة بل تقديم إطار للتفكير يصلح لإثارة الحوار حوله، ذلك أن موضوع الانتماء للدائرة العربية يكتسب درجة من الأهمية لما يدور حوله من استقطاب فكري وسياسي، وهذا الاستقطاب قد ينعكس عنه أحيانا مواقف سياسية، يتضح ذلك في بعض المقولات منها على سبيل المثال: إذا كان الرئيس جمال عبد الناصر عروبيًا وأنا ضد تجربة جمال عبد الناصر إذن فأنا ضد العروبة والعكس بالعكس، إلا أنه ينبغي أن نتخلى جميعًا عن هذا المنحى التأويلي، والحقيقة أن الرئيس جمال عبد الناصر أسس للانتماء الحركي والفعلي للعروبة في مصر، ومع ذلك فإن الانتماء العربي لمصر يكتسب استقلالًا عن أيّ قائد أو نظام سياسي أو مرحلة تاريخية، لأنه دائرة انتماء الوطن وإن لم يكن في هذا الانتماء خير للوطن فلا حاجة له.

أولا: مداخل تناول الانتماء المصري للعروبة:

هناك عدة مداخل للحديث عن انتماء مصر العربي:

١- المدخل العرقي:

وهو مدخل مرفوض في رأيي؛ إذ إنه يعول على الأسطورة، فيتطرق إلى الأصول العربية للمصريين التي تنحدر من قبائل عربية مهاجرة من الجزيرة العربية، ولكن هذا نوع من الأساطير غير العلمية التي يستحيل إثباتها. وهذا المدخل إضافة

(*) عقدت هذه المحاضرة بساقية الصاوي في ١٣ أكتوبر ٢٠١٠.

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير معهد دراسات الوحدة العربية.

إلى أنه غير علمي ويستحيل إثباته هو أيضًا عنصري؛ إذ ينظر إلى العروبة كحقيقة عنصرية، لكن هذا المنطق قد تجاوزه الزمن ولذلك لن أتوقف عنده كثيرًا.

٢-المدخل التاريخي:

تتركز مقولات هذا المدخل حول انتماء مصر إلى هذه المنطقة منذ ظهر الإسلام فيها، حيث أصبحت مصر جزءًا من الحقيقة الإسلامية المعُبَّر عنها سياسيًا في الدولة الإسلامية، سواء دولة الخلافة الراشدة أو الدولة الأموية أو العباسية أو فيما بعد عندما انتقل مقعد الخلافة خارج الوطن العربي إلى الدولة العثمانية. وفي إطار هذا المدخل فإن مصر ليست مجرد جزء من الوطن العربي ولكنها أدت دورًا - حتى عندما كانت تابعة لمركز حكم يأتي من خارجها كما في دول الخلافة- متميزًا في هذه المنطقة من العالم، وهناك العديد من الشواهد على ذلك مثل توقف تقدم المغول على حدود مصر على الرغم من اجتياحهم عاصمة الخلافة العباسية، ودور الدولة الأيوبية في تصفية الكيانات الاستعمارية المستترة تحت الصليب، ودور محمد علي والذي مع كونه حاكما لمصر تحت مظلة الدولة العثمانية قد أدى دورًا جوهريًا في تاريخ هذه المنطقة، وعندما ندلف إلى المدخل التاريخي فنحن نستند إلى أمور واقعية ووقائع تاريخية ثابتة.

٣-المدخل الأمني:

يشير إلى أن أمن مصر مرتبط بأمن هذه المنطقة، فإن كانت هناك تهديدات يواجهها الأمن المصري فهي تأتي عبر هذه المنطقة، وإن كان لمصر أن تعزز أمنها فلابد أن تعزز هذا الأمن من خلال شبكة عربية، ولقد أصل د.جمال حمدان لفكرة عدم انفصال أمن مصر عن أمن فلسطين وما يتلوها من بلاد الشام، وأن معظم تهديدات الأمن المصري جاءت من الركن الشمالي الشرقي للحدود المصرية. هذه الحقيقة ما زالت قائمة حتى الآن بحكم وجود الكيان الصهيوني على أرض

فلسطين، فالمدخل الأمني مؤصَّل له تاريخيًا وجغرافيًا، فعلى مستوى خبرة التاريخ الحديث هناك تجربة محمد على، وعلى مستوى خبرة التاريخ المعاصر تصدت مصر في فترة ما بعد الثورة إبان حكم جمال عبد الناصر لمنظومة الأحلاف الغربية، وكانت تعتبر أنه عندما تتحالف بغداد العربية مع تركيا الأطلنطية فإن هذا يؤدي إلى سقوط المنطقة في دوامة التبعية لمنظومة أحلاف غربية لها أهدافها ومصالحها الخاصة وأولوياتها المختلفة عن الأولويات العربية. تصدت مصر وقيادتها بقوة لمشروع حلف بغداد على الصعد السياسية والدبلوماسية والإعلامية حتى أسقطته. ويتضح من ذلك أن الأمن المصري نُظر إليه في الخبرة المعاصرة باعتباره مرتبطًا بأمن المنطقة، ويدعم هذه الحقيقة خبرة فترة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، حيث احتضنت السودان كليات مصر الحربية والجوية والبحرية كي يكون مصنع المقاتلين المصريين بمنأى عن التهديدات الإسرائيلية، وفي حرب ١٩٧٣ قامت البحرية المصرية بالتعاون مع السلطات اليمنية بإغلاق مدخل مضيق بابُ المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية، فاكتمل بذلك حصار إسرائيل وسبب لها متاعب وأضرارا جمة.

٤- المدخل الثقافي:

هذا المدخل من أهم المداخل لأن مصر والوطن العربي يتحدثون لغة واحدة وهي اللغة العربية، وهذه اللغة تيسر كثيرًا من التفاعلات، فهي تيسر التفاعلات الفكرية بشتى أنواعها.

٥- المدخل المصلحي

قد يندهش البعض من تركيزي على المدخل المصلحي الذي يذهب إلى أن مصر صاحبة مصلحة في الانتماء للوطن العربي، فالبعض يحاجج داحضا ذلك مستشهدا بالمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي متسائلا: أيهما أولى أن أربط نفسي بالفاشلين والمتخلفين أم بالأغنياء والأقوياء والمتقدمين؟ إنه لمن المسلم

به في إطار أدبيات التكامل الإقليمي أنه لا يمكن إقناع أحد بالدخول ضمن وحدة إن كان يخسر بالانضمام إليها، فالارتباط بدائرة تتجاوز حدود الدول لابد أن يكون ارتباطًا مربحًا ولا يشترط أن يكون ربحًا ماديًا، وإنما لابد أن يكون هناك مصلحة في هذا الارتباط.

وهنا تثار مسألة أن المصلحة في الارتباط بالولايات المتحدة، وفقا لادعاء مقتضاه أنه إذا كنا نبحث عن المصلحة فالأجدى لمصر أن تقترب من الولايات المتحدة، وهذا في رأيي غير صحيح. ونضرب على ذلك مثال تحويلات المصريين العاملين في الخارج الذي يزيد الآن عن ضعف دخل قناة السويس، ففي تقارير البنك المركزي يأتي التحويل من الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بمبلغ (٦٢١) مليون دولار، ولكن لكي تكتمل الصورة علينا النظر أيضا لتحويلات المصريين من الدول العربية، فتحويلات ثلاث دول عربية هي الكويت والإمارات والسعودية مجتمعة تزيد عن نصف تحويلات المصريين من الخارج، فتحويلات المصريين من هذه الدول الثلاث يقدر بنحو (٨٢٧) مليون دولار، ويزيد هذا المبلغ قطعًا إذا أضيفت تحويلات من باقي الدول العربية، ومن هنا تأتي المصلحة سواء على صعيد الاحتياج للعملة الصعبة أو تخفيف مشكلة البطالة بالعمل في هذه الدول العربية. وما ذكر عن تحويلات المصريين العاملين في الدول العربية ينسحب أيضا على الاستثمارات العربية الموجودة في مصر، فضلا عن حجم السياحة العربية في مصر، فكل هذه المصالح مُركزة في الوطن العربي، ولذلك لا نستطيع أن ننزع عن أنفسنا الانتماء العربي، صحيح أن شكل الانتماء ذي الوجه المصلحي يبدو سخيفًا، إنما كذلك حال السياسية كلها حقائق سخيفة ولابد أن تؤخذ في الحسبان.

كل هذه المداخل في رأيي صحيحة ماعدا المدخل العرقي، لكن مشكلة كل هذه المداخل أنه يمكن رفض حجيتها من موقع كراهية الانتماء إلى العروبة، فالانتماء

التاريخي يمكن عمل قطيعة معه فكمال أتاتورك على سبيل المثال حاول القطيعة مع تاريخه ونجح إلى حد بعيد إلى أن تولي الحكم في تركيا مؤخرًا حزب العدالة والتنمية. وبالنسبة للمدخل الأمني قد يكون الأسلم -من وجهة النظر تلك- الانضمام لمنظومة دفاعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتخذت بعض الدول العربية هذا المنحى لتكون في صف المنتصر دائمًا. وفي المدخل الثقافي من الوارد أيضًا تمثُّل ثقافة مختلفة، فعميد الأدب العربي طه حسين مثلًا كان من أنصار الثقافة المتوسطية موصيا أن تنظر مصر شمالًا ولا تنظر شرقًا ولا غربًا، ثقافتها لديه جزء من الثقافة المتوسطية التي لها الأولوية على أيّ ثقافة أخرى بحسب رأيه. لم يسلم إذن المدخل الثقافي من التشكيك في جدواه، ونعلم جميعًا كيف أن الدول الكبرى والدول ذات الأدوار الإقليمية التي لها فضائيات باللغة العربية تحاول أن تشترك في صياغة العقل العربي وما يمثله ذلك من تحد للثقافة العربية.

علينا إذن ألا ننظر إلي هذه المداخل - مع صحتها- باعتبارها أمرًا مفروغًا منه أو شيئا بدهيًا لا يمسه أي خطر من قريب أو بعيد، لأنها في النهاية حالة أو حقيقة حركية قد تتأثر بمجهودات الآخرين وسعيهم.

بناء على ما سبق يتضح أن انتماء مصر العربي حقيقة واجبة، فهي مسألة تمليها المصلحة الوطنية والتاريخ واعتبارات الأمن والثقافة.

ثانيا: دور مصر الإقليمي في إطار الانتماء للعروبة:

إن انتماء مصر العربي كان يعني دائمًا دورًا في المنطقة العربية، فلا يمكن القول إن مصر دولة عادية -وليس هذا قولاً شيفونيًا- إنما هي الحقيقة، فمصر عبر التاريخ لم تكن دولة عادية في المنطقة وحتى الآن على الرغم مما تعانيه من أزمات اقتصادية، ولقد أشار إلى ذلك جمال حمدان قائلا: إن مصر حتى وهي تابعة لمركز حكم يأتي من خارجها كانت تؤدي دورا تاريخيا. فلا يمكن فصل الانتماء المصري للدائرة العربية عن دور واجب يمليه هذا الانتماء على مصر.

من القضايا المثارة حول الدور المصري في الدائرة العربية أولوية الانتماء الوطني الذي يتمثل في شعار (مصر- أولًا)، وهو شعار موجود في دول عربية عديدة. قطعًا مصر أولًا ولا يمكن أن تكون ثانيًا، لكن المشكلة في الفهم الخاطئ لهذا الشعار. مصر- أولًا تعنى أنك لن تفعل شيئًا مضادًا للمصلحة المصرية ولن تترك فرصة لتحقيق المصلحة المصرية إلا وحققتها، لكن المشكلة فيمن يقولون مصر- أولًا قاصدين معنى العزلة الذي يتجه إلى بناء القدرات الذاتية بمنأى عن التأثيرات السلبية للارتباط بالقضايا العربية، لكن هذا منحى غير موفق وتأويل ينقصه الدقة. وقد آن الأوان للنخبة المثقفة على الأقل أن تحسم أمرها فيه، فليس هناك من دولة تغلق حدودها على نفسها ابتداءً من الولايات المتحدة وحتى أقل دولة في العالم، فلو تصورنا مثلًا خروج دعوة تحت شعار الولايات المتحدة - أولًا، فمن المؤكد أنها ستفلس بعدها، لأن مصالحها النفطية منتشرة في كل مكان والشركات عابرة القوميات منتشرة في كل مكان وهكذا.

ولكن الرأي حول مقولة مصر-أولًا أنها لا تعني العزلة، لأنه لابد لمصر أن تتفاعل مع محيطها الخارجي، فعلى سبيل المثال بعد هزيمة ١٩٦٧ مَن الذي قدّم الدعم المالي لمصر كي تعيد بناء قواتها المسلحة؟ والإجابة هي الكويت- السعودية – ليبيا هم الذين دعموا مصر، وقد يكون هذا الدعم بدافع الأخوة لكن أيضًا بدافع من إدراكهم أن أمن هذه المنطقة لا يتجزأ، وأن سقوط مصر في براثن الاحتلال الإسرائيلي لن ينتهي إلا بسقوط البقية من العرب.

إن مشكلة الدور المصري في المحيط العربي تكمن في أن مصر لو لم تؤدِّ دورًا قياديًّا في هذه المنطقة فإنها ستعطي الفرصة لدول أخرى لممارسة هذا الدور رغمًا عن أنفها، وإذا ما حدث ذلك سيؤدي حتما إلى إدراك مصر توقف أمنها على الأمن العربي، ومثالًا على ذلك الدور الإيراني في المنطقة العربية -بغض النظر عن موقفنا من إيران- فإيران لها مشروع إقليمي وتحاول أداء دور قيادي، وهذا الدور جعل

منها الآن صاحبة نفوذ لا يُبارى في العراق، وصاحبة نفوذ قوي ومهم في لبنان التي كانت بحكم التاريخ في مرحلة من مراحله ناصرية الهوى، وإيران لها علاقات قوية مع سوريا ومع حركة حماس، وحاولت توطيد علاقاتها مع السودان، وهي منتشرة في أفريقيا على نحو يفوق الانتشار المصري، فإذا اكتفت مصر بشعار مصر - أولًا دون الانخراط في محيطها فسينتهي الأمر بوجود من يطرق الحدود التي أغلقتها مصر على نفسها، بل ويطرق بقوة لأنه ساد المنطقة، وعلى مصر حينها أن تكون أحد الأجزاء التابعة في المنطقة، وهذه هي المشكلة التي تفرض على مصر القيام بدور.

ما سبق ينطبق أيضا على النشاط التركي، فتركيا اليوم ملفوظة من الاتحاد الأوروبي، ولا أظن أنها ستدخله في يوم ما لأسباب كثيرة، لكنها بالتأكيد ستكون في موقع أقوى عندما تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي وهي مدعومة من الوطن العربي.

هذه المشاريع سواء التركية أو الإيرانية، لا تساوي شيئًا بذاتها، أو ربما تساوي وزنها فقط، لكن عندما تتحدث باسم الآخرين يصبح لها وزن آخر، ولا أنسى مثلًا سؤالًا وجّه لمساعد وزير الخارجية الأمريكية في الستينيات وكانت وقتها المساعدات الأمريكية تتدفق على مصر على الرغم من اتباع مصر سياسة استقلالية تامة، فكان السؤال: إلى متى تظل الولايات المتحدة الأمريكية ترضي الكولونيل ناصر؟ فأجاب مساعد وزير الخارجية قائلًا: إلى أن يفقد الكولونيل ناصر نفوذه في المنطقة.

يواجه الدور المصري في المحيط العربي معضلة لا تتعلق بالمرحلة الراهنة فحسب، لكنها معضلة حدثت بعد هزيمة ٦٧ ، لأن الدور عبارة عن مشروع سياسي وإمكانات. في عام ١٩٦٧ ضُرب المشروع السياسي المصري ضربة قوية، فبعد أن كان المشروع تحرريا انتهى إلى الاكتفاء بإزالة آثار العدوان بعد هزيمة ١٩٦٧، ولكي تتم إزالة آثار العدوان كانت الحاجة إلى تلقي المساعدات العربية من الكويت و السعودية وليبيا، وبالتالي توقفت إمكانية استكمال الدور في تغيير الوطن العربي، فقد غُلّت يد مصر عن التدخل في المنطقة العربية بسبب هزيمة ٦٧، إذ تلقى كل من المشروع السياسي

والإمكانات ضربة قوية، فضلا عن ذلك ارتفعت أسعار النفط ارتفاعًا هائلًا يكاد يصل إلى ١٢ ضعفا مع حرب أكتوبر ١٩٧٣، وترتب على هذا تعدد مراكز القوى في الوطن العربي، ولم يعد لمصر وضع الانفراد بالقوة وحدها في كل شيء -عدا المساحة- كما كان عليه الحال قبل عام ١٩٦٧، فبعد أن كانت مصر على قمة الهرم الاقتصادي العربي انتقلت بقسوة إلى المنتصف وتقدمت عليها الدول المصدرة للنفط.

لكن بعض الدول لم تستغل هذه الثروة المالية في بناء مشروع سياسي، لأنه ليس من السهل لأي دولة أن تكون صاحبة مشروع سياسي. لكن حاولت دول أخرى استغلال تراجع الدور المصري وسعت إلى أداء هذا الدور القيادي منها الجزائر، لكن لم يكن الأمر سهلًا بسبب التطرف الجغرافي، ومع أنها كانت دولة صاحبة تجربة تنموية متميزة، ودخل مرتفع يعود إلى زيادة إنتاجها من البترول، وثقل سكاني لا بأس به، إلا أن موقعها المتطرف على حدود الوطن العربي لم يمكنها من أداء الدور القيادي. لكن الدولتين اللتين برزتا في هذا المجال هما السعودية والعراق.

لم تستطع السعودية لأسباب عديدة أن تترجم مداخيلها المالية الهائلة الجديدة في شكل قوة عسكرية، لأن طبيعة النظام السعودي والتوازنات القبلية لا تسمح بوجود جيش قوي، لكن استطاعت السعودية أن تستخدم الأداة الاقتصادية في سياستها الخارجية ببراعة سواء في شكل مساعدات لدول عربية وأفريقية أم في توجيه الثقافة العربية، فمعظم الفضائيات العربية الشهيرة ذات تمويل سعودي، ومعظم الصحف العربية واسعة الانتشار تمويلها سعودي مثل جريدتي الحياة والشرق الأوسط، وبذلك استطاعت السعودية استخدام قوتها الاقتصادية كأداة ضغط على الصعيدين السياسي والثقافي.

أما العراق فقد كان في طريقه لإنشاء مركز قوة يضاهي قوة مصر، لأن الرئيس صدام حسين كان لديه رؤية قائمة على أداء العراق دورًا رائدًا في العالم العربي، ولم يأل جهدًا في بناء القوة الاقتصادية والعسكرية، إلا أن هذه الرؤية اقترنت بتفكير

استراتيجي قصير النظر بشكل واضح، إذ تصور الرئيس صدام حسين إمكانية القضاء على القوة الإيرانية، فبدد مئات المليارات على حرب مع إيران، صحيح أنها انتهت من الناحية الفنية بانتصار عراقي، لكنها استنزفت كثيرا من الموارد العراقية، لقد أخطأ الرئيس صدام حسين في تصوره أن النظام العالمي يمكن أن يقبل احتلاله للكويت بناء على بعض التلميحات، علمًا بأنه لو كان صدام قد بقي في الكويت لأصبح يسيطر وحده على أكثر من نصف البترول المتداول في السوق العالمية يوميًا.

لقد كان التفكير الاستراتيجي لصدام حسين محدودا على العكس من جمال عبد الناصر الذي كان يدخل في العديد من المخاطرات لكنها كانت محسوبة، ففي لبنان عام ١٩٥٨ عندما أدرك انفلات خيوط اللعبة عالميًا سعى للتوصل إلى تسوية، وفي اليمن قبل التسوية غير مرة.

المحصلة أن مصر بعد عام ١٩٦٧ لم تعد وحدها في ساحة القيادة العربية، وبعد الاحتكار المصري للقوة أصبح هناك انتشار لمراكز القوى في الوطن العربي، وهذه المعضلة وإن كانت ناتجة عن عوامل موضوعية، إلا أن هذا لا يعني أن مصر فاقدة لإمكانات تؤهلها لأداء دور في المنطقة، لكنها تحتاج لرؤية تحدد ماهية هذا الدور وطبيعته، فليس بالضرورة أن يكون دورا ثوريًا إنما قد يكون تنمويًا أو سياسيًا، المهم أن توجد رؤية لكيفية تجنيد الطاقات المصرية البشرية والمادية وغيرها لإنجاز هذه الرؤية.

لقد ترتب على اهتزاز الدور لأسباب موضوعية وغياب رؤية واضحة- في هذا الصدد- أن مصر صارت تتحرك في العديد من الملفات لكن مفاتيح هذه الملفات لم تعد بيدها، فمثلًا تتحرك مصر بنشاط في ملف الصراع العربي الإسرائيلي وتقوم بجهد كبير للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، ولكن مفتاح الحل في يد كل من إسرائيل والولايات المتحدة ،لأن إسرائيل تحتل الأرض، والولايات المتحدة حتى الآن لم تقدم لنا أي دليل على استعدادها أن تتحدى إسرائيل في مصلحة تراها إسرائيل أساسية. وكذلك المفتاح في حالة العراق بيد كل من الولايات المتحدة

وإيران وربما يكون لسوريا دور، أما مصر فبعيدة عن سبل الحل. وكذلك لبنان فإيران -تقريبًا- أصبح لها فيتو على السياسة اللبنانية من خلال حزب الله، فما لا يريده حزب الله في لبنان فإنه لا يتم. وفي السودان الذي هو الأكثر التصاقًا بالأمن المصري مفاتيح ملفه ليست في يدنا، بل في أيد خارجية ومنذ فترة طويلة في يد الداعمين لانفصال جنوب السودان، فالسياسة الخارجية المصرية كانت سياسة دولة وعلى صواب، لكن المشكلة تكمن في التأثير فعندما دُعيت مصر للمشاركة في الحرب ضد الجنوب بقوات أو سلاح رفضت لأن هذا شأن داخلي، لكن عندما اتفق السودانيون على إتاحة حق تقرير المصير في يناير ٢٠١١ بدأت مصر تمد الجسور مع الجنوب تحسبًا للانفصال وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا، وهذا سلوك غير موفق، فالمسألة تحتاج إلى جهود وإبداعات للإبقاء على وحدة السودان، لأنه في حالة انفصال الجنوب فمن البديهي أنه سيفاوض على حصته في مياه النيل.

وبالتالي الدور المصري الآن هو دور الناصح الأمين أو إبداء الآراء التي قد تكون سليمة لكنها غير مؤثرة.

بالنسبة للمستقبل، فأنا من الذين يعتقدون أنه لا فعالية من جديد للنظام العربي بغير دور مصري فعال، ولن يكون لمصر هذا الدور الفعال إلا بعد إعادة البناء الداخلي وتدعيم الاستقرار السياسي الداخلي وتعزيز البناء الاقتصادي، ولا يقل عن ذلك كله أهمية وجود رؤية، فلابد من معرفة ماذا تريد مصر من الوطن العربي وماذا تستطيع أن تقدم له، فالأدوار والسياسات ليست مجرد مواقف، فمشكلتنا أننا نقتصر على المواقف وقد تكون مواقف سليمة لكنها غير كافية.

ينبغي إذن إبداع حلول للمشاكل الداخلية السالفة الذكر، بما يكفل لمصر حرية الحركة في الخارج، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار بلورة رؤية لدور مصر العربي في ظل ظروف متغيرة.

***

الأسئلة والمداخلات

أ. مدحت ماهر:

١- في مسألة المداخل لفهم الانتماء وصناعته، هذه المداخل موجودة منذ ظهور الحركة القومية والعمل القومي في العهد الناصري وما بعدها، ولم تثمر حتى الآن سواء على مستوى الحكومات أو الشعوب بنتيجة واضحة، ولعل هذا يكون بسبب وجود مدخل آخر مسكوت عنه ألا وهو المدخل الحضاري، ويُقصد به الجانب العقدي من رؤية الناس بعضهم لبعض، الجانب القيمي الذي أفرزته حضارتنا والمشترك فيه والذي يمكن أن ينقلنا مع دائرة انتماء أخرى دون أن يفقدنا هويتنا أو مرجعيتنا أو تكويننا. أعتقد أن تغييب هذا المدخل والاعتقاد أنه خارج السياق كان له دور في أن السياسي حين يصدر قرارًا بأن مصر- أولًا فتكون مصر منزوعة من سياق ومزروعة في سياق آخر.

٢- فيما يتعلق بمفهوم المصلحة واقتصاره على المعنى الاقتصادي، أعتقد أن هذا المفهوم له معنى آخر في المدخل الحضاري، حيث المصلحة في القيمة، فكون المصريين أعزة يعبر عن مصلحة، ففكرة أن تقتصر المصلحة على الدولار أو العمالة أو الاستثمار يجعل من أمريكا وإسرائيل الرابح الوحيد.

إحدى الحضور:

ما رأيكم في الرأي الذي يذهب إلى أن الدور السعودي لم يكن محكومًا بأجندة سعودية إنما كان تنفيذًا لأجندة الغير خاصة بريطانيا؟ وإلى أي مدى استطاعت هذه

الأجندة النفاذ إلى الدور الإقليمي؟

أ.شريف:

فيما يخص عدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فلمَ يماطل الأوروبيون في إمكانية انضمامها للاتحاد؟ وهل الدور التركي يمثل خطرًا على العرب أم فرصة علينا الاستفادة منها؟

أ.غيث:

ما الذي يحمله المستقبل من آمال متعلقة بصعود الاتجاه العربي خاصة في ظل هذه الانقسامات العربية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي؟

أ.محمد ناصر:

فيما يخص العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي، أظن أن السبب الرئيسي لرفض عضويتها أنها على خط تماس مع كتلة إسلامية كبرى، وبالتالي لن يتحمل الاتحاد عبء دولة على خط تماس مع دول إسلامية «متطرفة» كالعراق و إيران.

وفيما يتعلق بالدور، فقد أدت مصر دورًا فاعلًا، لكن أحد المعوقات الأساسية في مسألة الدور المصري بالإضافة إلى قلة الموارد هو غياب الاتفاق حول رؤية عامة من قبل معظم الدول العربية، وكما قيل حول الديمقراطيات بأنها لا تتقاتل، فإن الديكتاتوريات أيضا لا تتحد، لذا فأول مداخل الاقتراب لدراسات عمليات الوحدة العربية هو عمليات الإصلاح السياسي داخليًا للوصول إلى أبنية سياسية على درجة من الديمقراطية تسمح بتداول السلطة.

أ.أحمد محسن:

على أي أساس تتعامل الحكومة المصرية مع الدول العربية؟ نجد مثلًا أن مصر تعاملت في لبنان بمنطق تقسيمى مثل إيران تمامًا، وهي أيضًا متهمة بالتعامل مع

عدو لها مصالح معه (إسرائيل)، وتتخذ موقفا حديا لأقل سبب مع العرب كما هو الحال في المعركة الكروية مع الجزائر.

أما موقف الجانب الشعبي من العروبة، فقد أهمل تمامًا، فنلاحظ المظاهرات أمام السفارات المصرية بشأن قضية فلسطين وكأننا مع إسرائيل في كفة واحدة.

أ.شريف:

ما العنصر المحدد الذي نصنف وفقا له دوائر الانتماء؟ وعلى أيّ أساس يتم تحديد الأولوية بين هذه الدوائر؟

أ.عبدالحميد

بالإشارة للمداخل أو الدوافع التي تجعل مصر ترغب في الانتماء للعروبة، ففي المدخل الواقعي وإن غلب عليه فكرة المصلحة لا نجد له مؤشرات، وإن وُجدت نرجو منكم توضيحها، أو بمعنى آخر ما مظاهر الانتماء العروبي إن وُجد؟ لأنه من الملاحظ أن الانتماء بمفهومه العام غائب سواء كان انتماء داخليا (مصر- أولًا) حتى بمفهومه الخاطئ أم خارجيا. وهل توجد سياسة خارجية معينة توضح انتماءها سواء عربيًا أم غير ذلك؟

أ.مصطفى:

هل ترى فائدة من وجود جامعة الدول العربية؟

أ.منال الشيمي:

ذكر أن الدور عبارة عن مشروع سياسي بالإضافة إلى إمكانات، فقد توافر المشروع لدينا وفقدنا الإمكانات، هل نحن قادرون على توظيف الإمكانات في الدول العربية الأخرى لصالح المشروع ؟

تعقيب د.أحمد يوسف:

هذه الأسئلة المتنوعة تساعد في إثراء الإطار التحليلي الذي حاولت تقديمه، ويمكن الإجابة عنها بما يلي:

- لست معترضًا بأي حال على فكرة وجود المدخل الحضاري، لكن المشكلة تكمن فيما لو قصدنا به الانتماء الإسلامي، وهنا نكون إزاء قضية أخرى تحدث عنها المستشار طارق البشري، حيث ستثار قضية تعدد دوائر الانتماء وسيخضع الأمر لاختيارات النخبة الحاكمة بل وكل فرد منا على حدة، لأني أزعم أن العروبة كانت قادرة على تقديم مدخل يجمع الديانات المختلفة، والإسلام أيضًا قادر على ذلك بسماحته وقيمه، وبما ورد في القرآن الكريم وممارسات النبي والخلفاء الراشدين على تقديم رابطة انتماء من الطراز الأول، لكن المشكلة: أين نحن من هؤلاء المسلمين؟ وأين نحن من الفهم الصحيح للإسلام؟ فالإسلام جوهرٌ كل منا يدعى أنه قادر على فهمه، مثلًا: رفض عمر بن الخطاب الصلاة في كنيسة في القدس لئلا يقول المسلمون هنا صلى عمر فيبنون مسجدًا مكانها، وهو موقف يعبر عن درجة عالية من السماحة، من ناحية أخرى هناك من يحرقون بيتًا يشتبهون أن به مسيحيين يصلون، فكيف نفهم هذا؟

اتفق مع السائل بأهمية المدخل الحضاري، لكني أتحدث عن الإسلام كحقيقة سياسية وليس كحقيقة إلهية، فهناك أفراد محددون يدعون أنهم يتحدثون باسم الإسلام سواء بالداخل أم بالخارج، وهنا نختلف سياسيًا وتأتي الخطورة لأن فهمك للدين يختلف عن فهمي له.

فإن كان المقصود بالمدخل الحضاري تمثُّل حضارتنا العربية الإسلامية بجوهرها الصحيح فإن الأمر محل اتفاق، أما إذا كنا نقصد من يتحدثون باسم الإسلام وفهمهم للإسلام مغاير لفهمي فهنا نختلف قليلًا ونبدأ بتحديد المفاهيم وطبيعة العلاقة بينها.

- وفيما يخص المصلحة: فهي لا تنحصر في المفهوم المادي فقط، إنما لها بُعد قيميّ أيضا، قد أكون أفرطت في بيان المصلحة في شقها المادي، لكن ذلك لكثرة ما نشهده من مهاجمة الانتماء للعروبة من منطلق أننا خسرنا ماديًا أكثر مما كسبنا.

- في مسألة الدور السعودي: لا يوجد شيء مطلق، وليس هناك من شك أنه توجد دوافع ذاتية نابعة من الرؤية السعودية لطبيعة دورها الإقليمي، فالسعودية لديها صيغة لنظام الحكم وفهم معين للإسلام، ومن مصلحتها حماية هذه الصيغة ونشرها، ومن ناحية أخرى فإنه بسبب وجود علاقات وطيدة للسعودية مع الغرب، فهي تتفاعل مع الأجندات الأخرى وتحاول ألا تتصادم معها، فالحقيقة أمر وسط بين هذا وذاك.

-في مسألة تركيا وعضوية الاتحاد الأوروبي: أعتقد أن تركيا لن تدخل الاتحاد الأوروبي، وقد أكون مخطئًا، لكن كما ذُكر في إحدى المداخلات لن يُسمح لدولة إسلامية بدخول الاتحاد الأوروبي الذي لا تحتفي دوله بالجاليات المسلمة سواء لأسباب عنصرية أو سياسية. وتقديري أن تركيا لم تُول دول الجنوب -أو دول الخلافة العثمانية سابقًا- اهتمامًا إلا بعد ما تبين لها أن عقبات هائلة تحول دون الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، وربما يكون في المخطط الاستراتيجي التركي أن نفوذ تركيا في الوطن العربي يعطيها قوة تفاوضية أكبر مع الاتحاد الأوروبي.

- بشأن أثر الدور التركي علينا كعرب: هذا الدور ليس خطرًا بل على العكس يمكن توظيفه، لقد حدثت طفرة في الدور التركي، وتحولت تركيا من دولة شبه تابعة للولايات المتحدة تنفذ سياستها، إلى دولة ذات توجه مستقل ترفض مرور قوات الغزو الأمريكي للعراق عبر أراضيها مع أن دولًا عربية سمحت بذلك، كما أخذت مواقف شديدة القوة من إسرائيل، لكن مشكلة العرب هي البحث عن مخلص أو منقذ، ولقد وضح ذلك في وضع الأعلام التركية على واجهات البيوت

العربية في مناسبات مختلفة، مع أنه حتى الآن لم تصنع لنا تركيا شيئًا في موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي، وإن كان يُذكر لها إرسال أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة في مايو ٢٠١٠، لكن أيضًا يُذكر أن تركيا لم تواجه إسرائيل بفعلتها.

يجب أن يؤخذ في الحسبان أن نظام الحكم قد يتغير أو يعدّل حزب العدالة والتنمية من سياساته، فعلينا أن نستفيد من الدور التركي، وتزيد الاستفادة إن أصلحنا أنفسنا، بحيث إذا ما تخلت تركيا عن دعم مواقفنا نستطيع نحن أن ننجز ما كنا ننتظره منها، أما الانتظار فحسب فليس حلًا، والحل لن يكون إلا من داخل المنطقة العربية.

- **فيما يتعلق بمستقبل الانتماء العربي في ظل الانقسامات العربية:** يمكن توقع مزيد من الشرذمة والمخاطر والاختراق الخارجي، فالصورة أمامنا قاتمة، هناك اختراق خارجي وانقسام عربي، والأخطر من هذا وذاك هو تفتيت الدول العربية. فإذا تصورت أن الرابطة العربية لها أسباب موضوعية، فتقديري أنه سيكون ضم الأجزاء وحمايتها من التبعثر التام أمرا ممكنا، ومازال عندي أمل في ظهور دور مصري أو غير مصري يبث الفاعلية في النظام العربي، وليس ضروريًا أن يكون هذا الدور شاملًا فالاتحاد الأوروبي بدأ نشاطه بست دول في عام ١٩٥٧. وإن كان الوضع قاتمًا فدائمًا هناك أمل.

- **بشأن الأساس الذي تتحرك منه الحكومة المصرية مع الدول العربية:** مصر الآن تعد من الدول المعتدلة شاءت أم أبت، فهي تتعامل مع مشكلات كل الدول العربية بهذا المنطق (ملكة الحد الأوسط)، ولكن المشكلة تتحدد في أن مصر معتدلة جدًا في كل شيء!! فأي جهود لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي خارج إطار المعاهدة مع إسرائيل غير مطروحة، وأي جهود لحل المشكلة في العراق تصطدم مع الولايات المتحدة غير مطروحة.

- أما أزمة علاقة مصر بالجزائر فقد لعب فيها غوغاء كرة القدم وغوغاء الطاحونة الإعلامية الدور الأساسي، والدولة كانت شبه غائبة، إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن سياسة مصر العربية تُدار بفعل قوى غوغائية سواء على صعيد الشارع أم الإعلام، وينتهي ذلك بالتأثير السلبي في العلاقات الشعبية العربية، ولا ننزعج من العلاقات الشعبية العربية لأننا نمر الآن بمرحلة تدهور حاد جدًا، حتى على مستوى العلاقات داخل البلد الواحد.

- فيما يخص ترتيب دوائر الانتماء: هي مسألة حرية فكرية قد يكون للنخبة الحاكمة خيار ولكل واحد منا خيار آخر.

- وعن مظاهر الانتماء العربي: هي موجودة لكنها قليلة، نحن نعيش فترة سيولة عالية وتردي رهيب، فلا نقلق من مسألة فقدان الانتماء، فلو ظهرت القدرة والممارسة السليمة والنظام السياسي السليم فسيختلف الأمر.

- وعن الجامعة العربية: فوجودها يعبر عن الحد الأدني من العلاقات العربية، وفي غير مجال السياسة فهي منتجة وناجزة، وفي حال قوة أعضائها فلن نعدم منها الخير.

- وفيما يخص فقدان مصر لإمكانات الدور: مصر دولة لن تعدم الإمكانات أبدًا، ما ينقصنا هو الرؤية وليس الإمكانات. غياب الرؤية يجعلنا نهدر الإمكانات البشرية والفنية والتكنولوجية.

***

مصر والانتماء إلى أفريقيا(*)

د.إبراهيم نصر الدين(**)

تقديم د. نادية مصطفى:

هذا هو اللقاء الرابع من لقاءات سلسلة المحاضرات حول قضية الانتماء وتأصيل الهوية، التي ينظمها كل من مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات. إن مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات هو أحد المراكز البحثية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وهو يقوم على الاهتمام بالأبعاد الثقافية بمعناها الواسع وتفاعلاتها مع الأبعاد السياسية والاقتصادية وغيرها من القضايا الوطنية والإقليمية والعالمية المعاصرة. أما مركز الحضارة للدراسات السياسية فهو مركز خاص، ولكنه يهتم -فضلا عما سبق- بالأبعاد المعرفية والمنهجية الخاصة بتطوير منظورات جديدة للعلوم السياسية تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية.

انطلاقًا من مفهوم الدوائر المتحاضنة للانتماء ابتداءً من الوطني إلى الإقليمي إلى عبر الإقليمي، تبرز هذه المحاضرة إحدى دوائر الانتماء التي تتحاضن مع غيرها بالنسبة للمصريين ولكثير من العرب أيضًا، وهي دائرة الانتماء إلى أفريقيا. وخير من يتحدث في هذا الموضوع هو أ.د إبراهيم نصر الدين (العميد السابق لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية)، وهو خبير في الشئون الأفريقية، وعضو في عديد من

(*) عقدت هذه المحاضرة بساقية الصاوي في ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٠.

(**) العميد السابق لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية.

الجمعيات العلمية الخاصة بالشئون الأفريقية، وأنشطته على الصعيدين البحثي والممارسة السياسية والتفاعل -من أفريقيا شمال الصحراء كما يقولون إلى أفريقيا جنوب الصحراء- عديدة ومتنوعة، وخبرته في هذا المجال جد عميقة، وهو أحد رواد هذا التخصص وأعلامه في مصر والعالم العربي وأفريقيا.

يسعدني من ناحية أخرى أن يكون لقاؤنا معه استكمالا لاهتمامات سابقة لمركز الحضارة للدراسات السياسية بالشأن الأفريقي، باعتباره جزءا من شأن الدائرة الإسلامية، حيث إن مركز الحضارة يصدر إصدارا أساسيا له بعنوان «**حولية أمتي في العالم**» التي تتناول قضايا العالم الإسلامي، وصدر منها حتى الآن عشرة أعداد عبر العقد الماضي؛ ابتداء من العام ١٩٩٨ حتى العام ٢٠١٠:

- العدد الأول صدر في عام ١٩٩٩ عن «العولمة والعالم الإسلامي» وتضمن محورا كاملًا تحت عنوان «القارة المنسية أفريقيا: المنافسات الدولية والتحولات الإقليمية والداخلية»، بالإضافة إلى بحث عن السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في أفريقيا.

- العدد الثاني من الحولية كان عن العلاقات البينية في العالم الإسلامي، وكان به بحثان: عقد من الصراع في الصومال، السودان وتنافس المبادرات وصراع الإرادات.

- العدد الخاص الذي صدر عن حولية أمتي في العالم من «**موسوعة الأمة في قرن**» - وهي موسوعة من ستة أجزاء- تضمن الكتاب الثالث منها حالة الإسلام في أفريقيا من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة كموضوع أساسي، وفي الكتاب الخامس من موسوعة الأمة في قرن تم التعرض لمشكلات التعددية الدينية في جنوب السودان.

- العدد الخامس من الحولية الذي صدر في عام ٢٠٠٢، والذي خصص لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على العالم الإسلامي، كان به دراسة عن قضايا المسلمين في أفريقيا.

- العدد السادس الذي اختص بقضية احتلال العراق، تناول بحثا بعنوان «جولة بوش الأفريقية: المحاور والأهداف».

- العدد السابع صدر في عام ٢٠٠٧ عن «الإصلاح في الأمة: بين الداخل والخارج» تناولنا فيه قضية الإصلاح في السودان بين مطالب الداخل وأطروحات الخارج.

- العدد الثامن من الحولية كان موضوعه «أطروحات الأمة ومشروع النهوض الحضاري»، وتطرق إلى حالة التنافسات الدولية والتطورات الداخلية في أفريقيا في عام ٢٠٠٨.

- العدد التاسع الذي صدر في عام ٢٠١٠ تحت عنوان «غزة بين الحصار والعدوان: قراءة في الدلالات الحضارية» تضمن مواقف أفريقيا غير العربية من العدوان على غزة.

أما العدد الذي نعده حاليا عن الحالة الثقافية في العالم الإسلامي، فهناك محور خاص عن أفريقيا المسلمة بين ثقافة الفقر وثقافة القهر.

هذا كله يعني أن أفريقيا حاضرة في العقل الجمعي، ليس فقط العربي ولكن أيضًا الإسلامي بالمعنى الواسع الحضاري، وإن كنا دائمًا لا نعطي هذه القضية القدر الكافي من الاهتمام.

د. إبراهيم نصر الدين

في بداية المحاضرة أود الإشارة إلى أن الحديث حول هذا الموضوع قد يبدو

صادما، ولكن ليس مهمة الأكاديميين إثارة التفاؤل أو التشاؤم، وإنما تناول الوقائع والحقائق. إن خبرتي حول هذه القضية لا تتعلق بالتخصص الأكاديمي فحسب، فقد زرت (٣٥) دولة أفريقية غير مرة، ولا يتعلق اهتمامي الأكاديمي بأفريقيا بالوقوف عند الكتابات الغربية حول أفريقيا، وإنما بما يكتبه أيضا أساتذة القارة في العلوم السياسية من ناحية، والرؤية للواقع الأفريقي من ناحية أخرى.

نقطة البدء لدي هي تحديد الفارق بين الانتماء والولاء. أعتقد أن الانتماء عملية قسرية لا إرادية، فالمرء يولد في أسرة ذات ديانة معينة على أرض معينة لا خيار له فيها، لكن الولاء عملية اختيارية، فإن كان المرء قد قبل طوعًا هذه الأوضاع التي نشأ فيها فهو في هذه الحالة لديه هوية منسجمة، وهي تنشأ نتيجة لتطابق الولاء مع الانتماء. وهذا يقودني إلى ادعاء أساسي هو: مصر أفريقية شاء البعض أم لم يشأ.

مصر بلد أفريقي بحكم التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا -الأصل السلالي-، وبلد عربي بحكم اللغة والثقافة، وبلد إسلامي ومسيحي بحكم العقيدة. هذه أركان الهوية المصرية وهي ذاتها أركان الانتماء. لكن الولاء لهذه المحاور الثلاثة اعتراه الكثير من الخلل:

- فالولاء لأفريقيا لا نتحدث عنه إلا لمامًا وفي الوسط الأكاديمي فحسب، ويبدو أن السياسة المصرية أيضا قد أغفلت كليًا القارة الأفريقية، مع أن بعض التقديرات تشير إلى أن مصر تنفق ما بين (٢ : ٣) مليار دولار في القارة لتخلق أعداء.

- وعلى المستوى العربي تراجع الحديث عن العروبة أو الوطن العربي، وحل محله الحديث عن الشرق الأوسط والمتوسطية، بل إن لفظ «عربية» إذا ما تم تداوله فإنه يقرن بالشرق الأوسط، فيقال «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العربية»، وانتهت هذه العبارة الآن إلى صيغة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، فأصبحت

كلمة «عربي» لا تلصق بأي كيان من الكيانات. لقد تخلى العديد من السياسيين والمثقفين -جملة وتفصيلا- عن مصطلح الوطن العربي حتى على المستوى الإعلامي، ولذلك ليس غريبًا أن يُهمل التوجه الأفريقي والولاء لأفريقيا.

- أما التوجه الإسلامي فقد شهد انشقاقات وتصادمات لا حد لها، وفرقا متعددة، دون الالتقاء على كلمة سواء، ويبرز -في هذا الصدد- تعدد الفضائيات التي ذهبت بالدين مذاهب شتى، بعيدًا عن مضمونه وانكبت فقط على الشكليات.

لعل ما سبق يستدعي سؤالا مضمونه: إذا كانت الهوية العربية لم تعد قائمة، والهوية الأفريقية توارت هي الأخرى، والهوية الإسلامية ازدادت تناقضاتها، فلماذا لا نرتد -على الأقل- لنتحدث عن الهوية المصرية الوطنية؟ لكن ما يدعو للأسف هو ما نشهده من ظواهر على الساحة المصرية تتجه نحو تفكيك المجتمع المصري.

فيما يتعلق بالشأن الأفريقي هناك شواهد عديدة على أن تواري الهوية الأفريقية أدى إلى انعكاسات سلبية، منها على سبيل المثال أنه بعد أن كانت منظمة الوحدة الأفريقية تجعل من اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية للمنظمة، فإن الاتحاد الأفريقي يتحدث عن أن اللغات الرسمية له هي اللغات الأفريقية ما أمكن، فالعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية لغات أجنبية، فأصبحت اللغة العربية شأنها شأن الفرنسية والإنجليزية. ولعل ذلك يعد مقياسا لمدى نجاح أو إخفاق الدبلوماسية المصرية في أفريقيا.

من ناحية أخرى هناك عبارات شائعة تصف أفريقيا على نحو غير دقيق مثل: القارة المظلمة، المجال الأفريقي، المجال الحيوي الأفريقي -وهذه نظرة نازية استعمارية- أو بأنها سوق للعمالة المصرية، مع أن (٨٠٪) من الأفارقة يعانون البطالة.

فلنعترف أن هناك أزمة ليس مجالها الاقتصاد أو السياسة وإنما مجالها الثقافة. أذكر أنه في عام ٢٠٠٢ في ندوة تخص هذا الشأن في جنوب أفريقيا، كان يوجد معي زميل من الإمارات يحاضر في تلك الندوة، قال أمام الحضور: إن لديه ابنا عندما يشاهد شخصا أسود في التلفاز يصرخ، فكان ردي أن طفلا أسود إذا ما شاهد شخصا أبيض لأول مرة سوف يحدث الأثر نفسه. ولا يعدو تفسير ذلك أن الإنسان عدو ما يجهل.

لقد أعد الشيخ أنتا ديوب -وهو أستاذ سنغالي- رسالة دكتوراه ورفضت في باريس، وحينما تناولت قضيته وسائل الإعلام تم قبول الرسالة، لكنها لم تحدث لدينا صدى. لقد قام ذلك الباحث بدراسات لغوية (اللغات المصرية القديمة، اللغات الفرنسية، ..) وقام بدراسات بيولوجية على المحنطات والتحنيط، وقام بدراسات أثرية، وانتهى إلى أن الحضارة المصرية هي أصل الحضارة الأفريقية.

إن هناك تشابها في النقوش الأثرية بين بعض دول القارة (رواندا-بوروندي-زيمبابوي) ومصر الفرعونية، كما تتشابه كثير من العادات في نيجيريا مع نظيرتها في مصر، والتفسيرات الجغرافية لذلك تذهب إلى أن منطقة شمال أفريقيا كانت منطقة خضراء في عصر من العصور وكانت زراعية، وكل الناس في ذلك العصر كانوا يقطنون هذه المنطقة، ولما أتى موسم الجفاف تكونت الصحراء الكبرى، فهاجر البعض ليعيش حول الأنهار، والبعض الآخر تحرك جنوبًا بحثا عن العشب والمرعى.

استنادًا إلى ذلك فلنعد كتابة التاريخ الأفريقي، ولتكن نقطة البدء فيه من التاريخ المصري القديم، لكن الأثريين رفضوا ذلك دون التفكير في إمكانية الاستخدام السياسي لهذا الاقتراح. وفي إحدى المؤتمرات في عام ١٩٨٧ (مؤتمر الكتاب والعلماء والمفكرين) كان الشعار في هذا المؤتمر: «فرعونية لا رأسمالية ولا

اشتراكية»، وكانت الاستجابة لهذا الحدث شكلية؛ إذ جاء البعض مصفا شعره محاكاة لأبي الهول، ولكن دون اقتران ذلك برؤية حول التوظيف السياسي.

ويمكن الإشارة إلى محاور مفصلية في تطورات الاهتمام المصري بالدائرة الأفريقية على النحو التالي:

المرحلة الأولى-منذ ثورة يوليو حتى بداية سبعينيات القرن الماضي:

كانت الدائرة الأفريقية حاضرة في الرؤية والممارسة المصرية؛ ففي عام ١٩٥٥ تم إنشاء الرابطة الأفريقية وكان مقرها مصر، وكان يوجد بها (٢٧) مكتبا لحركات التحرير الأفريقية، وكانت مصر تقوم بمساعدتها ماديًا وإعلاميًا، وكانت بعض هذه الحركات تسعى من أجل استقلال دول تقع في أقصى جنوب القارة الأفريقية مثل ناميبيا، وكان أول من تدرب على استعمال السلاح ٢٠٠ شاب أتوا إلى مصر وتم تدريبهم في الجيش المصري وهم الذين بدأوا طريق الكفاح المسلح في ناميبيا.

لكن يجب ملاحظة أن كل حركات التحرير التي اتخذت طريق الكفاح المسلح كانت كلها من منطقة الجنوب الأفريقي [أنجولا- موزمبيق- روديسيا الجنوبية (زمبابوي الآن)- ناميبيا- جنوب أفريقيا]، والاستثناء من ذلك هو غينيا التي تقع في أقصى غرب أفريقيا.

كان لمصر ذراع اقتصادي في القارة وهي شركة النصر للتصدير والاستيراد، صحيح أنها كانت تابعة للمخابرات المصرية؛ إذ كان لابد في تلك الفترة أن تكون خاضعة للمخابرات، لأن الدول كانت حديثة الاستقلال من الاستعمار، وبعضها وخاصةً في غرب أفريقيا كان تحت الاستعمار الفرنسي. فالمسألة كانت تحتاج قدرا كبيرا من الحذر في التعاون مع هذه المنطقة، لأن فرنسا تريد أن تظل هذه المنطقة تابعة لها، فضلا عن ذلك كان لمصر خطان ملاحيان في شرق أفريقيا وغربها.

لقد كان من نتائج المساندة العسكرية والاقتصادية والتأييد الدبلوماسي المصري لحركات التحرر الأفريقية زيادة شعبية الرئيس عبد الناصر في أفريقيا. لكن ما أثار حزني أنني كنت في سوق شعبي في جنوب أفريقيا ورأيت العامة تهتف: القذافي القذافي، فقد تصوروا أنى من ليبيا، في حين أنهم كانوا يهتفون في السابق باسم الرئيس عبدالناصر، وما زال لدي كبار السن في بعض الدول الأفريقية تماثيل لعبدالناصر. ولا يعني ذلك أنني ناصري، كما أنه لا ينبغي أن تنسب سياسة مصرية كاملة لشخص.

المرحلة الثانية - منذ فترة السبعينيات إلى الوقت الراهن:

وصل التأييد الأفريقي لمصر لذروته في حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث أوقفت أغلب الدول الأفريقية تمثيلها السياسي مع إسرائيل، وهي لم تقطع علاقتها الدبلوماسية؛ إذ يمكن أن يكون لي علاقات دبلوماسية مع دولة دون وجود سفارة، فالذي حدث أنه تم وقف التمثيل الدبلوماسي بإغلاق السفارات، واستبدل بها مكاتب لرعاية المصالح الإسرائيلية في سفارات دول أخرى. هذا يعنى أن العلاقات الدبلوماسية الأفريقية مع إسرائيل أصبحت ضعيفة، وهو موقف إيجابي من كل الدول الأفريقية.

بعد حرب ١٩٧٣ بدأنا نتحول غربًا وفي هذه المرحلة اتجه كثير من حركات التحرير الأفريقية نحو المعسكر الاشتراكي بعد حصولها على الاستقلال، أي إنه في اللحظة التي علينا فيها جني المكاسب كنا نتوجه نحو الغرب. فموزمبيق في منتصف السبعينيات كان لها توجه اشتراكي فضلا عن أنجولا وزمبابوي التي استقلت عام ١٩٨٠. أما نحن فاتجهنا غربًا نحو الولايات المتحدة الأمريكية ووقفنا بجانبها ضد بعض حركات التحرر، فوقفت مصر وجنوب أفريقيا العنصرية وإسرائيل والصين والولايات المتحدة الأمريكية مع جبهة الاتحاد الوطني لاستقلال

أنجولا التام (UNITA) المعارضة للحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLAY) التي وصلت للسلطة بمساندة مصر من قبل، وتبدل الموقف المصري ليساند حركة معارضة تابعة للنظام العنصري وتقوم بعمليات ضد أراضي ناميبيا.

عندما دخلت مصر مرحلة ثانية وهي مرحلة التكيف الهيكلي والخصخصة، فقدت الحكومة المصرية سلطتها في أن تدير علاقات اقتصادية مسيطر عليها وموجهة سياسيًا مع الدول الأفريقية، وتركت المسألة فى يد رجال المال والأعمال وماقاموا به من عمليات نهب أساءت إلى صورة مصر في أفريقيا، ولقد كنت شاهد عيان على ذلك، «فكل رجل أعمال مصري» لديه صفقة خاسرة يرسلها لأفريقيا؛ مثل صفقة أدوية منتهية الصلاحية تم إرسالها لنيجيريا فضلا عن بعض الصفقات مع ساحل العاج.

بناء على ذلك لم تستطع مصر جني ثمار مساندتها التاريخية لحركات التحرر في أفريقيا، وحتى عندما تحولت مصر نحو الغرب لم تستطع أن تضع استراتيجية ملزمة للجميع بما في ذلك القطاع الخاص لتقليل أثر ذلك التوجه في مصالحها مع القارة الأفريقية، على الرغم من وجود مؤسسات كثيرة في مصر مختصة بالشأن الأفريقي منها: الصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا وهو تابع لوزارة الخارجية ومن المفترض أن وزارة الخارجية ترعى الشئون الأفريقية، المعهد الأفريقي في أكاديمية الشرطة، المركز الدولي للزراعة وبه مكان مخصص لتدريب الأفارقة، الأزهر يوجد به مايقرب من(٣٠٠٠) طالب أفريقي، الكنيسة المصرية ولها أدوار في شرق أفريقيا وتصل حتى جنوب أفريقيا، ووزارة التجارة والمالية، كما أن لدينا في أفريقيا (٤٦) سفارة، ولا أريد أن أحمل السفراء المسئولية –في هذا الصدد– لأني لدى أدلة أن لديهم أوامر بعدم التدخل في أي شيء.

لقد انتهيت إلى أننا نعمل بمنطق البر والتقوى وليس بمنطق إدارة المصالح،

فالطالب يتعلم لمجرد أنه يتعلم ولا يظل ارتباطه بمصر قائما، والإعلامي الذي تم تدريبه فى مصر كان يمكن الاستفادة منه أن يكون مراسلا للتليفزيون المصري، كان يمكن الاستفادة من خريجى الأزهر والجامعات المصرية من الطلاب الأفارقة بعمل رابطة لهم. لكن من الواضح أننا ندرب ونعلم ثم نتركهم وكأننا لم نفعل شيئا، ومحصلة ذلك عدم تحصيل نتائج إيجابية، بل ربما يكون الأثر سلبيا. وبناء على ذلك يتضح إخفاق السياسة المصرية إزاء أفريقيا، بما يوضح التأثير على فكرة الولاء الأفريقي.

د. نادية مصطفى:

شكرًا د.إبراهيم نصر الدين على هذه المحاضرة متعددة المداخل والمستويات؛ مابين الثقافي والتاريخي والسياسي والديني والجغرافي، على نحو لا يختزل العلاقة بين مصر وأفريقيا في الدائرة السياسية فقط، ولكن تأسست الرؤية على معطيات تاريخية وجغرافية وثقافية تعطي زخما لإمكانية فهم ما آل إليه الوضع في هذه العلاقة على الصعيد السياسي، وكيف أن التطورات في داخل مصر والتطورات في السياسة الخارجية لمصر تنعكس بعمق على اتجاه علاقاتها بأفريقيا سلبًا أو إيجابًا، بغض النظر عن الأشخاص الذين يقيمون هذه السياسات الحقيقية.

* * *

الأسئلة والمداخلات

أحمد صالح (خريج كلية تجارة):

أرى أن أسباب الأزمة في الدائرة الأفريقية سياسية واقتصادية وليست ثقافية -كما ذهب د. إبراهيم- لأن العالم الآن يتحرك مع إرادة الإنسان القوي الذي يمتلك أدوات سياسية واقتصادية تتيح له أن يكون فاعلا ومؤثرا في محيطه. وفي الحقيقة نحن قد فقدنا هذه الأدوات، فلو كان لدينا سياسة واضحة، وقيادة واعية، لاستغلت المكاسب التي تم تحقيقها في العهد الناصري وقامت باستكمالها، لكن القيادة المصرية منشغلة بصراعات أخرى وتريد إلهاء الشعب بأزمات اجتماعية واقتصادية.

كريمة يحيى (كلية الإعلام جامعة القاهرة):

نحن مازلنا نتحدث عن أسباب المشاكل وما نحتاج إليه الآن هو الحل، كيف نتواصل مع دول القارة الأفريقية مرة أخرى في ظل تصاعد التوتر مع بعض هذه الدول لاسيما مشكلة حوض النيل؟

أما بالنسبة للنزاعات الطائفية في مصر فكيف نستطيع القضاء عليها حتى لا يحدث كما حدث في السودان؟

أسامة عبدالله (خريج كلية دار العلوم تخصص لغة عربية):

أتساءل حول دور الجامعة العربية في نشر اللغة العربية في أفريقيا، ولماذا لا توظف الأقليات العربية في أفريقيا سياسيا، وبخاصة أن هناك بعض الأقليات التي فرضت اللغة العربية كإحدى اللغات الرسمية في بعض دول القارة مثل تشاد.

من ناحية أخرى فإن تراجع الدور المصري يرجع إلى تجاهل حقيقة أن أفريقيا لاسيما دول حوض نهر النيل تمثل عمقا استراتيجيا لمصر، كما أن تجاهل هذه الحقيقة يحدث قطيعة مع دور مصر التاريخي في القارة.

أحمد عبدالناصر (طالب في معهد البحوث الأفريقية):

أعتقد أن المسئولية مشتركة في إحداث الفجوة الثقافية بين العرب وأفريقيا، فالأفارقة يرون أن أفريقيا تبدأ من جنوب الصحراء مستبعدة شمالها، كما أن الجامعة العربية ترفض بعض الطلبات من دول أفريقية لنيل عضويتها مثلما حدث مع تشاد بذريعة أن هذا يسبب مشكلات للجامعة. نحن الآن ليس لدينا أية روابط ثقافية مع الأفارقة على عكس ما تفعل إسرائيل، فهي تتقرب منهم بإيجاد روابط ثقافية مشتركة.

من ناحية أخرى، فالشيخ أنتا ديوب قال: إن الحضارة المصرية أصلها أفريقي، ولم يقل العكس.

شريف أحمد (مهندس كمبيوتر):

أعتقد أن حل مشاكل مصر الداخلية سيترتب عليه حل مشاكلنا مع العرب ثم أفريقيا، لكن ما منطق الحكومة المصرية في تقييد أداء السفراء في الدول الأفريقية؟

السؤال الثاني: ذكر د. إبراهيم أننا لا نستفيد من الطلاب الأفارقة الذين يأتون للدراسة في مصر، فكيف يمكن الاستفادة منهم؟

من ناحية أخرى هل يستلزم تعميق الهوية الأفريقية التركيز على الدور المصري في المجال الأفريقي فضلا عن الانتماء لأفريقيا في المناهج الدراسية؟

أحمد ثابت محمد (كلية تجارة):

في الفترة الأخيرة أُدرج في أجندة القمم العربية تفعيل العلاقات العربية مع دول الجوار الأفريقي، فهل من ضمن أسباب التقصير في العلاقات مع دول أفريقيا

انشغالنا بالقضية الفلسطينية؟

سلوى سعيد

هل مشكلة حوض النيل من المشاكل المؤقتة أم المستمرة؟ وهل الولاء لأفريقيا يتأثر بهذه المشكلة؟

معين هايل من اليمن (خريج إدارة أعمال جامعة صنعاء):

أكد د. إبراهيم على أن مصر أفريقية من خلال التاريخ والجغرافيا والأصل السلالي، هل مصر فعلًا أفريقية؟! لاسيما أن هناك بعض المتخصصين يرون أن الحضارة المصرية تندرج في إطار الحضارة الشرقية.

ثانيًا: كنت أتوقع أن يتحدث الدكتور عن مشكلة المياه فهي مشكلة أفريقية- أفريقية، ولكنه لم يطرحها.

ثالثًا: نحن -اليمنيين والعمانيين أيضًا- متهمون بممارسة الرق، وأنا لا أعرف أصل هذا الاتهام، فهل مارس العرب تجارة الرق في أفريقيا؟ لقد قدم العقيد القذافي اعتذارا في إحدى القمم عن ممارسات العرب لرق الأفارقة، فهل هذه حقيقة أم سوء فهم؟

د. نادية مصطفى:

لدي بعض التساؤلات والاستفسارات:

- لقد تناول د.إبراهيم قضية الانتماء المصري إلى أفريقيا بالتحليل، لكنه لم يتطرق إلى دور قوى الاستعمار، أليس لقوى الاستعمار -وخصوصًا منذ بداية الالتفاف حول العالم الإسلامي من قبل البرتغال والأسبان- أثر في ترسيخ هذه الصور السلبية المتبادلة، حيث يظهر العربي والأفريقي كلاهما بصور سلبية، فأنا لا أنفي المسئولية عن أنفسنا، ولكن ما قدر ووزن تأثير القوى الاستعمارية في هذا الأمر؟ أعتقد أنه كبير، فتكريس هذه الرغبة في فصل شمال أفريقيا عن جنوبها إنما

تحقق لاعتبارات مصلحية.

- لقد دخل الإسلام أفريقيا من شرقها وغربها، وإن اختلفت طرق الدخول إليها، لكن القاسم المشترك هو انتشاره عن طريق الاحتكاك التجاري والدعوة، ولم تستخدم الأداة العسكرية -على النحو المعروف- وبخاصة في شرق أفريقيا، فلمَ هذه الصورة عن العرب والرق في شرق أفريقيا وليس عنها في غرب أفريقيا في حين أن غرب أفريقيا كان مرتكز الرق المتجه إلى العالم الجديد؟

هذه أمور تاريخية وثقافية يؤدي العبث بها إلى التأثير في تشكيل الصورة المتبادلة بين العرب والأفارقة.

أحد الحضور:

لماذا تتبنى أثيوبيا مواقف واتجاهات سلبية إزاء العرب ومصر؟

د.نادية:

أعتقد أن هذه الأسئلة والمداخلات تمثل محاضرة جديدة عن العلاقة بين الثقافة والسياسة، وأصل الحضارة المصرية، وعن مشاكل إضافية -غير التي ذكرها الدكتور إبراهيم- فضلا عن سبل الحل.

تعقيب د.إبراهيم نصر الدين:

سوف أتناول الإجابة عن الأسئلة والتعليق على المداخلات من خلال النقاط التالية:

١- رؤية العلاقات المصرية مع أفريقيا على أنها مشكلة سياسية وليست ثقافية:

أريد أن أذكّر البعض بما حدث في مباراة مصر والجزائر، وما ترتب عليها من تدمير المصالح الاقتصادية وانتشار صور سلبية للشعبين إزاء بعضهما.

إن الاقتصاد لا ينبى إلا على القبول المشترك، والقبول يؤدي إلى قدر من الاطمئنان على الاستثمارات، وحيث لا يوجد قبول يصبح الحديث عن أن تقيم علاقات اقتصادية مسألة ليس لها معنى.

من ناحية أخرى عندما أتحدث عن ثقافات فذلك شأن سياسي، فكيف لنا أن نضع سياسة ثقافية؟ المسألة تلقائية وعلى النظام ذاته أيا كانت توجهاته أن يضع سياسة ثقافية منها التعليم، وعلى كل من يذهب إلى أفريقيا أن يكون مدركا أسباب ذهابه إلى هناك، لأننا في الغالب نرسل من يسمون بخبراء إلى أفريقيا وهم لا يعرفون أفريقيا على الإطلاق ولا طبيعة المهمة التي ذهبوا من أجلها، وهذه كارثة كبرى. لذلك فإن الحاضر الغائب لدينا هي الثقافة، لأنها تمثل أرضية للتفاهم المشترك بين الأطراف، وذلك يمكن أن يفسر تدهور العلاقات مع أثيوبيا، وهي مسألة تاريخية، فالعقد التاريخية تجاه مصر قديمة وتجاه العرب بصفة عامة.

إن عقلية الأمهرة (وهو العرق الذي حكم أثيوبيا تاريخيًا، والآن يحكم التجراي ومعهم الأمهرة، وهؤلاء يشكلون ١٨٪ من سكان البلاد)، هذه العقلية كرست فكرة العزلة والتركيز على أنهم يعيشون وحولهم بحر إسلامي يحاصرهم، فأصبح هذا التصور في تركيبتهم النفسية –وأنا تعاملت معهم– فهم تركيبة لا أريد أن أقول إنها مثل الصهيونية اليهودية، إلا أنها تتشابه معها في عقلية العزلة والحصار، والشك في الآخر، والاستعلاء في التعامل. ويتشابه معها الأفريكان في جنوب أفريقيا، ويجمع بينهم أيضا فكرة كونهم شعب الله المختار، وهذا يجعل الارتباط بين أثيوبيا وإسرائيل منطقيا لأنه قائم على أسس ثقافية.

٢- فكرة الإلحاح في وسائل الإعلام على ضم دول أفريقية لجامعة الدول العربية:

لدي سؤال: ماذا أضافت جامعة الدول العربية للعمل العربي المشترك في أي

قضية من القضايا العربية؟ ومقارنة بمنظمة الوحدة الأفريقية يتضح مدى كفاءة الأخيرة لأنه كان هناك ست حالات استعمارية أغلبها عنصرية شأنها شأن فلسطين وتم التحرير بالقوة المسلحة، وبمساندة كل دول الجوار على الرغم من فقرها وتخلفها، وتحملت دول الجوار الضربات من النظم العنصرية.

من ناحية أخرى كلما استعملت هذا الطرح اعتبره الأفارقة توسعا عربيا، فإذا انضمت أريتريا مثلا لجامعة الدول العربية ستحدث حرب أهلية داخلها في اللحظة ذاتها، لأن الجامعة العربية هي المنظمة الوحيدة التي تضفي هوية على كل من يضم إليها، فكل من ينضم إليها يكون عربيا ولغته الرسمية هي العربية. فإذا كان أكثر من نصف سكانها لا يتحدث العربية ومن أصول تجرينية ومرتبطين بأثيوبيا وتمتد أصولهم فيها، فهذا يعني أن انضمامها للجامعة العربية سيفكك الدولة مباشرة. فهذه الشعارات التي ترفع لا أساس لها من حيث الواقع العملي.

٣-تقسيم أفريقيا إلى شمال الصحراء جنوبها:

هذا التقسيم شائع منذ الفترة الاستعمارية، ومازلنا نكرره في كتاباتنا دون وعي.

٤- الحضارة الفرعونية مرجعية للتاريخ الأفريقي:

يعني ذلك أن الحضارة المصرية حضارة أفريقية، فهي لم تنشأ خارج تلك القارة، فالحضارة المصرية الفرعونية القديمة هي أقدم حضارة موجودة في القارة الأفريقية، وبالتالي ينتج منها ويتفرع عنها كل الحضارات الأخرى في القارة.

٥- انعكاس المشكلات الداخلية على السياسة الخارجية المصرية:

السياسة الخارجية دائمًا انعكاس للسياسة الداخلية. فإذا كنت تريد أن تعرف كيف تسير السياسة الخارجية ابحث عن القوى التي في الداخل ومصالحها، لأنها هي التي تصنع السياسات الموجهة للخارج. ولذلك أرى أن حل مشكلات مصر في الدائرة الأفريقية يأتي تاليا للإصلاح الداخلي.

٦- عناصر الهوية بين الانتقاء والتكامل:

لقد أكدت في هذه المحاضرة على تعدد عناصر الهوية المصرية، فمصر بلد أفريقي بحكم الجغرافيا والتاريخ والأصل السلالي،عربي بحكم اللغة والثقافة، إسلامي ومسيحي بحكم العقيدة.

نحن عرب بحكم اللغة والثقافة فقط، ولا أحد يجادل في أن رسولنا لم يكن من العرب العاربة، بل كان من العرب المستعربة، فجده إسماعيل بن سيدنا إبراهيم من بلاد مابين النهرين، وأمه السيدة هاجر المصرية. ولذلك يقال «إنها العربية اللسان»، فحديث الرسول صلي الله عليه وسلم «دعوها فإنها منتنة» جاء ردا على التفاخر، لذلك أنا ضد حديث القبيلة، فلا يليق القول هل المصري فرعوني فقط أم أفريقي، فهو أفريقي ومعه مسلمون ومسيحيون، فهويتنا أفريقية عربية إسلامية مسيحية، ومحاولة اجتزاء عنصر يؤدي إلى تقصير.

٧- الدور الإسرائيلي في القارة الأفريقية:

إسرائيل ليست بالقوة الكبرى كما نتصور، وبالنسبة لتواجدها في أفريقيا فهو أقل من التواجد المصري. كما أن هذا الكيان مهدد بالفناء من داخله، والعامل الوحيد لبقائه هو تفكيك كل دول الجوار وعلى رأسها مصر، وهذا ما يهدف إليه الوجود الأمريكي بالعراق وتدخله في اليمن والسودان والصومال.

٨- الاستفادة من الطلبة الأفارقة الوافدين:

لم أقصد أن نجعل من هؤلاء الطلبة عملاء لمصر، ولكن قصدت ضرورة وجود معايير في اختيارهم، فالحكومة المصرية تقدم منحا وتقدم تعليما ممتازا، لذا ينبغي أن يكون أهم معايير اختيار الطلبة الأفارقة أن يكون الطالب من جماعة قوية يمكن أن تصل للحكم. فأنا لا أطلب من الطالب الأفريقي جلب معلومات أمنية، بل لا أريد أن ينتهي به الأمر إلى أن يتهم بالإرهاب لأنه تعلم في مصر، ولكن -من ناحية

أخرى- ينبغي تلبية حاجات الطلبة الأفارقة، فعلى سبيل المثال قال لي بعض الطلبة الأفارقة: إن زميله سافر إلى فرنسا عشر سنوات فحصل على درجة الدكتوراه، وإنه في مصر منذ عشر سنوات ولم يحصل على ليسانس في الشريعة. إن مطالبهم الأساسية تعليمهم بالإضافة إلى الدين وعلوم الشريعة علوما أخرى ليحصل على شهادة أخرى توفر له فرصة عمل في بلده؛ ولقد انتبهت جامعة الدعوة الإسلامية في ليبيا إلى ذلك، فهي تعطي للطلاب الأفارقة شهادتين؛ شهادة في علوم الشرع وأخرى للحصول على فرصة عمل في بلدانهم.

٩- مشكلة مياه النيل:

أرى أنه لا توجد أزمة لثلاثة أسباب:

أ- دول حوض النيل ليست بحاجة لمزيد من مياه النيل، فهناك وفرة في مياه النيل (١٦ مليار متر مكعب) لا تستهلك السودان إلا نصفها والباقي يضيع في البحر والمستنقعات وفي أشكال أخرى. إذن المسألة ليست نقصا في مياه النيل لهذه الدول وفقا لدراسات الجدوى التي تم عملها منذ عشرين سنة لخمسين مشروعا توفر ٥ مليارات متر مكعب ماء.

ب- ليس لدي هناك قدرة على التأثير في تدفق مياه النيل، لعدة أسباب، فإذا كان الاتحاد السوفيتي قد ساهم في بناء السد العالي في مصر رغما عن الإرادة الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة كان يمكن أن تقوم بضربة انتقامية ولكنها لم تفعل لعدم القدرة. ولقد بُدلت المواقع في السبعينيات، واتجهت مصر نحو تعميق علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وقام الاتحاد السوفيتي ببناء سد في أثيوبيا ولم تستطع أقوى قوتين في العالم التأثير على تدفق مياه النيل إلى مصر، وهذا مرجعه عمق المنابع مابين (٣٠٠-٥٠٠) متر، فإذا أردت أن تبني سدا فهذا مستحيل، ويجب أن يتم البناء في

عشرة أشهر قبل الفيضان، وإذا قامت هذه السدود التي يتحدثون عنها فكم ستغرق من المساحات؟ فمشكلة بناء السد العالي في مصر مازالت حتى الآن لها توابع، وإذا أُقيم السد الأثيوبي سيتم وقتها ترحيل الشعب الأثيوبي من محيط هذا السد.

ج- إن كل المنطقة التي توجد بها منابع النيل أرض بازلتية لا تصلح للزراعة، كما أنه من الناحية القانونية ليس لأثيوبيا حق في بناء سد على النيل، وإذا تذرعت أثيوبيا بأن اتفاق ١٩٠٢ اتفاق استعماري أو اتفاق قديم، فإن هذا غير صحيح، فقد لجأت أثيوبيا إليه في خلاف حدودي ١٩٧٢ مع السودان، واستخدمته كمرجعية قانونية في خلافها الحدودي مع إريتريا في عام ٢٠٠٢.

إن إثارة مشكلة مياه النيل ليست إلا تشتيتا للانتباه، حتى يمر مشروع تفكيك السودان دون مقاومة.

١٠- اتهام العرب بممارسة تجارة رق الأفارقة:

فلنعترف أن العرب كانوا يسترقون بعضهم قبل الإسلام، والرق كان فيه الأبيض والأسود والمماليك (حكم المماليك مصر ٢٦٧ سنة)، فالممارسة العربية -في هذا الصدد- لم تكن خاصة بلون أو استرقاق عرق معين، لكن المشكلة في الاسترقاق الأوربي أنه اقتصر على مناطق إسلامية في غرب أفريقيا لتدمير الممالك الإسلامية الزاهرة التي كانت موجودة في هذا الوقت، والتقديرات تصل -في هذا الصدد- إلى ١٠٠ مليون إنسان مسلم، فهم استرقوا المسلمين ولم يأخذوا أحدا من جنوب أفريقيا، كل التركيز كان على الساحل الأفريقي الغربي حيث المسلمون. وكانت جزيرة بورا على ساحل السنغال تمثل إحدى قلاع تجارة الرقيق الأوربي، ومعظم الكتابات الغربية لا تركز على هذه الجزيرة وإنما تشير إلى جزيرة زنجبار باعتبارها قلعة الرقيق العربية.

١١- الصور المتبادلة بين العرب والأفارقة ودور القوى الاستعمارية في تشكيلها:

لا أحد ينكر الدور الاستعماري وممارساته التي امتدت إلى قطع العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة عبر الصحراء، فالاستعمار عطل حركة التواصل بين الشعوب الأفريقية لا سيما المتجهة نحو الأزهر، لذلك حينما تحدثت عن الصور المتبادلة قصدت الصورة الغربية للعربي الموجودة في الكاريكاتير في الصحافة الغربية، وأيضا الكاريكاتير في الصحافة الأفريقية، وكان الهدف منها بث الشقاق بين العرب والأفارقة.

النقطة الأخيرة تتعلق بدخول الإسلام إلى أفريقيا، فلم يكن هناك فتوحات إسلامية تستخدم الأداة العسكرية في شرق أفريقيا، ولكن في عام ١٨٤٠ ضمت سلطنة عمان بعض المناطق في شرق أفريقيا التي لم تكن مأهولة بالسكان، فلم تكن عملية استعمارية بالشكل المعروف. وفي غرب أفريقيا حدث صدام مع انتقال القوات الإسلامية في مصر إلى شمال أفريقيا، واستغرق هذا الصدام نحو ٧٠ عاما، فمصر فتحت بسهولة، ولم يكن الأمر على هذا النحو مع الأمازيغ؛ إذ استمر الصدام معهم ٧٠ عاما، ولكن بانتهاء هذا الصدام دخل الأمازيغ في الإسلام أسرع مما دخل المصريون الذين لم يدخلوا في الإسلام إلا بعد مرور ٢٠٠ عام من الفتح الإسلامي لمصر.

بعد ذلك تولت هذه الجماعات ذاتها -من خلال التجارة والدعوة- نشر الإسلام في غرب أفريقيا، وإن قامت بعض الحركات الجهادية في هذه المنطقة.

***

الدائرة الإسلامية بين انتماء الفرد والدولة(*)

د.نادية مصطفى(**)

إن موضوع الانتماء إلى الدائرة الإسلامية يُثير الكثير من التساؤلات والمعضلات وسيدور حديثي في نطاق محورين أساسيين:

المحور الأول- محاولة البناء على ما سبق تقديمه من خطابات حول دوائر الانتماء في إطار سلسلة لقاءات دوائر الانتماء وتأصيل الهوية:

لقد تحدث المستشار طارق البشري عن مفهوم «الدوائر المتحاضنة»، وهذا هو منطلقي في الحديث عن الدائرة الإسلامية، فهي ليست دائرة منفصلة عن الدوائر الأخرى؛ الوطنية أو القومية أو الإقليمية. كما تناول د.مصطفى الفقي الدائرة المصرية. وتحدث د.أحمد يوسف عن العروبة. وتكلم د.إبراهيم نصر الدين عن الدائرة الأفريقية، ولم يتحدث أي منهم عن الدائرة محل اهتمامه منفصلة. فعلى سبيل المثال، تطرق د.مصطفى الفقي إلى مصر في نطاقها العربي، ولم يفصل د.أحمد يوسف بين العروبة والإسلام، وربط د.إبراهيم نصر الدين بين كل من الدائرة الأفريقية والدائرة الوطنية المصرية، فالإحالة إلى دائرة أوسع أو أضيق كانت القاسم المشترك في تناول قضية الهوية. إلا أن هناك عددا من الملاحظات ينبغي الالتفات إليها في هذا الصدد:

(*) عقدت هذه المحاضرة بساقية الصاوي في ١٠ نوفمبر ٢٠١٠.

(**) أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية سابقًا.

أولا: إن الموقف الفكري والسياسي وما يرتبط به من منظور ورؤية أيديولوجية يؤثر في ترتيب أولويات دوائر الهوية، دون أن يعني ذلك قطع صلة بعض هذه الدوائر ببعضها الآخر. وبناء على ذلك فالدائرة الإسلامية – كإحدى دوائر الانتماء سواء بالنسبة للفرد أم للدولة–ليست منفصلة عن الدوائر الأخرى.

ثانيا: يستدعي تناول قضية الهوية التطرق إلى أزمة الانتماء، وينطبق ذلك على مستويات الفرد والجماعة والدولة. والانتماء ينصرف إلى الانتماء المعنوي بقدر ما يرتبط بالمصالح. فالمصالح الخاصة بوطن مرتبطة بالوجدان المتصل بدوائر مختلفة. وعليه، فإن حديث الانتماء إلى دوائر مختلفة – ومنها الدائرة الإسلامية– ليس حديث مصالح فحسب، ولكنه أيضًا حديث انتماء وجداني أو شعوري أو تاريخي، لذلك فأول مشكلة تواجهنا أن نبدأ الحديث عن دوائر الانتماء متسائلين: أين الدائرة التي تحقق المصلحة؟ وأين الدائرة التي ننتمي إليها بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو الدين أو العرق أو القوم؟

ثالثا: إن معايير الانتماء إلى الدوائر في المحاضرات السابقة –سواء في محاولة شرح أزماتها أو اقتراح كيفية تفعيلها– هي معايير الجغرافيا والتاريخ والقوم والعرق، وجميع المعايير تلك إنما تتشابك وتتشكل مع بعضها عبر التاريخ، كما أنها جميعًا ذات دلالات حضارية واسعة. فمثلًا عندما نتناول الدائرة المصرية نشير إلى الحضارة المصرية، وحين تذكر الدائرة الأفريقية تأتي الحضارات الأفريقية، وكذلك الدائرة العربية ترتبط بالحضارة العربية، فلا نتحدث عن سياسة عربية أو اقتصاد عربي أو ثقافة عربية فحسب، وإنما نتناول «الحضارة العربية». والحضارة هي مفهوم شامل أكثر اتساعا ومتعدد الأبعاد يتعدى التركيز على بعد واحد سواء أكان بعدا سياسيا أم اقتصاديا أم ثقافيا.

المحور الثاني- موقع دائرة الهوية الإسلامية إزاء غيرها من دوائر الانتماء:

إن قوام الهوية الإسلامية لا ينبني على معيار الجغرافيا أو معيار العرق أو القوم، ولكنه يرتكز على معيار العقيدة والتراث الحضاري، فالدائرة الإسلامية ليست دائرة عقيدة فحسب ولكنها أيضا دائرة حضارة.

هذا يعني أن هذه الدائرة تستوعب أيضًا غير المسلم، حيث تسع كل من ينتمي إلى هذه الحضارة التي تكونت عبر الزمان وعبر المكان والجغرافيا والأعراق والأقوام واللغات.

إن دائرة الانتماء التي تقترن بدين ليست دائرة حضارية في مطلقها، لأن المعنى الواسع للحضارة يستدعى الدين كمؤثر أساسي ولكنه أيضًا يستدعي أبعادًا أخرى.

لم تتخذ هذه المحاضرة عنوانا فرعيا لها يشير إلى أزمة الهوية، ولم يكن ذلك العنوان: «أزمة الانتماء إلى الدائرة الإسلامية» كما هو الحال في تناول أزمة الانتماء إلى الدائرة المصرية أو العربية، أو الإشارة إلى أزمة المصالح كما تم تناولها في الدائرة أفريقية.

وأنبه إلى أنني أحيانًا في أثناء حديثي عن الانتماء أستخدم كلمة المصالح، لأن الانتماء ليس مجرد رؤية رومانسية، أو مجرد رؤية برجماتية واقعية بحتة، بحيث إما تحقق لي مصالحي وإما لا شأن لك بي.

أما العنوان الفرعي الذي وضعناه لهذه المحاضرة أثناء إعدادنا لهذه السلسلة هو: «الدائرة الإسلامية بين انتماء الفرد والدولة».

هذا العنوان الفرعي له دلالته في التعبير عن أزمة، ولكنها أزمة من نوع آخر، فهو يستدعي العديد من الإشكاليات المعرفية والمنهجية التي تنعكس على أنماط التفكير كافة في الدائرة الإسلامية:

- فلدينا إشكالية العلاقة بين الفرد والدولة والجماعة والعالم، وخاصة في ظل الحالة الراهنة التي نعيشها في العالم أو ما يعرف بمرحلة العولمة.

- إن العقيدة وإن كانت تخص الفرد (أي عقيدة وليست العقيدة الدينية فحسب)، إلا أنها أيضًا تشكل الجماعات والأمم وتؤثر -أردنا أم لم نرد- في التفاعلات بين الدول، وإن كان هناك بعض من الدول تدعي أنها لا تنطلق على أساس أي معيار عقدي -خاصةً بالمعنى الديني- في تحديد مصالحها وأهدافها وأن ما يحركها هو المصالح الوطنية.

-هنا تتبلور إشكالية أخرى بين الديني والثقافي من ناحية وبين المصالح من ناحية أخرى، ولا ينبغي الحديث عن الديني والثقافي - في هذا الصدد- إلا في ضوء علاقته بالمصالح وتحديدًا المصالح بالمعنى الإيجابي؛ وهي تلك التي تحقق مصالح الجميع والتي لا تختزل في قضية الصراع على القوة.

هذه الإشكاليات (الفرد/ الجماعة/ الدولة/ العالم- الديني/ الثقافي/ المصلحي)، يتم الاقتراب منها دومًا كأنها منفصلة، بل يبدو أحيانًا أن هناك حاجة ما إلى أن تبدو منفصلة. على سبيل المثال، يضع الفكر الليبرالي الأولوية للفرد، في حين أن الاقترابات الجماعية communitarian approaches تضع أولوية للجماعة باعتبارها مصدر السلوك والتفاعل مع العالم الخارجي، ويتحدث العلميون عن الانتماء إلى الإنسان، ناهيك بالطبع عن الفكر الواقعي في حديثه عن هذه الجزئية.

هذه الثنائيات هي سمات واضحة في المنظورات الوضعية العلمانية (والتي معظمها ولد وتطور وانتشر في الخبرة المعرفية الغربية)، إلا أن رؤية حضارية من مصادر مرجعية إسلامية -وليس من واقع العقيدة الإسلامية فقط- تنطلق من منظور معرفي إسلامي وإنساني بإمكانها تجاوز هذه الثنائيات السابقة السالفة الذكر، لأنها لا تختزل دائرة انتماء الفرد إلى العقيدة فقط، ولا تسقط مسألة العقيدة من

حسابات الدول، ولأنها تستدعي المصالح والمنافع، بالرغم من أن المعيار الأساسي للحديث عنها معيار ديني حضاري. في حين أن الرؤى الوضعية فيما يتصل بمعيار الدين ترى أنه لا علاقة له بالمصالح والمنافع والسياسة، بل يجب استبعاد العقيدة الدينية لأنها -من وجهة النظر تلك- مسألة مثالية ليس لها علاقة بالسياسة والمصالح، وإذا ما تناولوا العقيدة الدينية فإنهم يعتبرونها عاملا من عوامل الصراع الأساسية، انطلاقًا من أن اختلاف الأديان عامل من عوامل الصراع الرئيسية كما تدّعي المدرسة الواقعية الجديدة.

إن هدف هذه المحاضرة مناقشة الأسئلة التالية:

- **ما نمط الانتماء للدائرة الإسلامية في ضوء الملاحظات التمهيدية المذكورة آنفا؟**
- **هل هو انتماء الفرد فقط وليس الدول؟**
- **كيف نقترب من إشكالية العلاقة بين الديني والمصلحي في هذا الإطار؟**
- **كيف نفعّل رؤية إسلامية عن الدوائر المتحاضنة؟ والدوائر المتحاضنة هي التي تعترف بوجود وتأثير دائرة الانتماء الحضاري ولكن في الوقت ذاته لا تسقط دوائر الانتماء الأخرى.**

في الحقيقة، إن الواقع الراهن وأيضًا التاريخ يقدمان إجابات ومؤشرات تساعد على مناقشة مقولة: «الدائرة الحضارية الإسلامية -وأنا دومًا أقرن نعت الإسلامية بالحضارية استدعاءً وتذكرة بأهمية هذا الأمر- تحتضن الدوائر الوطنية أو القومية أو الإقليمية للانتماءات ولا تتناقض معها، بل تعترف بها وبتكاملها، كما أن الحديث عن دائرة حضارية إسلامية يتجاوز ثنائيات: الفرد/ الدولة، الديني/ المصلحي...، ذلك لأنها دائرة حضارية وليست عقدية فقط ولبيان ذلك يجدر الإشارة إلى

الملاحظات التوضيحية التالية:

الملاحظة الأولى: تتعلق بأهمية التمييز بين مفاهيم: العالم الإسلامي، والأمة الإسلامية، والدول الإسلامية، والدائرة الإسلامية. وهل هي مفاهيم مترادفة؟

فالعالم مفهوم جيواستراتيجي،

والأمة مفهوم عقدي حضاري،

والدولة مفهوم سياسي قانوني،

أما مفهوم «الدائرة الإسلامية الحضارية» فإنه يشتمل عليها كلها ويختص أساسا بالانتماء. فلا يمكن أن أتحدث عن انتماء إلى العالم الإسلامي أو الدول الإسلامية أو حتى الأمة الإسلامية، إذ أحيانًا ما يُعتقد أن هذه الأمة تخص المسلمين فقط، ولكن الانتماء يكون إلى الدائرة الإسلامية بالمعنى المذكور سلفا.

هذا التعدد في المصطلحات في حد ذاته يُثير ارتباكا ولبسًا وغموضًا لا سيما عند المهتمين بمسألة تحديد المصطلحات والتدقيق في استخدامها. ويرجع ذلك اللبس إلى تراجع الشهود الحضاري للأمة الإسلامية؛ إذ تراجعت قوتها، وتغلب الخارج والوافد على الأصيل في هذه الدائرة الحضارية، بحيث برزت جميع أنواع الثنائيات عبر ما يزيد عن القرنين.

الملاحظة الثانية: إن تناول قضية الدائرة الإسلامية والانتماء إليها لا يستقيم إلا باستدعاء كل من التأصيل وخبرة ممارسات التاريخ وسياقاتها المختلفة فضلا عن خصائص الأوضاع المعاصرة، كما لا يستقيم إلا باستدعاء مؤشرات الانتماء لهذه الدائرة وفق معياري الوجدان والمصلحة.

الملاحظة الثالثة: إن فك الارتباط بالدائرة الإسلامية تاريخيا -على المستوى الفكري والمعرفي والسياسي في الواقع المعاصر- كان نتاج ضعف حضاري داخلي لا يقتصر على الضعف العقدي فحسب، بل يمتد إلى تراجع عناصر القوة كافة، فضلا

عن التدخل الخارجي. وقد أدى فك الارتباط بالدائرة الإسلامية في ظل تلك الظروف إلى مزيد من الضعف والتدخل الخارجي.

ومن ثم، فإن الخروج من أزمات وطنية أو قومية أو إقليمية قد يتحقق بإعادة الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية فكرًا وممارسةً، وهذا لا يقتصر على المسلمين فقط بل يمتد لغير المسلمين الذين تشملهم الدائرة الحضارية الإسلامية، بل إن إعادة الارتباط تلك قد تكون من مصلحة الدائرة الإنسانية بأكملها. فلقد كان لدى الإسلام والمسلمين وأبناء هذه الحضارة ما قدموه للعالم، ومما لا شك فيه أنه ما زال لدى النموذج الحضاري الإسلامي الذي ازدهر في مرحلة من مراحل التاريخ في ظل تعددية وتنوع وتعارف، هذا النموذج الحضاري الإسلامي مازال لديه الكثير ليقدمه لإيجاد حلول، ليس لمشاكل الدائرة الإسلامية فحسب، ولكن لمشاكل يُعاني منها العالم الآن في ظل ما نشهده من تكريس الماديات على حساب القيمي.

في هذا الصدد يجدر التعرض إلى ثلاث نقاط:

الأولى: تتعلق ببعض النماذج والمؤشرات والحالات الدالة على فك الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية على مستوى الممارسة السياسية، وماذا نتج عن هذا الفك من ضعفٍ وتراجع.

الثانية: تتعلق بالمؤشرات الدالة على استمرار الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية على صعيد الانتماء.

الثالثة: سبل تعزيز الانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية.

أولا : بعض النماذج والمؤشرات الدالة على فك الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية :

هناك نماذج من الخبرة التاريخية على مستوى الممارسة السياسية تبين كيف حدث

فك الارتباط بالدائرة الإسلامية. وينبغي – في هذا الصدد – توضيح أن الدائرة الإسلامية تعني أساسًا العلاقة بين مكونات هذه الدائرة، فإذا كنت أتحدث عن دول إسلامية في نطاق الدائرة الحضارية الإسلامية، فإن أول ما يثار هو شكل العلاقة بين هذه المكونات -أي الدول في هذه الحالة- بل وشكل علاقتهم بالدوائر الحضارية الأخرى المحيطة. ومن ثم تبرز - في هذا الإطار- قضية الوحدة والتعددية كقضية مهمة، حيث أهمية علاقة هذه الدائرة الحضارية بغيرها من الدوائر.

تقدم خبرة التاريخ الإسلامي أشكالا مختلفة من أنماط الوحدة والتعدد على الصعيد السياسي، والانتقال من مرحلة إلى أخرى، فلدينا مرحلة وحدة الخلافة، ثم مرحلة تعدد الخلافة، ثم مرحلة لا مركزية الخلافة في ظل وجود إمارات وسلطنات وممالك ناوأت مركز الخلافة سواء الخلافة الأموية أو العباسية أو مرحلة المماليك أو مرحلة الخلافة العثمانية، ثم مرحلة التفكك والضعف والوقوع في براثن الاستعمار، ثم مرحلة الاستقرار في شكل الدول القومية الحالية.

وقبل الخوض في إبراز الدلالات السلبية لفك الارتباط، ينبغي الإشارة إلى بعض الأمثلة الإيجابية من واقع الخبرة التاريخية على صعيد الانتماء للدائرة الحضارية الإسلامية:

لقد كان تجاوز الانتماء إلى العرق والقوم والمذهب عامل قوة وإضافة لصالح الانتماء لهذه الدائرة. فإذا كان الأمازيغ ينتصرون الآن لنوازعهم العرقية على حساب العروبة في شمال إفريقيا، فإنهم كانوا قوة الفتح الأساسية في شمال أفريقيا وفي أوروبا، ولم تقترن تلك الفتوحات بإثارة الاختلافات العرقية والعصبيات. لقد كان طارق بن زياد من البربر، وكان صلاح الدين الأيوبي كرديًا. وشارك غير المسلمين كالمسيحيين في نطاق دائرة الحضارة الإسلامية – في فترة الخلافة الإسلامية- بإنجازات حضارية في عدة مجالات. ويشير البعض –في هذا

الصدد -إلى أنه في مرحلة قوة الحضارة الإسلامية والدول الإسلامية وتحديداً في ظل قوة الخلافة ووحدتها والمنعة في مواجهة التدخلات الخارجية كانت هذه التعددية أرسخ وجوداً وأكثر إثماراً، على العكس مما حدث بعد ذلك في مراحل الضعف. فمثلًا، دعم السلاجقة -وهم أتراك- الدولة العباسية في مواجهة الدولة البيزنطية، وكذلك فعل الأكراد والدولة الأيوبية في مواجهة الهجمة الصليبية، وكان للفاطميين (الشيعة) دور في مواجهة الدولة البيزنطية، كذلك برز دور الخلافة العثمانية (كأتراك بعد العرب) في خدمة الإسلام، وكذلك المماليك (غير العرب) في مواجهة الفرنجة. ولا يمكن إنكار أن التاريخ كشف عن أنه كانت هناك مصالح للملوك وأسر وسلاطين، وأنه كان هناك إساءة لاستخدام السلطة، فضلا عن أوجه من عدم العدالة وعدم المساواة الناتجة عن ظلم الحاكم وإن ظل دومًا ينتمي ويعمل من أجل الدائرة الحضارية الإسلامية بكل قيمها وخصوصيتها، بالرغم من كل مما عُرِف عنه من فساد أو ظلم، وهذه إشكالية أخري.

وحين بدأ يحدث فك الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية ومصالحها، وتغليب دوائر أخرى عليها، وتنامي المصالح الضيقة على حساب مصالح الأمة ككل، عندما حدث ذلك بدأت تظهر السلبيات.

والتداعيات السلبية الناتجة عن ذلك كثيرة؛ منها على سبيل المثال: سقوط الأندلس، والنزاع الصفوي- العثماني (حيث العامل المذهبي)، وظهور الحركات القومية؛ كالحركة القومية في تركيا في مرحلة تصفية الخلافة، والحركة القومية في الشام قبل الحرب العالمية الأولى في مواجهة العثمانيين.

كذلك كان للحربين العالميتين أثرهما في العلاقات بين العرب والترك والإيرانيين. فكانت الثورة العربية ضد الأتراك، ولم تأت انطلاقًا من رفض الخضوع للاستعمار.

وبالتالي، دخلنا إلى النماذج المعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية في ظل **تكريس دول قومية**، وما ترتب على ذلك من مزيد من المعاناة **من التدخل الخارجي**، اقترنت بمزيد من **المصالح القطرية والقومية والعرقية والمذهبية** على حساب دائرة الانتماء للحضارة الإسلامية.

وفي هذا السياق، كانت اتفاقية سايكس- بيكو، والنظام العلماني في تركيا، وزرع إسرائيل، ودعم الإيديولوجيات المعاصرة القومية واليسارية والعلمانية، ليس كدوائر متحاضنة مع الدائرة الإسلامية ولكن على حسابها تمامًا ولاستبعادها.

كان من ضمن التداعيات السلبية لفك الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية **تعدد المشروعات الإقليمية وعبر الإقليمية**، على حساب المشروعات التي تضم دائرة الانتماء الحضاري الإسلامي. ومن أمثلة ذلك جامعة الدول العربية والمتوسطية والشرق أوسطية.

لقد **تنامت التنافسية غير الحميدة**، فالتنافس وإن كان سنة من سنن الاجتماع البشري في أي مكان وفي ظل أي عقيدة وفي نطاق أي حضارة، إلا أنه حينما يكون بين أركان الأمة الثلاثة (العرب- الترك- الفرس) فإنه يعد تنافسا غير حميد.

إن فك الارتباط بالدائرة الأوسع قد **اقترن بإهدار المصالح** الذي شمل كلا من المصالح القطرية والكلية على حد سواء. وتقدم فترة تصفية الدولة العثمانية الكثير من المؤشرات على هذا الأمر، فالدولة العثمانية حفاظًا على ذاتها كدولة عثمانية (في مواجهة الإنجليز والفرنسيين) بدأت تساوم على استقلال أماكن في العالم الإسلامي، حدث ذلك في الخليج واليمن، حيث تحولت إلى مناطق حماية أجنبية، لأن الدولة العثمانية سمحت بذلك مقابل أن تظل موجودة بالبلقان لفترة. وبعد مساعدة محمد علي للدولة العثمانية في قمع الثورة ضدها في اليونان، وفي إسقاط الدولة السعودية الأولى، بدأت الدولة العثمانية تتحالف ضده مع الإنجليز

والفرنسيين، خوفًا من أن تنمو في مصر دولة تأخذ مكان الريادة في العالم الإسلامي بدلًا من الدولة العثمانية. وبذلك فإن المنافسة بين محمد علي والدولة العثمانية لا يبررها الادعاء بأن محمد علي كان انفصاليًا منذ البداية (باعتباره صاحب الدولة العربية الأولى كما يُقال)، ولكن هذه المنافسة تؤطرها تنافسات القوى غير الحميدة التي أدت التدخلات الخارجية فيها دورًا كبيرًا.

والأمر ذاته حدث مع كل من جمال عبدالناصر وصدام حسين مع الفارق بينهما وبين محمد علي.

ثانيا: مؤشرات على استمرار الانتماء إلى الدائرة الإسلامية الحضارية

على الرغم من تعدد مؤشرات فك الارتباط التي ذكرت آنفا، فإن هناك استمرارا للانتماء إلى الدائرة الإسلامية -بل محاولة تنميتها بالدعم في مقابل ما تواجهه من تحديات- لاسيما على المستويات الثلاثة (الفرد، الجماعة، الدولة)، وهي أيضًا مستويات متحاضنة. فالانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية يتشابك على صعيده -أكثر مما نجد في الانتماء إلى الدوائر الأخرى- انتماء كل من الفرد والجماعة والدولة. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- ما زالت اللغة العربية، على الرغم مما اعتراها من خلل، رابطة وآصرة بين الشعوب الإسلامية.
- وجود المؤسسات التعليمية الكبرى، وعلى رأسها الأزهر الشريف.
- منظمة المؤتمر الإسلامي.
- الوقف (عبر الحدود الوطنية).
- الحج.

- الجماعات عبر الحدود (الحركات الدعوية، الصوفية...)

- الانتفاض الجماعي لنصرة قضايا المسلمين، خاصة وقت الأزمات والحروب والكوارث (على مستوى الأفراد ومستوى الجماعات). فحين كانت الحروب في البوسنة وكوسوفا وانتفاضات فلسطين المستمرة وأحداث غزة والقدس، وعندما تفجرت أزمات الإساءة للإسلام والمسلمين في أوربا وغيرها، حدثت انتفاضات بين الأفراد والجماعات المسلمة في كل أركان الأرض.

- خطابات بعض الدول (مثل إيران، السعودية)، وبعض الدول الأخرى في المناسبات.

- الخطابات الإسلامية الدعوية والإصلاحية حول مشروع النهوض الحضاري الإسلامي، التي ترسخ في الذهن وجود كيان جماعي، وإن كان الواقع السياسي والقانوني والمصالح الوطنية الضيقة تجزئه وتحول دون تفعيله.

- نظرة ووعي القوى الكبرى للدول الإسلامية باعتبارها كيانا جماعيا، وإن كانت تتعامل معها فرادى بهدف تفتيتها وتفريقها. ويتضح ذلك من رصد الرؤى الإستراتيجية والسياسات الأوروبية والأمريكية تجاه العالم الإسلامي. فالتقارير الإستراتيجية لمراكز التفكير الأمريكية تتناول العالم الإسلامي في إطار نظرة كلية لا يقلل منها إشاراتها إلى وجود تنوع داخل هذا العالم.

ثالثا: سبل تعزيز الانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية:

يثور -في هذا الصدد- سؤال هو: لماذا الحرص على دعم الانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية؟ والإجابة عن ذلك تُستقَى من التأصيل الإسلامي والخبرة التاريخية التي تؤكد وجود هذه الدائرة فضلا عن أن تعزيزها يساهم في تحقيق المصالح والعكس بالعكس.

إذن، فماذا نحتاج لدعم هذه الدائرة؟ وما المصالح المترتبة على هذا الدعم؟

إن الإجابة عن ذلك تقتضي التأكيد على الرابط بين القيمي المعنوي الوجداني من ناحية وبين المصالح من ناحية أخرى. ذلك لأن تجاهل أن المصالح تتحقق عبر الانتماء قد يؤدي إلى إخفاق وتبديد لجهود الارتباط. فعلى سبيل المثال تعاونت مجموعة دول الجنوب فيما بينها اقتصاديًا بقوة في فترة السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات، وكان هذا التعاون على أساس أن يُمثل الجنوب في مواجهة الشمال، ولكن المحصلة كانت عدم تمكن دول الجنوب من تحقيق نتائج ذات قيمة ملموسة (وهو موضوع يحتاج إلى مزيد من الشرح). الأمر نفسه على صعيد التعاون بين الدول الإسلامية اقتصاديًا، والذي يواجهه كثير من العوائق الموضوعية التي أهمها أن اقتصاديات الدول الإسلامية متشابهة، كما أن بها خللا لا يمكنها من تحقيق درجة عالية من الاكتفاء بما يجعلها في حاجة إلى دوائر أخرى. ولكن في الوقت ذاته هناك فضاء حضاري متشابه في القيم والسلوك، وإذا استطعنا دعم أواصر التعاون على صعيده، فإننا سنخلق سوقا واسعة بإمكانها استيعاب هذه العقبات شريطة التغلب على التحديات المتعلقة بضيق أفق السياسات الوطنية.

تعد القضية الفلسطينية من الأمثلة البارزة أيضا التي توضح الحاجة إلى دائرة الانتماء الإسلامية، لقد بدأت هذه القضية مع بداية المشروع الصهيوني، حيث كانت قضية العالم الإسلامي كله، ثم تراجع نطاقها فأصبحت قضية قومية عربية، والآن ازدادت ضيقًا وأضحت قضية للفلسطينيين. في حين أننا إذا وسعنا دائرة هذه القضية لتعود إلى انتمائها إلى الدائرة الحضارية الإسلامية بصفة عامة (حيث إن فلسطين ليست للمسلمين فقط لكنها أيضًا للمسيحيين بل واليهود، وكذلك الأمر بالنسبة للقدس) إذا ما تم ذلك عبر توسيع دائرة الدفاع عن القضية والنضال من أجلها لتضم كل التوجهات (إسلامية وقومية وعولمية وغيرها) فإن ذلك سيكون

أكثر دعما للقضية الفلسطينية، لكن ذلك لم يتبع منذ بدء القضية نتيجة قصرها على دوائر ضيقة.

وبناء على ذلك يتضح أن سعة الدائرة الإسلامية - في معناها الحضاري وليس العقدي الضيق- ستُحقق مصالح لهذا الفضاء الحضاري وقضاياه.

إن دعم الانتماء إلى الدائرة الإسلامية لا يحتاج إلى جهود سياسية واقتصادية فحسب ولكن يحتاج قبل ذلك إلى جهود معرفية وفكرية، ولقد انتبه إلى ذلك بعض أساتذتي الذين كان لهم إسهام واضح في هذا الصدد:

يأتي على رأس هذه القائمة من الأساتذة د.حامد ربيع لاسيما في كتابه المعنون «مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي» الذي أخرجه د.سيف عبدالفتاح وقدم له بمقدمة أوضح فيها كيف بدأ اهتمامه بالتراث الحضاري الإسلامي كمصدر للتنظير، حيث إن هذا الاهتمام يرجع إلى أستاذه الإيطالي الذي كان أحد الآباء في دير «سان فرانسسكو» بالفاتيكان، والذي درس على يديه تاريخ الحضارات والأديان المقارنة وفلسفتها، وكان ذلك الأستاذ الإيطالي مهتما بالبعد القيمي، ويرى أن الحضارة الإسلامية تولي ذلك البعد اهتماما كبيرا، كما كان يرى أن الولاء للحضارة ذو طبيعة وجدانية وليس ذا طبيعة علمية.

ويروي د.ربيع أنه عندما عاد إلى جامعة القاهرة آخذا على عاتقه أن يحول هذه العاطفة الوجدانية إلى علم منظم، وذلك في ظل إدراكه لحقيقة أن الإنتاج العلمي ينبع من خصوصية الحضارة، وأن معرفة الذات لا تتأتى إلا بمعرفة الآخر، وهو ما توافر له من خلال دراسته السالف الإشارة إليها، فأنتج علما تمثل في دراسة مصادر التنظير السياسي الإسلامي على اعتبار أن هذا الأمر له وظيفته، ويقول - في هذا الصدد- إنه: واثق بأن أمتنا لن تقف على قدميها إن لم تعد إلى تعاليم الآباء وتنهل منها رحيق القيم وقصة البطولة وعظمة الإنسان المسلم، مشيرا إلى أن الظروف

الراهنة تبعدنا عن تراثنا الحضاري ودائرة انتمائنا الحضارية الإسلامية.

على مستوى معرفي وفكري آخر ترى د.منى أبوالفضل أن الأمة لا تستطيع أن تجدد نفسها إلا إذا جددت فكرها، وأن الأمة تستطيع أن تجدد فكرها وتساهم في تجديد الفكر العالمي، وأن لديها الكثير الذي تستطيع تقديمه في هذا الأمر.

وأختم بما كان يسطره المستشار/ طارق البشري في حولية أمتي في العالم والتي تصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية، إذ إنه في العدد الأول (عن قضايا الأمة) يقول إن الهدف من الحولية هو تجديد وعي النخب والقواعد بالأمة وبقضايا العالم الإسلامي، ومن ثم إعادة تشكيل الرأي العام المصري وكذلك الرأي العام العربي والإسلامي بشكل عام حول دائرة الأمة كدائرة للانتماء الحضاري. ويبرز هذا الهدف بقوله: إن أولى خطوات استرداد الوعي بالذات الممتدة هو المتابعة الإخبارية والمعرفية لكل ما يتعلق بهذه الذات، وبهذا الوعي تزهو الأمة. يرى أيضا أنه حينما نتكلم عن أمتي في العالم، وعندما نشير إلى الوجود والانتماء، فإن هذا الأمر لا يقتضي ولا يفيد بأي وجه من وجوه الدلالات استبعاد وجودٍ آخر أو انتماءٍ آخر. والقول بوجود الجماعة الحضارية الإسلامية على أي من المستويات الإقليمية أو العالمية لا يستبعد القول بوجود الجماعات الأخرى في ذات المجال الإقليمي أو العالمي؛ فالمصريون، هؤلاء الجماعة البشرية التي تقطن في مصر في الركن الشرقي من أفريقيا، هم مصريون من حيث الإقليم، وعرب من حيث اللغة، ومسلمون -في أغلبيتهم- من حيث الدين.

لا شك إذن أن هناك حاجة لتنمية الوعي بهذه الدائرة سواء على صعيد مؤشرات فك الارتباط السلبية أم مؤشرات إعادة الارتباط بها. ولكن ما يدعو للأسف أن متابعتنا لأحوال هذه الدائرة تنمو إبان الأزمات فقط، حيث إن هذه الدائرة مليئة بالصراعات في الوقت الراهن، فتجدنا نركز على الحرب في البوسنة

حين اشتعالها وكذلك في كوسوفا والشيشان والسودان، إلا أن توجهنا المعرفي والإعلامي يظل قاصرا بتركيزه على الحدث دون البنية التي يدور الحدث في إطارها.

إن ما سبق استعراضه من رؤى معرفية وفكرية تستلزم بالضرورة البحث عن وسائل لإنجازها، ولكن هل نستطيع أن نولد أفكارا وبرامج تحول الفكر إلى حركة؟

لا شك أن هذا الأمر من الممكن إنجازه، ولكنه يقتضي الاهتمام بدور الفرد والحكومات على حد سواء، وذلك من خلال ما يلي:

١- تنمية الروابط الإقليمية وعبر القومية على مستوى الجماعات والشعوب، ولو على أسس نوعية، لتحقيق مصالح مشتركة دون الاقتصار على منطق ردود الفعل إزاء الأزمات، كجمع تبرعات للبوسنة أو كوسوفا دون المتابعة الواعية لتطورات الأحداث ومآلاتها.

٢- تركيز الضوء على المصالح التي يمكن أن تتحقق سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا عبر دعم الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية ولكن بأسلوب جديد، ولذا فثمة حاجة إلى أساليب جديدة ومداخل متنوعة. فمثلًا، من المهم أن نضع في بؤرة الضوء الفارق بين تركيا في السنوات الخمس الماضية وبين إيران. فإيران تدعي أنها تريد التقارب مع الدائرة الإسلامية ودعمها ضد المشروع الصهيوني والإمبريالي، ولكنها لتحقيق ذلك تتبع أسلوب الصدام بحكم طبيعة نظامها وبحكم إرثها التاريخي ومذهبها وكذلك وضعها الإقليمي والجغرافي وتركيبتها...، حيث إن توجه دولة لا يرتهن باختيارات الأشخاص –كأحمدي نجاد– ولكنه يأتي نتيجة تراكمات كثيرة. أما تركيا، فخلال الفترة ذاتها ظهر لها توجه واضح صوب الدائرة

الحضارية الإسلامية معتبرة إياها جزءا من دائرة انتمائها، ولكنها في الوقت نفسه لديها دائرة انتماء أخرى تتجه صوب أوروبا. لكن تركيا تفعّل انتماءاتها على نحوٍ جديد وعبر أساليب جديدة، ولا تفعّله لمجرد الحماسة والانفعال والثورة، وإنما لأنه يحقق لها مصالح أيضًا بل وللمحيط الذي حولها.

* * *

الأسئلة والمداخلات

أ.فاطمة- طالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية:

ما آليات وسبل المواجهة للسياسات الوطنية التي تؤثر في جهود الشعوب لإعادة التوجه نحو الدائرة الحضارية الإسلامية؟

أ.مريهان –بكالوريوس تجارة إنجليزي:

تحدث إلينا أستاذ مسيحي قائلًا: إن وصف القضية الفلسطينية بالإسلامية يُضيق دائرة الدفاع عنها، في حين أن وصفها بالعربية سيوسع الدائرة ويجعلني أشترك معكم في شأنها. والسؤال هو: إلى أي مدى يمكن أن توصف الدائرة الحضارية الإسلامية بالشمول؟

أ.محمد دخاخنى- حقوق إنجليزي- جامعة القاهرة:

يرى البعض أن العلمانية الجزئية أو ما أسميته الإنسانية هي أكثر تجاوزًا لغيرها من دوائر الانتماء وأكثر منفعة. فما رأيكم في ذلك؟

أ.منى - صحفية:

بما أني مصرية، فانتمائي يجب أن يكون إلى جنسيتي، خاصةً أن الجنسية المصرية في حد ذاتها متعددة التكوينات (فراعنة – إغريق – رومان – عرب –أتراك– مسلمين – مسيحيين). وبالتالي، فإن جنسيتي المصرية هي الإطار العريض والشامل الذي يضم غيره من الانتماءات والدوائر الأخرى التي لا أرى أنها تتعارض مع بعضها.

أ.أحمد ثابت محمد:

اولاً: اتفق مع حضرتك مبدئيًّا فيما يتعلق بأن الغرب حين يتعامل مع العالم الإسلامي يتعامل معه ككيان واحد، وقد ظهر هذا جليًا حين قرر «باراك أوباما» إلقاء خطاب للعالم الإسلامي، وطُرح حينها أكثر من دولة إسلامية وليس فقط عربية، ليمتد الأمر إلى إندونيسيا وتركيا.

ثانيًا: هناك مجموعة دول آسيا الوسطى والتي تمثل محيطا ثقافيا بالنسبة لنا، حيث إن أغلب علماء الحضارة الإسلامية كانوا من هذه البقعة الجغرافية. كما أننا نمثل بالنسبة لهم أيضًا محيطًا ثقافيًا، فكيف نعمق الانتماء بهذه الدول لاسيما في ظل تأثرهم بثقافات أخرى بشكل واضح كالثقافة الروسية، وفي ظل التغلغل الإسرائيلي في هذه المنطقة أكثر من غيرها من مناطق العالم الإسلامي؟

أ.نجلاء صلاح الدين:

أرى أن المواطنة ظهرت بصورتها النقية في دولة المدينة المنورة، حيث كان هناك أديان أخرى تعايشت جنبا إلى جنب مع الإسلام، فما رأيكم في ذلك؟ وفي الخبرة السياسية الراهنة نرى تراجعا عن ذلك، فهناك بعض رجال الدين الإسلامي يعترضون على حزب الله لأنه شيعي. وفي الوقت ذاته يدافع رئيس لبنان المسيحي عن حق حزب الله في المقاومة لإسرائيل. لذلك أرفض فكرة التقسيم بين سنة وشيعة، أو بين مسلم ومسيحي، فما دام الشخص ينتمي لمنطقة ما فمن حقه أن يدافع عنها ما دام هناك انتماء لنفس الدائرة الحضارية.

أحد المتحدثين:

هل يمكن تأصيل مفهوم الإنسانية من مرجعية إسلامية؟

تعقيب د.نادية مصطفى:

يمكن الإجابة عن الأسئلة التي طرحت من خلال تصنيفها في إطار ثلاثة محاور:

المحور الأول: الخلط بين الدائرة العقدية والدائرة الحضارية

يتضمن هذا المحور تحديد النطاقين المكاني والزماني، وما يرتبط بهما - لا سيما النطاق الزماني- من طبقات متعاقبة أسهمت في تشكيل خصوصية هذه الدائرة، وما يتفرع عن ذلك من قضايا مثل القضية الفلسطينية، وتعامل التيار المسيحي مع هذه القضية، ونظرة الآخر للدائرة الإسلامية كدائرة حضارية واحدة، فضلا عن قضية تعميق الارتباط بين الدائرة الحضارية الإسلامية ودوائرها الفرعية:

١ - النطاق المكاني:

عندما تقول بأن الدائرة الحضارية الإسلامية تضم من يعيش معنا في هذا النطاق الحضاري من مسيحيين ويهود وأصحاب مختلف الأديان، فإن النطاق الإقليمي يكون واضح في إطار ما أسماه «جورج بوش» الشرق الأوسط الكبير. فهذا هو النطاق الجغرافي الذي توجد فيه الدائرة الحضارية الإسلامية.

٢ - النطاق الزماني:

بحكم هذه المرحلة التاريخية فإن هناك أغلبية من المسلمين، كما أنه في مرحلة تاريخية أخرى كان هناك أغلبية من المسيحيين ومن غيرهم، وبحكم كل مرحلة يكون هناك خصائص عامة تتصل بالعدد الأكبر ولكنها لا تهمل العدد الأقل. ولا أريد استخدام مصطلح الأقليات، لأن هؤلاء أصحاب وجود متصل في هذه المناطق منذ ما قبل مجيء الإسلام، فهم من أهل البلاد وليسوا مهاجرين إليها، كما هو حال بعض المسلمين في أوروبا أو الولايات المتحدة، فهم مثل المسلمين في البوسنة والبلقان حيث إنهم أوربيون.

وبالنظر إلى تاريخ الحضارة الإسلامية يلاحظ أنها في فترة قوتها كانت أكثر رحابة وتعددًا وتنوعًا، أما في فترات أزماتها سواء الداخلية أم الناتجة عن تهديدات خارجية فمما لا شك فيه أن تلك الفترات أظهرت العديد من المشاكل بين المسلمين وغيرهم.

٣ - الطبقات المتعاقبة:

إن الطبقات التي تتعاقب على أمةٍ ما هي التي تشكل خصوصيتها. فعند القراءة في الكتابات حول خصوصية مصر (كتابات جمال حمدان وأنور عبدالملك وغيرهما) يتبين ذلك. وقد كانت إحدى دورات التثقيف الحضاري تحت عنوان «بناء الجماعة الوطنية في مصر»، حيث حاضر بها أساتذة من مختلف الاتجاهات وبينهم مسلمون ومسيحيون، فتناولوا تاريخ مصر والفنون والعمارة بها، وأوضحوا كيف ينعكس في هذه الأمور الطبقات المختلفة التي مر بها تاريخ مصر. وفي هذه المرحلة الراهنة فإن النظام العام في الدولة المصرية يبرز ما ذكر آنفا، بحكم أنها دولة مسلمة وفقا للدستور وأغلبية الشعب والثقافة وغير ذلك.

٤ - القضية الفلسطينية وتعامل التيار المسيحي معها:

عندما تحدثت عن الدائرة الحضارية الإسلامية أدرجت في إطارها المسيحيين.

هناك بعض الاتجاهات المسيحية التي ترفض إدراج نفسها ضمن الحضارة الإسلامية، بل إن البعض منهم يرفض العروبة أيضا. وهذه هي الاتجاهات الأقلوية التي تسبب مشاكل مثلما هو لدى بعض الاتجاهات الإسلامية الأكثر انغلاقًا.

أما التيار العام المسيحي في المنطقة فهو يتحدث عن دوره في القضية الفلسطينية، وهذا ما أقصده بمعنى ألا تظل القضية حكرًا على الإسلاميين فقط، أو القوميين العرب فقط، ولا تصبح قضية الفلسطينيين بمفردهم، ولكن قضية كل المنتمين إلى

الدائرة الحضارية التي نسميها الإسلامية، بحكم أنها المرحلة الأخيرة التي مرت بها المنطقة سواء بالنسبة لمصر أم لغيرها، حيث ينطبق هذا الأمر على مناطق أخرى عبر التكوين التاريخي، إذ إنه لا أمة نقية، فنحن لا نتحدث عن النازية أو نتحدث كما يتحدث اليهود عن أنفسهم.

٥ - رؤية العالم الغربي للعالم الإسلامي ككيان حضاري واحد:

سبقت الإشارة إلى أن العالم الغربي يرى العالم الإسلامي ككيان حضاري واحد ينضوي على تنويعات شتى لا تدحض تلك الوحدة. وفيما يتعلق بخطاب أوباما الموجه إلى العالم الإسلامي وكونه دليلا على أن العالم الغربي ينظر إلى العالم الإسلامي ككيان جماعي، فإنه يعكس تغيرًا في الخطاب الأمريكي تجاه العالم الإسلامي مقارنةً بخطابات الرئيس السابق بوش (الابن)، إلا أن السياسة ليست خطابات تدغدغ المشاعر، فهذا الخطاب إنما يدرج في إطار الدبلوماسية العامة لتحسين الصورة لحماية المصالح، فماذا تحقق للعالم الإسلامي وقضاياه؟ وماذا حدث من تقدم في أيٍ منها حتى الآن؟!!

لم يحدث شيء لأننا لا نخدم قضايانا، وللأسف ننتظر الحلول من غيرنا.

٦ - تعميق الروابط بين الدائرة الإسلامية الحضارية ودوائرها الفرعية:

للدائرة الإسلامية دوائر حضارية فرعية تأخذ في اعتبارها ثقافات الشعوب. فلدينا دائرة شرق آسيا، وسط آسيا، الدائرة الإفريقية...، ومما لا شك فيه، أني كمسلم عربي مصري لست متطابقا مع القرغيزي أو التتارستاني أو الإندونيسي أو المسلم في أوروبا أو في أمريكا، ولكن بيننا قواسم مشتركة ينبغي تنميتها لأنها تمثل قوام الانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية.

أما تعميق العلاقة بآسيا الوسطى -وفقا لما ورد في إحدى المداخلات- فإن آسيا الوسطى دائرة فرعية من دوائر الحضارية الإسلامية، لكن هذه الدائرة تم إغفالها حتى إن مسلمي آسيا الوسطى كانوا يُسمون «بالمسلمين المنسيين»، وهم

المسلمون في الاتحاد السوفيتي السابق، على الرغم من أن آسيا الوسطى كانت منطلق إنجاز حضاري إسلامي في مجالات الفقه والتاريخ والتفسير والسيرة وغيرها، لكنها تعرضت للروْسنة مع الإمبراطورية الروسية القيصرية ثم تعرضت «للسفيتة» بعد تشكل الاتحاد السوفيتي. وفيما يتعلق بكيفية تنمية الروابط مع دول آسيا الوسطى، فقد سبق تناول ذلك عندما تطرقنا إلى سبل تعزيز الانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية وما يرتبط بذلك من تنمية الوعي ونوع الجهود المتطلبة وإبداع الوسائل لإنجاز ذلك.

المحور الثاني- حدود الدائرة الوطنية

يتعلق هذا المحور بتصحيح الخلل الإدراكي في رؤية مفهوم الوطنية، وفي الاعتقاد بأن توسيع دوائر الانتماء ينال من الدائرة الوطنية للانتماء، وتأتي -في هذا الصدد- قضية تراجع الدور المصري نتيجة لعدم وجود مشروع إقليمي مصري مقارنة بالمشروعين التركي والإيراني، فضلا عن التطرق لمفهوم المواطنة وبحث مدى صحة إسقاط هذا المفهوم على الممارسة السياسية الإسلامية في مراحل تاريخية معينة:

١ - الدائرة الوطنية: هل تعني الانغلاق؟

جميع المحاضرات الماضية – في إطار هذه السلسلة من المحاضرات- أكدت أن مصلحة مصر ليست في الانحباس في إطار حدودها، فكلمة الوطنية لا تعني إغلاق حدود الدولة خشية على نظامها وحكومتها وليحدث حولها ما يحدث، وإنما علي أن أؤيد وطني وأقويه، ولا يتأتى دعم المصلحة الوطنية إلا بدعم الانتماء إلى الدوائر الأوسع.

ومن ثم فإن مفهوم «الوطن-أولًا- لا يعني مفارقة ما حوله من دوائر انتماء، وخاصةً إذا كان وطنا له دور إقليمي وتاريخي كمصر، ووطنا لا تُحل مشاكله إلا إذا بتوسيع ارتباطاته ومصالحه، ولا يتسنى ذلك لمصر إلا إذا تحركت بشكلٍ أفضل على مستوى الدوائر المختلفة.

٢ - الدور الإقليمي والمصالح الوطنية:

إن القوة الإقليمية ينبغي أن يكون لديها مشروعها الخاص بها يخدم المصالح الوطنية، لكن ذلك المشروع يقتضي عدم الانغلاق في إطار الدائرة الوطنية، بل يقتضي توسيع دائرة الانتماء، ويأتي -في هذا الصدد- المشروعان ؛الإيراني والتركي، وإن كان البعض يستخدمهما كركيزة لادعاءات الخلاف بين السنة والشيعة والتنافس بينهما، ولكن حقيقة الأمر أن هذه الادعاءات تستخدم من أجل التوظيف السياسي على نحو واضح، ذلك أن أي قوة إقليمية لا بد أن يكون لديها مشروع إقليمي لتعظيم دورها، ولكن أين المشروع الإقليمي المصري؟!

٣ - إسقاط مفاهيم معاصرة على خبرة تاريخية في سياق مختلف (مفهوم المواطنة):

من المهم مراعاة الجوانب المنهاجية، فلا أسقط مصطلحات معاصرة على خبرات سابقة، أيًا كانت هذه الخبرة سواء كانت خبرة دولة المدنية أو غيرها، فالمواطنة لم تكن تعنى بالعلاقة بين المسيحي والمسلم. وهنا، يبرز خطأ منهجي ومعرفي آخر، حيث رُسِّخ في أذهاننا عبر الإعلام والخطاب السياسي أن موضوع المواطنة هذا وُضع في الدستور ليحكم العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، وهذا أمر منذر بالخطر، وهو توجه سياسي وفكري يصعب احتماله، في ظل ما يثار حول حذف المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الإسلام دين الدولة، أو ترك هذه المادة مع إضافة مادة المواطنة كمادة أولى في الدستور.

إن المواطنة تعني كيفية إدارة التعددية والاختلاف- أيًا كان مصدره- وإدارة الحقوق والواجبات بين الجميع، ويجب ألا تختزل في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، لأن هذا ينطوي على عدم دقة. بناء على ذلك، فمن المهم ضبط المفاهيم، لأنه أحيانًا ما تستخدم مفاهيم دون تدقيق، كذلك، لا ينبغي التسرع في اجترار السنة والقرآن دون ضبط.

من ناحية أخرى: هل من المفترض ألا يكون المسيحي وطنيًّا؟! ومن ثم، فإن صياغة التعبيرات -في هذا الصدد- تكشف عن تحيزات كامنة. وهذه أزمات فكرية ومعرفية ينبغي التخلص منها.

المحور الثالث: البعد الإنساني في الدائرة الحضارية الإسلامية

يستعرض هذا المحور بعض الآراء الاختزالية حول موقف الدائرة الحضارية الإسلامية من البعد الإنساني، ومن ناحية أخرى يوضح الرؤية المعرفية الإسلامية لمفهوم الإنسانية.

١ - الآراء الاختزالية للبعد الإنساني في الدائرة الحضارية الإسلامية:

يرى البعض أن المسلمين لديهم استعلاء واعتقاد أنهم الأفضل عقديا، لذلك فهم لا ينظرون إلى الآخر بمنظارٍ إنساني وإنما بمنظارٍ ديني. لكن ذلك رأي اختزالي يستند إلى اتجاهات وتيارات كانت موجودة في العالم الإسلامي، إلا أنها لم تكن التيار الرئيسي في الفكر الإسلامي أوفي تاريخ الحضارة الإسلامية الذي كان يسع المختلفين، سواء في الرأي أو في العرق أو في القوم أو في الدين. وهذا على العكس من تاريخ الحضارة الأوربية بشهادة من ينتمون إليها، فقد كان تاريخا إقصائيا لمن يراهم أعداء. من ناحية أخرى فإن المعمار له دلالة حضارية، فإذا ما شاهدنا تماثيل الحضارتين اليونانية والرومانية سنجدها تعكس الصراع من أجل القوة حيث الأجساد العارية القوية، فحتى الميتافيزيقا اليونانية قائمة على فكرة صراع الآلهة. فالفكر الصراعي مستبطن لجلب القوة للذات.

هذا لا يعني أن تاريخ الحضارة الإسلامية خال من العنف، ولكن ما درجة العنف؟ وما طبيعته ومآله؟ وإلى من يتجه؟ ولماذا؟

هذه أمور يجب الإجابة عنها بطريقة علمية.

٢ - الرؤية المعرفية الإسلامية لمفهوم الإنسانية:

إن كلمة الإنسانية الآن غالبا ما تستخدم لدى التيارات الفكرية للدلالة على معنيين:

الأول: أن الإنسان واحد في كل زمان ومكان بلا فروق بين الأديان والأقوام والأعراق. ومن ثم، يصبح هناك تصور ينطبق على الجميع دون تمييز بين أي خصوصيات. وهذا هو ما يسمى cosmopolitan.

الثاني: أن لكل مجموعة خصوصيتها ولا شأن لها بغيرها.

وفي الواقع، فإن التوجهين غير صحيحين.

الرؤية السليمة تقوم على أن هناك خصوصيات. وبالتالي فإن هناك تعددية ناتجة عن التنوع، كما أن هناك ضرورة للتعارف والحوار وضرورة لصلاح الجميع.

وهنا، نبدأ في الحديث عن مفهوم جديد للإنسانية يستند إلى تقاليد ومراجع إسلامية سواء أكانت تأصيلية كالقرآن والسنة أم من الخبرات الفكرية. وهذا الاستخدام المقارن الإنساني الإسلامي قد يجعل البعض يرى في ذلك تحورًا لئلا نتحدث عن الإسلامي ونتحدث عن الإنساني بالمعنى الذي نريده. وهذا لأن البعض يتصور أن الإسلامي غير إنساني لأنه -كما ذكرت- يستدعي معيار الدين، في حين أن الرؤية الإسلامية للآخر المختلف دينيًّا وللمختلفين في الأقوام والأعراق لا تجعل هذا معيارًا للتمييز بين الناس؛ إذ إن معيار التمييز بين الناس الصلاح والتقوى والعمل المثمر أيًّا كان دين الإنسان أو قومه أو لونه.

بناء على ذلك، فإننا عندما نتحدث عن الإسلامي بوصفه إنسانيا لا يعني ذلك فرض الأحكام الخاصة بالمسلمين على غير المسلمين، ولكن يعني أن لهذا الإسلامي منظومة قيم يدرسها مؤرخو العالم وقانونيوه وفلاسفته ومفكروه ويُقدمونها على أنها أساس للإنسانية. فنجد على سبيل المثال أن «مارسال بوازار» السويسري له كتاب بالغ الروعة عنوانه: Humanisme d'l' Islam، تناول فيه قضية الجهاد في الإسلام كما يتناولها كثير من الإسلاميين، من حيث إنه ليس هو القتل لغير المسلم، ولكن من حيث منظومة القيم التي تحكم المسلمين في حربهم مع غيرهم أيًّا كان سبب الحرب.

خلاصة ذلك أن هناك منظومة قيم إسلامية سواء في التأصيل أو في خبرة الحضارة الإسلامية، وقد طبقت في فترات قوة الحضارة الإسلامية وإنجازها، لكنها تراجعت مع تراجع القوة والوحدة والتعرض للاستعمار، مما أفسح المجال لممارسات سلبية عديدة تسمى وتصاغ باسم الإسلامي.

وأخيرا فإن هذه المحاضرة سعت إلى تأكيد أن موضوع الانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية -كما ذكرت- لا يرفض الانتماء إلى دوائر الانتماء الأصغر ولا يتناقض معها، لأنه مفهوم حضاري وليس عقديا يستبعد غير المسلمين. ولقد أثبت التاريخ أنه حين فُعِّل هذا الانتماء كان مصدرا للقوة ولتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية وغيرها للأمة وللعالم، وأنه حينما فكك هذا الانتماء وبدأ الاتجاه نحو تشويهه سواء من قِبلنا أم من قِبل غيرنا أم من خلال محاولة استبدال دوائر أخرى بهذه الدائرة على نحوٍ لا يتكامل معها، وإنما يستبعدها من الذاكرة والوعي والمعرفة عبر ادعاء أن دوائر أصغر هي الأهم والأصلح والأفضل، حينئذ بدأت تتآكل مصالح هذه الأمة وتتداعى، حتى إننا مازلنا منذ ثلاثة قرون في مجادلة حول التحديث في منطقتنا والذي هو ليس إلا استبدال ما هو جديد بما هو قائم.

ولم ينجح هذا التحديث حتى الآن، لأن هناك تناقضا جذريا بين انتماء الفرد لدائرته الحضارية الإسلامية وإلى أمته من ناحية، وبين سياسات وطنية وإقليمية وعبر إقليمية يتعرض لها الفرد والجماعات في محاولة لاقتلاع الانتماء لهذه الدائرة عنوةً وكرهًا، وليس تطويرًا وإصلاحًا كما يقتضي الأمر من ناحية أخرى.

ومما لاشك فيه أن هذه الدائرة مليئة بالسلبيات الراهنة والتي تحتاج إلى مواجهة وإصلاح، ولكنها ليست بحاجة إلى تبديل ولكن تغيير وإصلاح.

* * *

الدوائر العالمية والإنسانية بين الانتماء والالتقاء(*)

د.عمرو الشوبكي(**)

تعتمد هذه المحاضرة على محاولة إثارة بعض التساؤلات حول موضوع الهوية الإنسانية ولا سيما المتعلق منها بالقيم الإنسانية.

يُفترض في أي إنسان أن جزءا من هويته- سواء كانت عربية إسلامية أم غير ذلك- ينضوي على منظومة من القيم الإنسانية، وبالتالي فنحن نتحدث عن قيم ومشتركات إنسانية مثل قيم الحرية والعدالة والمساواة. وتسهم حضارات العالم المختلفة في بناء مثل هذه القيم العالمية. هذه القيم الإنسانية أخذت أشكالا مختلفة عبر التاريخ، وكان للعرب والمسلمين في فترة من الفترات إسهام حقيقي فيها وبخاصة في فترة العصور الوسطى في أوروبا، ثم جاءت مرحلة الاستعمار وصار خطاب التحرر هو الخطاب السائد في معظم دول العالم الثالث بما فيها دول العالم العربي والعالم الإسلامي، لقد حمل هذا الخطاب قيما إنسانية ولولا هذا الخطاب لما كان لمفاهيم مثل العدالة والمساواة أن تجد طريقها إلى العالم العربي.

بعد خوض مرحلة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث التي ربما لا تشترك في منظومة القيم نفسها، إلا أنه كان لها إسهام واضح في القيم الإنسانية، ثم بدأ يتبلور

(*) عقدت هذه المحاضرة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في ١ ديسمبر ٢٠١٠.
(**) الكاتب والمفكر السياسي.

بشكل أوضح وزن علاقات القوى السياسية على المستوى الدولي في التأثير في هذه القيم، وصاحب ذلك خطاب يتمحور حول بعض القيم الإنسانية كالمساواة والعدالة لم يجد طريقه إلى التطبيق على المستوى الفعلي، وبرزت ظاهرة الكيل بمكيالين، وكل هذا يدخل في إطار التحولات السياسية التي جرت على النظام العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي خلقت فجوة بين المؤمنين بهذه القيم -حتى في العالم الغربي- وبين حكوماتهم، ومن الشواهد على ذلك المظاهرات التي اجتاحت العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية عشية غزو العراق، فالفجوة قائمة وبارزة بين النخب السياسية ومن أسميهم «حراس الضمير»، وأصبح هناك مهمة إنسانية لاستعادة هذه القيم الإنسانية، ومن المهم أن يكون لدول الجنوب والعالم العربي إسهام في هذه المهمة، ودور أكبر في إرساء قيم إنسانية تساعد على ضبط كثير من الانحرافات السياسية.

إذا كان المشهد في العالم الغربي هو صراع بين صناع القرار وحراس الضمير، فإن المشهد في العالم العربي -وبخاصة مصر- هو مشكلة في الأداء الرسمي في قضايا مهمة استدعت تعاطفا إنسانيا كبيرا مثل غزو العراق والحرب على غزة. لقد كان الموقف الرسمي غائبا تمامًا والموقف الشعبي شبه غائب على الرغم من التعاطف العالمي. ولعل ذلك يثير قضية مدى قدرتنا على المساهمة في مثل هذه القيم الإنسانية.

لا شك أن هناك بعض المتعاطفين أو المتفاعلين مع مثل هذه القضايا لكن قاعدتهم إسلامية، فالتعاطف نابع إما من الأخوة في العروبة أو الأخوة في الدين، وهذا الموقف لا أراه تكريسًا أو مساهمة لإرساء قيم إنسانية عامة، بل هو تجسيد لخلل في قدرتنا على المساهمة في المسار الإنساني. وأعتقد أننا أهدرنا جزءا من حججنا في الدفاع عن الشعب الفلسطيني بالتركيز على أنه شعب عربي مسلم، وأهملنا أنه شعب واقع تحت الاحتلال من دولة عنصرية تمثل استثناء من القوانين

الإنسانية كلها، على الرغم من أن هذا البعد الإنساني يُدعم مسيرة الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه بالإضافة إلى البعدين القومي والديني.

يُلاحظ أيضًا على المجتمع المصري أنه من أقل المجتمعات مساهمة في عملية التضامن الإنساني مع أي مجتمع آخر خارج حدودنا، أو إزاء أية قضايا خارج الإطارين العربي والإسلامي، وكان لذلك أثره السلبي حتى صارت القضايا العربية والإسلامية لا تلقى حماسًا عند البعض، بل وصل الأمر إلى وضع المشاعر الإنسانية في مواجهة مع الانتماء لمصر، وكأن التعاطف الإنساني مع قضية ما يخصم من انتماء الفرد لوطنه. ولا يقتصر الأمر على المجتمع المصري فقط بل إن التضامن الإنساني في بلدان العالم العربي على وجه العموم يكاد يكون منعدمًا، وعلى العكس من ذلك فإن مواقف إيران وتركيا بها قدر من التفاعل والحركة أكبر مقارنة بالعالم العربي.

قد يبرر هذا الموقف السلبي في مصر بوجود قيود على التظاهر والممارسة السياسية، لكن في دولة مثل البرازيل خرج أكثر من نصف المليون يتظاهرون ضد الحرب على غزة، وهذا يعد تجسيدا لفكرة التعاطف الإنساني المجرد، إذ ما الذي يربط بين شعب فلسطين وشعب البرازيل الذي يبعد عنه آلاف الأميال، والذي لا يحمل عقيدة الجهاد عن الأرض المقدسة التي احتلها الصهاينة كي يتظاهر دفاعًا عنها. ففي الوقت الذي خرجت فيه المظاهرات في بلدان نامية ودول من العالم الثالث للدفاع عن قيم إنسانية عامة، فإن المجتمعات العربية يكاد يكون إسهامها منعدما تمامًا في أيّ قضية إنسانية كبرى.

وعن قراءتنا للتفاعلات الموجودة بين المسلمين في المجتمعات الغربية وقيم هذه المجتمعات، نرى أن هذا النوع من التفاعل -في جزء كبير منه- يستدعي قيما إنسانية ، أي إن جزءا من التطور الذي شهدته هذه المجتمعات يتجسد في التعامل مع واقع وجود هؤلاء المسلمين أبناء الجيل الثاني والثالث والقدرة على استيعابهم داخل

المجتمع، وهذا التعامل أيضًا فيه استدعاء للقيم الإنسانية لأن هذه النظم السياسية يمكن الضغط عليها عن طريق استدعاء هذه القيم العامة مثل العدالة والمساواة وحقوق المهاجرين، فالقضية ليست فقط تفاعلا بين نظم سياسية ومهاجرين أو أقليات دينية أو عرقية موجودة فيها، لكن يبرز هنا حضور البعد الإنساني القيمي، وبالقدر الذي تنجح فيه أوروبا في استيعاب هؤلاء المسلمين تقترب من القيم الإنسانية، وبالقدر الذي تعجز فيه عن دمجهم فيها تبتعد عن هذه القيم.

* * *

الأسئلة والمداخلات

- **م.عبد المعطي حجازي:**

لماذا تشغل القضايا الإسلامية كل اهتمامنا دون القضايا العالمية؟ هل يرجع ذلك إلى الانكفاء على مشاكلنا الداخلية التي تستدعي البعد الإسلامي للتضامن؟ وهل كان الأمر في عصر نهضة المسلمين مختلفا؟ وهل هذا مرتبط بالتخلف أم لا؟

-**أ. فاطمة:**

يعود تراجع قضية القيم الإنسانية على المستوى العالمي إلى تراجع دور الدولة في المجتمع، مما أدى إلى عودة القيم الإنسانية الأولية للظهور بقوة، ولكن هل يمكن للتضامن العالمي على مستوى القيم الإنسانية أن يقدم حلولا لقضايا عجزت الدول عن حلها؟

- **د.باكينام:**

هل هناك اقتراب سياسي اقتصادي لمفهوم القيم الإنسانية؟ وما ترتيب العناصر السياسية والاقتصادية في منظومة القيم؟ وهل يمكن القول بوجود علاقة بين مستوى الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية في إطار منظومة القيم من ناحية وتراجع أو تقدم منظومة القيم الإنسانية في المنطقة العربية من ناحية أخرى؟ ذلك أن تأخير ترتيب البعد السياسي المتمثل في مستوى الديمقراطية والبعد الاقتصادي المتمثل في مستوى التنمية الاقتصادية في إطار سلم أولويات المنظومة القيمية يؤثر في اهتمامات المجتمع المصري، ويتجه به نحو اهتمامات منغلقة وأكثر خوفًا، ولا يساعد ذلك على الانخراط والمساهمة في تشكيل منظومة القيم العالمية.

- آية قاسم:

التراجع الذي تشهده الهوية المصرية سواء على صعيد الانتماء أم المشاركة في القضايا العامة يرجع إلى تهميش دور الفرد ونزع إنسانيته، فباتت المتطلبات الضرورية للحياة هي همه الرئيسي، ففقد الاهتمام بما هو عالمي بل وإقليمي، وألقى ذلك بانعكاسات على فقدان القيم الإنسانية بالتدريج.

- أحمد محسن:

يرى المصريون أن تعامل الحكومة المصرية مع أحرار العالم أمر يثير الإحباط، مثال ذلك التعامل مع جورج جالاوي إبان مشاركته في رفع الحصار عن غزة بقافلة شريان الحياة، وعلى صعيد المجتمع يلاحظ غياب لغة الحوار لا سيما من قبل الجماعات المتطرفة.

-أ. رفيدة الصفتي:

إن ضعف الانتماء في مصر قد يكون سببه سياسة تكميم الأفواه، والتي تعتمد على اضطهاد كل من يخالف النظام، وهذا جعل العديدين يعتزلون الحياة العامة.

- د.نبيل علي:

أوافق د.عمرو الشوبكي على أن الدفاع عن الإسلام دفاع هش للغاية، وهذا بناء على دراسة قمت بها عن «الدفاع عن الإسلام على الإنترنت» ووجدنا أن هذا الدفاع يفتقر إلى كل ما هو متعلق بنوعية المتلقي الأجنبي وليس العربي.

وهناك الآن تفكيك لموضوع الهوية من منظور العولمة، لأن العولمة الحالية تقوم على تجنيس القيم حتى ينساب المنتج المعرفي الغربي ذو البعد الثقافي بشكل ناعم جدًا، فتفكيك الهوية يبدأ بالقيم ويستدرجك إلى ما يقال عنه الخلق العالمي، ويحدد هذا الخلق مفكرون غربيون، وإسهامنا فيه ضعيف جدًا، فما زالت التمركزية

الأوربية متغلغلة، لذلك علينا أن نعي أن الخطاب المعادي للإسلام خطاب شبه علمي وليس علميًا صرفًا، وبالتالي تكون مواجهته بالانقضاض من أعلى عن طريق علم النفس الثقافي الذي يتناول الهوية على المستوى الفردي، وعلم الاجتماع الثقافي الذي يتناول الهوية على المستوى الجمعي، ويجب مناقشة مقولات مثل: توحيد العالم وتجنيسه وأن هناك هوية واحدة وقيما مشتركة يجب مناقشتها بحرص شديد جدًا. والمطلوب اقتفاء جذور معاداة الإسلام في الفكر الغربي في أعمال ماكس فيبر وماركس وغيرهم، فكل هؤلاء هاجموا الإسلام بشدة، فلا يفل شبه العلم إلا العلم الصحيح. وأطالب شباب الباحثين بأن يهتموا بعموم الثقافة الحديثة التي تتناول مثل هذه القضايا. من ناحية أخرى أوافق على أن القيم جزء مهم من منظومة الهوية، لكن الهوية تضم عناصر أخرى لا تقل أهمية كاللغة والانتماء والتاريخ.

- إحدى الحضور (لم تذكر اسمها)

ما دور المؤسسات السياسية الكبرى كالأمم المتحدة في تطوير القيم الإنسانية؟ وهل تلتزم هذه المؤسسات من الناحية الخلقية بإقرار هذه القيم أم تتعامل معها بطريقة مزدوجة؟

- أ.رنيم

ذُكر أننا فقدنا القيم الإنسانية وفقدنا الاهتمام بالقضية الفلسطينية أو غيرها من قضايا العروبة، لكن لم يُذكر العلة في ذلك: هل السبب هو سياسات الدولة القسرية أم تشوه البعد الثقافي وعدم إدراك المرء للقضايا المحيطة به؟ أم البعد الاقتصادي وانكفاء المواطن سعيًا وراء الاحتياجات المعيشية؟

- عبداللطيف:

إذا كان النظام السياسي يرفع شعار مصر - أولًا وأخيرًا، فمن أين يتأتي للمصري الاهتمام بالقيم الإنسانية؟

-هبة السيد:

نتيجة لتعقيدات دولية وإقليمية وداخلية هناك حالة من تدافع دوائر الانتماء بدلًا من تحاضنها وتعايشها فيما بينها، أصبحت هذه الدوائر وكأنها أطراف متدافعة كل منها يريد أن يكون بديلًا للآخر، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال عندما تفكر فيما هو وطني قطري وما هو إنساني تضحي بالعديد من القيم الإنسانية لتحقيق ما تراه مصلحة لها.

في مسألة البعد الإنساني في إدماج المسلمين في أوروبا فهمتها بشكلين مختلفين، فإن كان هذا الإدماج يعني محو كل خصوصيات المهاجرين في أوروبا وفقا لادعاءات علو القيم الإنسانية، فإن البعد الإنساني في هذه الحالة يحمل معنى سلبيا. أما إذا كان الإدماج إقرارا بمبدأ الإنسانية وحق الإنسان في أن يكون له حضارته ومعتقداته الخاصة به، فإن ذلك يعد اعترافا بالتعددية.

في مسألة تفسير التظاهرات الموجودة في الغرب على أنها تبنٍ للقيم الإنسانية: ألا يمكن رد ذلك للبعد التنظيمي والإعلامي والمؤسسية في الغرب؟ وعلى الجانب الآخر يكون غياب هذه التظاهرات عن العالم العربي بسبب غياب المؤسسية والبعد التنظيمي.

د.كمال المنوفي:

في ضوء ما طُرح، ألا ترى د.عمرو أن الانتماء الوطني يقف وراء الاهتمام بالقضايا العربية أو الإنسانية؟ فضعف الانتماء الوطني يقلل من الاهتمام بالقضايا أو القيم الإنسانية والعكس بالعكس، وبالتالي علينا أن نفتش عن أسباب ضعف الانتماء الوطني، وهنا نجد العلل سواء كانت سياسية أو اقتصادية، فمن كان انتماؤه لوطنه هشا وضعيفا لا يُنتظر منه الاهتمام بقيم إنسانية أو حضارية.

أ.مدحت ماهر

مزيد من الانتماء الوطني يؤدي إلى مزيد من الانفتاح على الإنسانية، وعلى مستوى آخر فإن مزيدا من الإسلامية يؤدي إلى مزيد من الإنسانية، فالمصري حين يخرج دعما للفلسطيني أو العراقي والبوسني فهذا جزء من كيانه الإنساني، من جانب آخر فإن التدين الحقيقي عبر التجربة والنظر هو الباب الأوسع للدخول إلى القيم الإنسانية.

الأخطر -كما أرى- هو من أين تنبع القيم الإنسانية؟ ومن الذي يؤسس لها ويضع الإطار المرجعي الخاص بها؟ فالإنسانيون الذين نظموا تظاهرة من أجل فلسطين خرجوا أيضًا في أخرى من أجل المثليين؛ ما أقصده أن كلمة الإنساني يمكن أن تذهب إلى مذاهب أخرى إن لم يكن لها إطار مرجعي واضح ومحدد.

د.سيف الدين عبد الفتاح:

ملاحظاتي قليلة حول ما يتعلق بتزييف مفهوم الإنساني أو العالمي، مثلًا كان أول تعليق رسمي للولايات المتحدة بعد تسرب بعض الوثائق الأخيرة من موقع ويكيليكس أن هذا التسريب لن يضر بمصالح أمريكا فحسب، بل يضر بمصالح العالم أو النظام الدولي، وكأن الدفاع عن بعض مسائل السياسة الأمريكية مصلحة عالمية، إن مفاهيم مثل المواطنة العالمية والإنسان العالمي أشبه بمفاهيم تحرث الأرض لفكرة التنميط العولمي أو ما يمكن تسميته بأوهام الهوية، فعلاقة الإنساني بالعولمي ربما تحتاج منا لبعض التوضيح.

اتفق معك فيما يتعلق بأن عالم المسلمين فيه شيء من الأمية الإنسانية، وهذا أمر منذر بالخطر إذا ما ذهب الظن إلى أننا الوحيدون في العالم المستهدفون، أو أن نقيس الآخرين بقدر اختلافهم أو اتفاقهم مع قضايانا، ولكن -على جانب آخر- يجب ملاحظة المد العنصري الذي بدأ ينمو داخل الغرب وأصبح واضحًا في خطاب

النخب. ونؤكد في هذا السياق أن العنصري هو ضد الإنساني.

وفيما يتعلق بمسألة أنه كلما كنت إسلاميًّا كنت إنسانيًّا فإن الآية القرآنية لم يرد فيها أنه من قتل مسلمًا بل ورد فيها ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

تعقيب د. عمرو الشوبكي:

- فيما يخص إشكالية الوطني والإنساني، أتفق مع فكرة التناسب الطردي بين الانتماء للوطن والتفاعل مع القضايا الإنسانية، وبالتالي فإن المشكلات الموجودة في الوضع السياسي المصري والقدرة التنظيمية ومساحات تحرك مؤسسات المجتمع المدني تؤدي دورًا في هذا الصدد، لكني ما زلت أرى أن هناك مشكلة ثقافية والتي عبر عنها د.سيف في قوله (الأمية الإنسانية)، والشاهد على ذلك أن دول أمريكا اللاتينية التي تفاعلت مع كثير من القضايا ذات الطابع الإنساني العام تعيش ظروفًا تكاد تكون مشابهة لما نعيشه من ضغط اقتصادي ونظم حكم عسكرية، لذلك أرى أن هذه المسألة تحتاج لاجتهاد بحثي وتراكم معرفي وسياسي وجهد لتجاوز هذه الثغرة.

- فيما يخص الفجوة بين النخبة السياسية الحاكمة في أوروبا وحراس الضمير وما يدافعون عنه من قيم إنسانية نبيلة، فقد لفت د.سيف النظر إلى تصاعد بعض التيارات اليمينية المتطرفة ضد هذه القيم وهذا تجسيد لتحدٍ حقيقي نواجهه جميعًا الآن.

- فيما يخص موضوع المسلمين في أوروبا، لم أتحدث عن البعد الإنساني، لكني ركزت على مفهوم القيم الإنسانية، لأن صيغة التفاعل التي أقصد هي تفاعل بين طرفين، ولا يتصور أن المسلمين في المجتمعات الأوروبية لم يغيروا في قيم هذه

المجتمعات وصاروا جزءًا من الجدل الدائر في فرنسا حول العديد من القوانين خاصة التي تتعلق بهوية الدولة العلمانية والقضايا المتعلقة بها، فالعلاقة تفاعلية، فكما هو مطلوب من المواطن العربي في هذه المجتمعات أن يتمسك بهويته، عليه في الوقت ذاته التمسك بمنظومة قيم إنسانية عامة، وكذلك على المجتمع الأوربي احترام ذلك. لا ننكر التحدي المتمثل في خطر الذوبان ومحاولات بعض الاتجاهات المحافظة أن تفكك هذه الهوية والتعامل مع فكرة الدمج وكأنها مساوية لفكرة التماهي الكامل. ولمواجهة هذا التحدي ينبغي استدعاء القيم الإنسانية أيضًا، فلا يتناقض فخر العربي والمسلم بذاته والتزامه بمنظومة القيم ذات الطابع الإنساني والتي لا تمس هويته ومبادئه. وعلى الآخر أن يقبل وجود الاختلاف، لكن علينا تجنب خطأ التعميم فالمجتمعات الأوروبية في هذا الإطار ليست متشابهة، لأن المجتمع الفرنسي -على سبيل المثال- متحفظ جدًا تجاه كل ما يمكن أن يكون برأيه تهديدا لهوية الدولة العلمانية، على خلاف ما هو موجود في النموذج البريطاني الأكثر انفتاحًا على التعددية وقبول الاختلاف.

- فيما يتعلق بتركيز النظام الحاكم على فكرة مصر- أولًا، فإن التفرغ لحل مشكلاتنا الداخلية طوال هذه العقود الأخيرة لم يثمر عن حل هذه المشكلات بل إلى تفاقمها، ولعله من المغالطة رفع مثل هذا الشعار، ذلك أن المصالح الداخلية تتحقق بمد جسور خارجية، والنموذج التركي يقوم على تفعيل المصالح التركية العليا من خلال بناء جسور مع العالم العربي وأوروبا وأمريكا، وعن طريق الدفاع عن قيم إنسانية عامة يقبلها أي مواطن في العالم. في المقابل نجد شوائب في الخطاب المصري تجاه بعض القضايا قد تصل إلى حد العنصرية، وهنا علينا إدراك المساحات المتاحة للإسهام وإبراز الدور بالمعنى السياسي والإنساني، دون أن يكون ذلك على حساب المصالح الوطنية التي هي الهدف والمحرك ابتداءً.

- وعن فكرة التضامن الإسلامي التي طرحها أ.مدحت، فهذا انتقال لمساحة فيها آراء واختلافات سياسية.

- وعن فكرة الإنسان العالمي وتنميط البشر، لست من أنصار هذه الفكرة وغير مؤمن بها، لأن جزءا من ثراء هذا العالم سببه التنوع الموجود بين البشر، وبالتوازي مع وجود مناطق حضارية كبرى في العالم نجد القيم الإنسانية العامة التي تخص المجتمع الإنساني كله بعيدًا عن التوظيف السياسي، ويمكن التمييز بين -ما أسماه د.سيف- التنميط العالمي والقيم الإنسانية، فالعولمة تحمل ما هو سياسي واقتصادي، أما القيم الإنسانية فهي ما نحتاج إليه لضبط العولمة وضبط كثير من الانتهاكات المحلية، انطلاقًا من قيم تحترم الخصوصية وتحترم هويات كل مجتمع.

د.سيف

ألخص القول في نقطتين:

* أن التبادل الإنساني عنصر من عناصر التعاطف الإنساني، فلا تطالب أن يساعدك غيرك إلا إذا كنت قد ساعدته.

* الانتماء الإنساني ليس خصمًا من أي انتماء.

* * *

مشروع إعادة بناء المجال السياسي المصري في ضوء امتداد ثورة ٢٥ يناير(*)

صاغه: أ. مدحت ماهر

انطلاقًا من طبيعة ثورة الشعب التي فجّرها شباب مصر الواعي الباسل، ومن كونها ثورة الجميع وللجميع، وأنها تستمر بجهد الجميع، وتتجسد فيها سائر عناصر الشخصية المصرية الأصيلة وجذورها القيمية والمعنوية، يجب أن يُستحث السعي إلى إنجاز مشروع نهضوي وتنموي شامل تنتظم فيه سائر قطاعات الشعب وقواه، وبما يتجاوز الثنائيات والإقصاءات ويؤسس للوحدة في إطار التنوع والتعدد، ويمهد للفاعلين في المجالات الحياتية المختلفة.

وكما توحدت الدوافع التي فجّرت الثورة، والتي تجسدت في قيم اتفق عليها الجميع من رفض القهر والاستبداد، وضرورة استعادة الكرامة المهدرة، واستعادة مكانة المواطن والوطن، وتجاوز الانتماءات الضيقة الحزبية والطائفية، والأمل في حياة كريمة، يجب أن تستمر هذه الدوافع وهذه الوحدة في سائر قطاعات الحياة المصرية وأن تفرز نتائجها في الاقتصاد والاجتماع والثقافة.

ومن هذا المنطلق تتجلى ملامح أساسية لمشروع سياسي جمعي وتوحيدي، يجسد خصائص الثورة المصرية، ويشيد بنيانًا اجتماعيًا وسياسيًا غير استقطابي ولا إقصائي، ويخرج بنا من نطاق المشروع السياسي التقليدي الراكد، الذي سيطر على

(*) أعد هذا المقترح مركز الحضارة للدراسات السياسية بناء على لقاء عقد في شهر فبراير ٢٠١١، حضره عدد من أساتذة العلوم السياسية والمهتمين بالشأن العام منهم: أ.د. نادية مصطفى – أ.د. سيف الدين عبد الفتاح.

رؤى المجتمع وجوانب حياته بمنظار ضيق ضعيف وخانق، ويتوجه بنا إلى رحاب مشروع سياسي جديد وإبداعي في أهدافه ومنطلقاته وأبعاده وآلياته، ورؤيته للإنسان والعالم، والوطن والمواطن، والسياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة.

يتأسس هذا المشروع الفكري لحياة سياسية مصرية على نظرة جديدة للإنسان، ومنظومة قيم يجب أن توجِّه الحياة السياسية إلى سعادة الإنسان المصري، وتقدم للأمة والعالم نموذجًا متقدمًا وراقيًا في منطلقاته وآلياته؛ سعيًا نحو إصلاح النظام العالمي والاتجاه به نحو إسعاد البشرية وتحقيق أحلامها التي لم تكن مستحيلة أو ممتنعة إلا بفعل عوامل الاستبداد والفساد والقهر والتجهيل والعدوان على الكرامة الإنسانية الأصيلة.

هذا المشروع الذي أفرزته ثورة القيم والحرية والعدالة والكرامة هو مشروع تغيير شعبي بعرض الحياة الإنسانية والسياسية المصرية وطولها ليشمل كافة مجالاتها وميادينها، ويغطي دوائر الاجتماع والاقتصاد والثقافة ويصل فيما بينها بوصال نهضوي شامل، ومن خلال برامج وخطط وأفكار إبداعية تستلهم نفس الروح التي انطلقت منها ثورة ٢٥ يناير واستمرت تمضي بها حتى هدفها الأول، ولا تزال ماضية بها إلى غاياتها العلا.

هذا المشروع السياسي، ومن ورائه الرؤية الإنسانية والحضارية، تهدف إلى الحفاظ على خط الثورة المصرية، التي قدمت للعالم حتى الآن نموذجًا فريدًا في التغيير والتضحية من أجل الكرامة والحرية، وحتى تظل فعاليات هذه الثورة مستمرة في جوانب الوطن ونفوس المصريين، حتى بعدما ترسو مساراتها ضمن إطار سياسي منتظم، يعبر عن الثورة وكونها نقطة تحول في تاريخ الدولة والمجتمع في مصر والأمة والعالم.

من هذا المنطلق تتأكد الصلة القوية التي تبنيها ثورة ٢٥ يناير بين المشروع

السياسي وإعادة بناء الحياة السياسية الجديدة في مصر ومحو سائر سلبياتها، وبين المشروع التنموي والنهضوي الشامل الذي يمضي باتجاه كافة قطاعات المجتمع المصري الرسمية وغير الرسمية، المؤسسية والفردية، وتدفع إلى التغيير فيها من خلال منظومة القيم التي جسدتها ثورة مصر وشعبها وشبابها.

ومن هنا يجب التأكيد على مبادئ أساسية وحدود لمشروع إعادة بناء المجال السياسي المصري في داخل الحياة السياسية المصرية وطبيعة قواها وعلاقاتها البينية وتفاعلاتها، أو فيما يتعلق بعلاقات مصر مع الأمة والعالم، وسياساتها الخارجية.

أولًا: على صعيد إعادة بناء الحياة السياسية في داخل مصر:

يتأسس المجال السياسي المصري الجديد على جملة من المعايير الأساسية التي تمثل امتدادًا لروح الثورة المصرية، وتجسيدًا لمنطلقاتها وقيمها وأهدافها وهي:

١) العدالة هي القيمة السياسية العليا التي يجب أن تستظل بها كافة فعاليات الحياة السياسية المصرية: بحيث تُقام العدالة ميزانًا حاكمًا لكل القوى والتفاعلات، ولا يُسمح لإنسان بظلم أو اعتداء على الحقوق.

٢) المساواة الأصلية تفرض عدم التمييز بين أفراد الشعب وقواه وطوائفه وفئاته في الحقوق السياسية والإنسانية على أي أساس غير موضوعي.

٣) تحرير النشاط السياسي البنّاء من كافة القيود غير الضوابط القانونية العامة، ومن كل حَجْر تمارسه الدولة أو قوى مجتمعية ما.

٤) الانطلاق من حق الاختلاف، وأولوية التعدد والتنوع في الرؤى والأفكار والمصالح والاتجاهات السياسية، والاعتراف بحق كل كيان سياسي، والأفراد، في التعبير عن رؤاهم والدعوة لها، وتمثيل مصالحهم عبر المجال السياسي والعام.

٥) اعتبار تفعيل الحقوق الإنسانية وصيانة الحريات الأساسية للإنسان المصري كاملة غير منقوصة، هو المعيار لجودة وسلامة الحياة السياسية المصرية.

٦) تكريس حقيقة أن المشاركة السياسية والعامة من قِبل الأفراد والجماعات في تحديد منطلقات المجتمع وقِيمه وأهدافه، واجب قبل أن تكون حقًا للجميع بغض النظر عن أية انتماءات.

٧) تعزيز مكانة الهوية المصرية ذات الروافد الحضارية الممتدة عبر التاريخ، والتي عبرت عنها ثورة الشعب المصري وقيمها، وعدم السماح بمحاولات التلاعب بهذه الهوية أو دعاوى انتفائها، ترويجًا لمشروعات حزبية ضيقة، أو خارجية مفرِّقة.

٨) تأكيد الاعتزاز بالمخزون الثقافي الحضاري المصري، القادر على إفراز قيم الحياة السياسية المنشودة، والذي تجسَّد في قيم الثورة الشعبية ويجب أن يكون مرجعًا أساسيًا للقوى السياسية والمجتمعية والثقافية.

٩) حرص المد الثوري المصري الساعي إلى التجديد والبناء على عدم الانجراف إلى معارك فكرية وسياسية جانبية، لطالما أهدرت طاقات المجتمع وجهوده، وضرورة تركيز التفاعلات السياسية على ما يحقق النموذج الراقي للشعب المصري، وثورته، ويدفع المنجزات السياسية والتنموية للأمام.

١٠) الحرص على تكاتف وتماسك القوى الصادقة التي أسهمت –والتي تسهم– في التغيير السياسي والإصلاح العام، وضرورة الحذر من محاولات الالتفاف على هذا المدّ أو صرف مساره عن غاياته الحقيقية.

١١) ضرورة الانفتاح على إنجازات سائر التجارب السياسية عبر العالم شرقه وغربه، والاستفادة من الرؤى والأفكار، والتجارب والآليات التي أثبتت فعاليتها ونجاحها، في ظل الوعي بمستلزمات الاستفادة عبر الحضارات والأمم.

١٢) تطوير النظر إلى المجال العام بوصفه ميدانًا أوسع من المجال السياسي وحدوده، بحيث يتسع النشاط العام والفكر العام في مصر لامتدادات مجالات الحياة المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحيث تكون الحياة تتويجًا لتفاعلات المشروعات التنموية والنهضوية وموجِّهًا لثمراتها.

١٣) التأكيد على الجانب التنموي للسياسة المصرية؛ بحيث تحرص قوى الحياة السياسية على رفاهية الشعب وحفظ كرامته الإنسانية من خلال مستوى معيشة إنساني، وتأكيد دور كل فرد في المجتمع في المشروع التنموي العام.

١٤) تأكيد العطاء المتبادل بين التماسك والسلام الاجتماعي وبين السياسات العامة تجاه الأسرة والطفولة والأمومة والشباب وعناية الدولة بضروريات حياة اجتماعية سليمة واحتياجاتها.

١٥) تأكيد الوصل والتفاعل بين المجال السياسي والمجال الثقافي؛ بحيث تسهم السياسات الرسمية في دعم وتنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.

***

الهوية والثـــــورة(*)

صياغة وتحرير: أ.محمد كمال محمد

جددت ثورة الخامس والعشرين من يناير الجدل حول هوية مصر بشكل صريح وضمني، وهو ما وضح في تصاعد الخطاب العلماني بمكوناته الليبرالية واليسارية برفض التعديلات الدستورية التي تمهد إلى إجراء انتخابات نزيهة وصياغة دستور جديد بعد هذه الانتخابات، بالإضافة إلى ما وقع من حوادث فتنة طائفية بعد أن سعد الجميع بتلاحم كافة مكونات الشعب فى ميدان التحرير، ودعوة قلة- وإن كانت ذات صوت عالٍ عبر الإعلام بأشكاله المختلفة عبر حملات منظمة - إلى تغيير المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وهو الأمر الذي يستهدف النواة الصلبة الحاضنة لهوية مصر: إسلاميتها وعروبتها.

ومن الضروري التأكيد على أن الحديث عن الهوية المصرية لا ينحصر في مسألة الدين (مسلم / مسيحي). فالهوية لا تقتصر على الجانب الديني بل هناك التاريخ واللغة والثقافة والفكر والقيم الحاكمة التي ارتضى المجتمع أن تحكم سلوكه وتوجه مساراته فالقيم هنا هي موجهات السلوك وضوابطه وموازينه، وحامية البناء

(*) نص محرر لحلقة عصف ذهني عقدت فى مركز الحضارة للدراسات السياسية أدارتها أ.د. نادية مصطفى، وحضرها عدد من الأساتذة وشباب الثورة والباحثين منهم: أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، د.هبة رءوف، د.حسين القزاز د. معتز عبد الفتاح، أ.توفيق غانم، أ.هشام جعفر، أ.مدحت ماهر، أ.وسام فؤاد، أ.نجوان الأشول، أ.عبد الله عرفان، أ.محمد كمال، أ.سمية عبد المحسن، أ.شيماء بهاءالدين.

الاجتماعي ومفعّلته. كما يجب التميز بين عدة مستويات عند الحديث عن الهوية: هوية الدولة، هوية المجتمع، هوية النظام السياسي. فالقول بأن الديمقراطية والليبرالية والعدالة والمدنية والنهضة هي التي يجب أن تشكل ملامح هوية مصر الآن وجهة نظر تتعلق بهوية النظام السياسي، كما أن المكونات الخمس تحتاج لمن يملأ مضامينها، والذي يجب أن يحددها هو التيار الرئيس بما يحمله من تاريخ وثقافة وفكر، يتمثل هذا التيار الرئيس في الجماهير ونخبتها المنطلقة من ثوابت هذه الجماهير والمعبرة عنها. فمن يصيغ هوية النظام السياسي هو هوية المجتمع والدولة، وعكس هذه المعادلة معناه معاداة الهوية الأصلية للملايين وهو ما مثل أحد أسباب الثورة المصرية؛ حيث سعى النظام السابق حثيثًا لطمس هوية الشعب فلم يكن معبرًا عنها في توجهاته وسياساته الخارجية ولا الداخلية.

وقد أكدت وكشفت ذروة الثورة (٢٥ يناير- ١١ فبراير) عن النواة الصلبة الحاضنة لهوية مصر بكل تنوعاتها ومشاربها؛ فالغالبية العظمى التي شاركت في الثورة تعبر عن مجتمع مصري متدين- بمسلميه ومسيحييه -عروبي، يستوعب كافة ألوان الطيف السياسي من الليبراليين واليساريين. وَضَحَ ذلك في المليونيات أيام الجُمَع وإقامة الصلوات في ميدان التحرير ومختلف ميادين الثورة عبر بر مصر، ومشاركة مسيحيين من الكاثوليك والإنجيليين وبعض الأرثوذكس أقاموا صلواتهم في الميدان، مع تذكر منع البابا شنودة لطائفته من المشاركة صراحة وتأييده للرئيس المخلوع وقوله له «احنا معك» على شاشات التلفاز، كما أن مشاركة المسيحيين من باقي المحافظات في الثورة كانت مشاركة ضئيلة للغاية وانعدمت في معظم محافظات الصعيد خصوصًا أسيوط. أما العروبة فاتضحت في استلهام الثورة التونسية ودعم الثورة الليبية معنويًا وماديًا بالمساعدات الطبية فيما بعد.

تجاوزت الثورة في تلك الفترة الفصل المفتعل بين مكونات الشعب المصري فتجاور رقيق الحال قاطن الأحياء الشعبية مع ميسور الحال من أهل الأحياء الراقية،

وشارك في الثورة أهل العاصمة والأقاليم من خلفيات ثقافية وفكرية ومجتمعية وسياسية متعددة تناغمت وانسجمت في عمل ثوري مبدع.

هذه الحالة مثيرة للإعجاب لكنها عند أغلبية المتابعين لم تدم، بوصفها لحظة فريدة استثنائية أو «إتيكيت ثوري» تنازل الكل فيه عن تحفظاته ضد الكل، وليس تغييرًا جذريًا في الرؤى عند الجميع. إدامة هذه اللحظة الاستثنائية وجعلها طبيعة أمر يحتاج إلى جهد كبير؛ فالزخم الثوري في ميدان التحرير لم ينتقل بعد إلى المجتمع، ونحتاج إلى جهد منظم وعمل مخطط يتعلق بالتحول المجتمعي حتى لا ينفك المجتمع عن الثورة.

هذا الجهد المطلوب من جميع الأطراف تتحمل الأغلبية الجزء الأكبر من مسئوليته من خلال إدارة حوار مجتمعي على أرض الواقع يتمثل في العمل المشترك في القضايا المتفق عليها وهي قضايا تنموية ذات طبيعة عملية مترجِمة للمحتوى المتفق عليه من شعار الثورة: الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ودور الأقلية يتمثل في المشاركة في البناء وعدم الاستفزاز غير المبرر بزعم أن من لم يأخذ الآن شيئًا فلن يأخذ شيئًا فيما بعد، وهو أمر يعبر عن منطق التفاوض لا منطق الحوار. فالحوار يحكمه وعي بمصلحة عليا، أما التفاوض فهو سعي للمصلحة الخاصة الفئوية في مباريات قوى. وفي هذا الإطار، فإن رفض التعديلات الدستورية يُخفي وراءه ترتيبًا يريد أن يحدد علاقة الدين بالدولة مرة واحدة وللنهاية لصالحه وفقًا لتصور خاص به في مواجهة إرادة الشعب، أي احتكار الحكم على التعديلات وهي معروضة لاستفتاء شعبي.

وينبغي التنبه إلى أن عدم استمرار الحالة التي ولّدتها الثورة من تلاحم القوى المختلفة لا ينفي أن كميات من الطاقة والفاعلين قد دخلت المَجال العام السياسي. وتحركت مراكز الثقل لتتجاوز القوى التقليدية ولم تنفيها، لكنها صبت في عافية

النواة الصلبة للهوية المصرية. فالشباب اليوم يقدم نموذجًا مهمًا وجديدًا بمرجعية متجاوزة تتماهى داخل الهوية المصرية المتدينة المنفتحة.

إن مقولة النواة الصلبة الحاضنة (الإسلام والعروبة) لا تعني أن الهوية أمر ناجز؛ بل إن مفاد وجود نواة يعني لزوم وجود دوائر متنوعة متراكبة غير متنافية تحتضنها وتظللها وتحتفي بها النواة الأساسية؛ لأن تلك الدوائر إثراء لها. فالإسلام يمثل عقيدة للمسلم، وحضارة للمسلم وغير المسلم باعتبار أن الحضارة الإسلامية العربية شارك في بنائها المسلمون والمسيحيون وغيرهم من أديان وأعراق مختلفة وهي التي تمثل الإطار الجامع لهذه المكونات. تلك الهوية ليست إقصائية استقطابية أو مفجرة للصراعات، وبالتالي لا تندرج تحت ما يصفه البعض بأنه «هويات قاتلة» إشارةً إلى ما يثيره الانتماء الديني من صراعات ووجوب تنحيته جانبًا.

وصفوة القول إن الثورة أكدت على لب هوية الأغلبية الصامتة التي أعلنت في جلاء مركزية الإسلام والعروبة في هوية مصر وأن العروة الوثقى التي تنعقد حولها هويتنا هي أن تكون مصر حرة مستقلة قوية. وهي هوية ذات مرجعية، وشرعية، وهي هوية جامعة وفعالة ودافعة للعمل.

وهذا هو السبيل للخروج من الاستقطاب ما بين النخبة، فالجماهير حسمت هويتها من خلال صياغة خطاب للهوية يشمل المبادئ والقيم في إطار واسع جامع، وهذه الجماهير تستحق أن تتحقق هويتها الإسلامية العربية في الدستور بجميع مواده -وليس الثانية فقط- وكذا القوانين والسياسات، ولكنه تحقق يجعلها هذه الهوية تجري فيها مجرى الماء في الورد من أجل تحقيق منظومة قيم الحرية والعدالة والكرامة. وهنا يمكن أن تلتقي النخب الإسلامية والاشتراكية والليبرالية على كلمة سواء.

مشروع مقترح للنهضة: شراكة مجتمعية من أجل بناء الوطن في ضوء امتداد ثورة ٢٥ يناير(*)

قامت في مصر ثورة فريدة في منطلقاتها ومنهجها وأهدافها وتوقيتها وإنجازاتها وفي مشروعها كله. إنها ليست ثورة تغيير وتطهير وتطوير لوطن وإقليم فحسب، بل هي -كما يبدو من شواهدها الأولى- إذنُ الله سبحانه وتعالى للأمة أن تنهض بعد كبوة، وأن تقدم للعالم النموذج الحضاري الإنساني الذي يحتاجه البشر بشدة.

تُقدم هذه الورقة ملامح أساسية لمشروع لنهضة الأمة في مرحلة ثورة ٢٥ يناير المستمرة والممتدة بإذن الله. نقدمها بين يدي حوار نرجو أن تتسع دوائره وتتسارع حركته وتنشأ عنه رؤى متكاملة ومسارات حركة وبرامج عمل ترشد عمليات شاملة نشيطة مركبة لنهضة الأمة.

نموذج ثورة ٢٥ يناير

من المهم جدًا فهم هذه الثورة؛ منطلقاتها وأهدافها وبنيتها ومنهج عملها، وفقًا لمنطقها لا وفقًا لمنطق نماذج وتجارب التغيير والتطوير الأخرى التي أَلِفناها. فإسقاط نموذج تقليدي على واقع وحدث غير تقليدي يقودنا لا محالة إلى رؤية ونتائج غير صحيحة. فما بعض أبرز ملامح نموذج هذه الثورة الفريدة؟

روافدها

روافد متعددة، سياسية وثقافية واجتماعية ورياضية وفنية، إلخ. تربى من

(*) سبق إعداد هذا المقترح عقد حلقة نقاشية في ٢٦ فبراير ٢٠١١، عرض خلالها م/ إيهاب الفولي رؤية حول العمل التنموي في مصر وكيفية تنظيمه وتفعيله بحضور د.نادية مصطفى – د.سيف الدين عبد الفتاح – د.حسين القزاز وعدد من شباب الباحثين والناشطين، ثم دار حولها نقاش وحوار.

خلالها شباب كثر على المبادرة والروح العملية والعمل في المحيط العام وكسر حواجز الخوف والعجز.

أيديولوجيتها ومرجعيتها

الأيديولوجية رابط فكري وعقدي بين مجموعة قيم أساسية وبين مسارات حركة وبرامج عمل. هذه الثورة اتسمت بأمر شديد التميز والخصوصية؛ حيث إنها تبنت مجموعة قيم إنسانية أساسية (الحرية والعدل والمساواة وما يتصل بها) اعتنقتها وتمثلتها ودافعت عنها في كل مطالبها وحركتها، مع استعداد كامل لاستيعاب كل من يتبنى هذه القيم ويدافع عنها بصرف النظر عن موقعه وبرنامجه المحدد ومواقفه المسبقة. هي بهذا الطرح أسست مرجعية عابرة ومتعدية للأيديولوجيات، مرجعية قيمية فوق أيديولوجية إذا صح التعبير. وهي مرجعية إنسانية مستمدة ومتطابقة مع المرجعية المصرية الدينية العميقة، النافذة فيما وراء تعددية المعتقد والفكر، والمتعايشة والمستوعبة لتلك التعددية طالما انتظمتها في النهاية نفس القيم الإنسانية الأساسية.

منهجية عملها

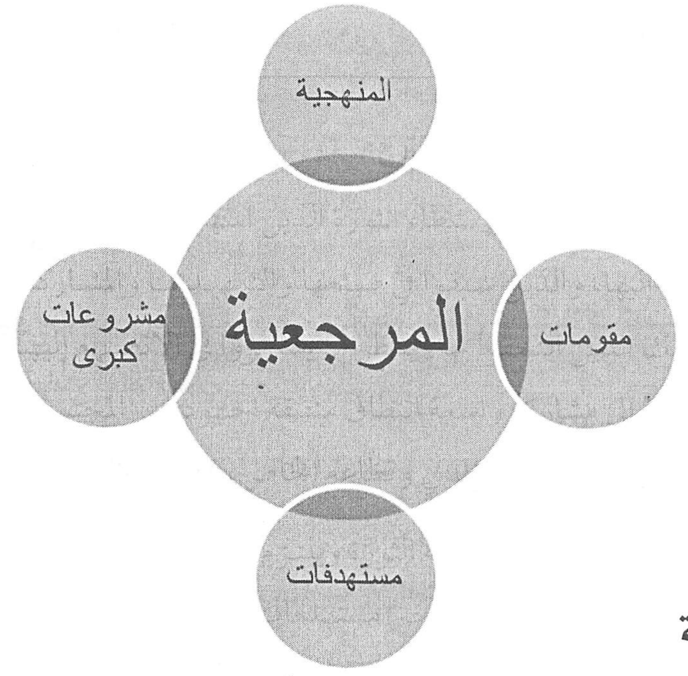
التشكيل والتكوين: عضوية مفتوحة متعددة في تشكيلات تنظيمية متنوعة ومرتبطة ارتباطات فضفاضة.

التكامل: منصات (platforms) للتكامل المبدع، عبارة عن مجالات مشتركة للاتصال والتحاور والتحرك وتبادل الخبرات وإطلاق المبادرات. أفلحت هذه المنصات في التوسيع المضطرد للمشاركين في أنشطة الثورة وتحركاتها، سواء في الميادين أو اللجان أو مبادرات العمل، كما نجحت في تطوير خططهم الميدانية وأساليب عملهم وحركتهم وتحريك مسيرة الثورة كلها بأشكال لم يتوقعها أو يسبقها حتى المشاركين فيها أنفسهم.

ملامح أساسية لمشروع النهضة المقترح

- مشروع يقوده وينفذه نشطاء الثورة الذين أسهموا فيها من خلال الروافد المتعددة المشار إليها، والذين سبقوا في صنعها والتمهيد لها والمشاركة في مراحلها الأولى، وكذلك الذين التحقوا بها وينتظر أن يستمروا في الانضمام إليها في مراحل لاحقة، وصولًا إلى مشاركة واسعة النطاق منسقة الجهود من المجتمع كله بأطيافه وفئاته وقواه، بدولته ومجتمعه المدني وقطاعه الخاص، إلخ.

- مشروع ينطلق من مرجعية الثورة ويلتزم بمنهجيتها المشار إليهما، ويركز على مقومات أساسية للنهضة، ويتخير مستهدفات تحشد الجهود لإنجازها، ويبادر بمشروعات أو مبادرات كبرى لتحقيق هذه المستهدفات، وذلك كالآتي:



مرجعية

التمسك بمرجعية الثورة كما تبدت في أهم لحظاتها، والمشار إليها سابقًا، كمرجع وحكم على كل جوانب الحركة والبناء. والانتباه إلى أن هذه مرجعية مختلفة فلسفيًا بشكل عميق مع مرجعية الحضارة السائدة علمانية التوجه، نحن إذن نبني

نموذجًا حضاريًا جديدًا ومختلفًا.

مقومات

- إطلاق طاقات المجتمع المصري:
  - إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع،
  - وبين شرائح المجتمع (معرفة تعريفات مركبة، ليست تعريفات طبقة مبسطة ومصمتة)،
  - تطوير جذري عاجل في مؤسسات التنشئة الأساسية.
- ترشيد حركة المجتمع:
  - الخطاب والتربية الدينية،
  - الثقافة السياسية والعامة،
  - الاجتهاد في صياغة نماذج قطاعية ووظيفية وفنية مختلفة عن السائد ومتفقة مع مرجعية الثورة وقيمها الأساسية، وبالتالي بناء والترويج لأساليب وأنماط حياة مختلفة،
- حماية واستمرارية الثورة ومشروعها:
  - توسيع نطاقها،
  - تجنب التوسع والانشغال بمساحات الاختلاف،
  - زمام المبادرة والحركة إلى الأمام.

مستهدفات كلية

(معرفة بالخَصِم أو البناء) (نقطة الانطلاق تعريف واختيارات الشباب على

أرض الواقع، مع الترشيد)

- على سبيل المثال: تعامل مع مشكلات مزمنة.
- تحقيق مؤشرات تنموية بالمنظور الإنساني الشامل.

مشروعات أو مبادرات كبرى

(معرفة أيضًا بالخصم أو البناء)

- مثلًا محو الأمية المجتمعية على عدد من الأسس: القراءة والكتابة، الأمية التكنولوجية، أمية المواطنة، إلخ.
- بناء مجتمعات عمرانية إنتاجية متكاملة (يلاحظ أن هذا النوع من المشروعات هو الذي تتجلى فيه ملامح المشروعات والمقومات التنموية الأخرى).

منهجية

- من خلال أشكال تنظيمية منفتحة متعددة العضوية (الأشكال المنظمة لكل جوانب العمل).
- تُبنى وتدار وفقًا للقيم الأساسية للثورة ومرجعيتها.
- وتتشابك من خلال منصات تكامل خلاقة تعمل على تحفيز وتمكين المشاركين في النهضة وتربط بين الأطراف المساهمة في المشروع النهضوي، فتربّط الفكري بالتنفيذي، الجزئي بالكلي، القطاعي بالبنية التحتية، الدولة بالمجتمع المدني بالقطاع الخاص، إلخ.

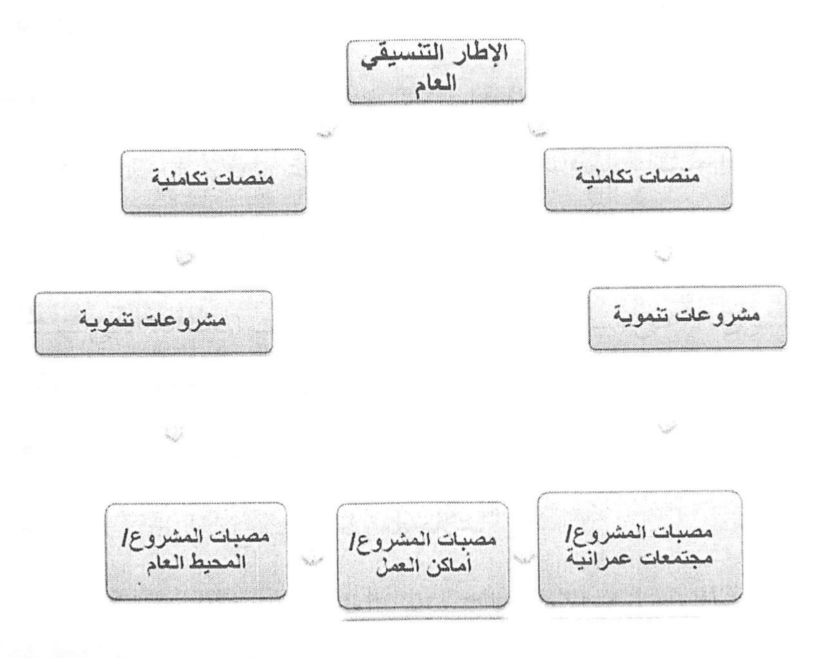
التصميم العام لمشروع النهضة

- نقطة البدء في التفكير هي المصبات الأخيرة لجهود النهضة: أين ستصب

المنصات والمشروعات والبرامج والموارد التي ستحشد لهذا المشروع؟

- الأحياء – القرى – (وبصفة عامة المجتمعات العمرانية بأشكالها ومستوياتها): حيث يعيش الناس،
- أماكن العمل، من هيئات وشركات ومصالح ومشروعات، إلخ: حيث يعمل الناس،
- المحيط العام، الثقافي والسياسي والاجتماعي والحضاري بشكل عام.

- المستوى الأعلى مباشرة هو مستوى المشروعات المحددة التي تستهدف التأثير على تلك الأنواع الثلاثة من المصبات.
- المستوى الأعلى هو مستوى المنصات التكاملية التي تربط وتوجه تلك المشروعات المحددة.
- ثم هناك مستوى الإطار التنسيقي العام لمشروع النهضة كله، والذي تشارك فيه الأطراف الفاعلة في المشروع كله.



الإطار التنسيقي العام

- مطلوب الاجتهاد في شكل وهيكلية وآليات عمل إطار تنسيقي يطلق مشروع النهضة، ويحدد أولوياته، ويشرف على حركته العامة، بحيث تمثل فيه الأطراف الرئيسة من دولة ومجتمع مدني وقطاع خاص، ومن قوى مجتمعية وسياسية متنوعة، ومن قادة للثورة ومساهمين في التنمية من مواقع مختلفة.
- مقترح أن تتسع القاعدة التمثيلية لهذا الإطار، ولكن تنشأ عنه آلية تنسيق وقيادة صغيرة الحجم، فعالة الحركة، واسعة الصلاحيات.
- الشرطان الرئيسيان للمشاركة الفاعلة في هذا الإطار هما:
  - الالتزام بالمرجعية الأساسية للمشروع (وبالتالي فهذه ليست وحدة حزبية أو حكومية أو قطاعية، إلخ، بل هي مظلة وطنية تمثل الوطن وتقود مشروعه النهضوي).
  - المشاركة النشطة الفعالة في واحد أو أكثر من مسارات المشروع النهضوي.
- المهمة الأولى لهذا الإطار التنسيقي هو التحاور بشأن مقومات النهضة ومستهدفاتها الأولية:
  - يمكن أن تكون نقطة البدء فيه هي النقاط العامة المشار إليها عاليه عن إطلاق طاقات المجتمع وترشيد حركته والحفاظ على استمرارية الثورة.

المنصات التكاملية

الأسئلة المفصلية لتصميم المشروع:

- ما المنصات المقترحة؟
- كيف تحصل كل منصة على مدخلاتها؟

- من المساهمين النشطاء؟
- المنصات الفكرية (المؤكدة لمرجعية المشروع) والاستراتيجية
- المنصات الفنية (قطاعية وغيرها)
- المنصات التمويلية

- كيف تتركب المنصة؟
- كيف ترتبط المنصة شبكيًا بمحيطها؟

اقتراح مبدئي بمنهجية لتحديد المنصات المقترحة وأمثلة عليها

حيث إن المنصات التكاملية رابط بين مستهدفات كلية (يتفق عليها في الإطار التنسيقي العام) وبين مشروعات موجهة إلى واحد أو أكثر من المصبات الرئيسية للمشروع، فإن نقطة البداية في تحديدها هي الاجتهاد في التعريف المفصل نوعًا لمعايير إنجاز هذه المستهدفات، مع طرح السؤال: ما الإطار الكفء لإيجاد فضاء مشترك بين العناصر الأساسية المطلوب مساهمتها في تحقيق تلك المعايير للإنجاز؟ على سبيل المثال:

- في إطار المقوِّم العام المتعلق بإعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة: قد يدور واحد من المستهدفات حول تحرير مؤسسات مجتمعية معينة من قبضة الدولة أساسًا وتفويض القائمين عليها والعاملين فيها في توجيه حركتها بالكامل (مثل قطاعي التعليم الجامعي، والأزهر)، فقد يتم تأسيس منصة لكل من قطاعي التعليم الجامعي ومؤسسة الأزهر.
- في إطار المقوم المتعلق بإطلاق طاقات المصريين للمساهمة في التنمية، قد يدور واحد من المستهدفات حول إزالة معوقات الزواج والحفاظ على وتطوير مؤسسة الأسرة، ومن ثم قد نفكر في تأسيس منصة للحفاظ على وتطوير الأسرة المصرية.

- قل مثل ذلك عن أمثلة على منصات لإطلاق ودعم مشروعات في صناعات قاطرة للتنمية، ولمحو الأمية المجتمعية بتعريفها الواسع، إلخ.

يترتب على هذه المنهجية أننا نحتاج إلى العمل على توفير دعم فكري واستراتيجي وفني (في مؤسسات وأطر رأسية) تقوم بتقديم هذا الدعم للمنصات المختلفة.

طبيعة وأدوار وهيكل وإطار قانوني مقترح لبعض المنصات التكاملية

- شركة رأسمال مخاطر لإدارة صناديق الاستثمار تنشئ منصات تكاملية تتيح للجمهور والمجموعات الكبيرة المشاركة في مبادرات الأعمال بأشكالها المختلفة.
- تقوم المنصات التكاملية بتحفيز وتمكين وربط المستخدمين والمستفيدين بالموردين ومقدمي الخدمات.
- تقوم شركة رأس المال المخاطر بإدارة منظومة الأعمال المتكاملة كجزء من خدماتها المهنية المضيفة للقيمة.
- تمثل المنصات بورصات إلكترونية متخصصة يقوم عبرها الجمهور بتبادل الخدمات والمنتجات والمعلومات.
- يتم تأسيس مجموعة من المؤسسات غير الحكومية المقسمة قطاعيًا لتغطية مجالات استراتيجية متعددة.
- تقدم هذه المؤسسات غير الحكومية دعمًا فنيًا وأطرًا عامة لحركة هذه المنصات التكاملية، وذلك على حسب طبيعة هذه المنصات.
- تغطي شركة رأس المال المخاطر مصاريف وأتعاب هذه المؤسسات غير

الحكومية من خلال عوائد أموال تستثمرها هذه الشركة.

أدوار مقترحة لشركة رأس المال المخاطر

- توفير التمويل.
- تأسيس منصات تكاملية.
- اقتراح مبادرات تأسيسية، ومشروعات نموذجية.
- اقتراح أنظمة وآليات.
- عمليات التوعية.
- تيسير التكامل والربط.
- التوجيه والإرشاد.
- تعريف التحديات والطموحات.

شعار المرحلة الحالية من مشروع النهضة: من الثورة إلى البناء

البناء على الكتلة الحرجة التي قامت بالثورة، الحفاظ عليها وعلى طاقة حركتها وتوسيعها بحيث تصبح كتلة حرجة قادرة على إطلاق نهضة شاملة سريعة تقدم نواة المشروع الحضاري الذي ينتظره العالم. على سبيل التوضيح: إذا كانت الكتلة الحرجة للثورة ثلاثة إلى أربعة ملايين مصري انتظم في صفوف الثورة وأصر عليها وما زال مشاركًا في زخمها الأساسي واتجاهات حركتها العامة، فعلينا أن نستهدف الحفاظ على هؤلاء، وتوسيع الدائرة بحيث تصل إلى عشرين مليونًا من المصريين، المندمجين والمصرين على إنجاز عملية بناء وتنمية وإصلاح على نهج هذه الثورة تواصلًا واستلهامًا لنموذجها الفريد.

***

تجديد الانتماء عبر التغيير والبناء(*)

تحرير: أ.ماجدة إبراهيم

أ.مدحت ماهر(**):

مرحبًا بحضراتكم في مركزكم مركز الحضارة للدراسات السياسية، وفي ملتقاكم ملتقى الحضارة الذي نسعى خلاله لتأكيد الصلة البحثية بالواقع الاجتماعي والسياسي للوطن والأمة وفي قلب ذلك أفراد الباحثين والمهتمين بهذا الشأن.

مركز الحضارة كما تعرفون عنه تم تأسيسه منذ حوالي خمسة عشر عامًا، منها شهور أخيرة في عصر الحرية النسبية التي نعيشها الآن منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، وأربعة عشر عامًا في التحضير لها. مركز الحضارة للدراسات السياسية هو أحد المراكز البحثية التي تحاول أن تضع لبنة بسيطة في مشروع نهضة الأمة وإخراجها من كبوتها، ولكن بالطبع في مجال شديد التخصص والخصوصية هو المجال الأكاديمي أو «مجال العلم» (العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، والعلوم السياسية بصفة خاصة) وإن كان أقرب إلى العلمية «المتشوفة» إلى العملية، ومنها إلى العملية المبنية على العلمية؛ ذلك من خلال محاولات دائمة للتأصيل لرؤية كلية إسلامية يمكن أن نتعامل بها مع مجال العلوم الاجتماعية الحديثة التي تدرس الواقع. فمركز الحضارة مؤسسة تجسد جهد جماعة علمية ومدرسة فكرية تؤصل عبر عقود لما يسمى «المنظور الحضاري» للعلوم والدراسات السياسية والاجتماعية، سواء كان المنظور

(*) نص مفرغ ومحرر للقاء عُقد ضمن لقاءات "ملتقى الحضارة" لعام ٢٠١١ بتاريخ: ٢٦/ ١٠/ ٢٠١١.

(**) المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

الحضاري المقارن أو المنظور الحضاري الإسلامي في المواضع التي نرغب في أن نبرز فيها خصوصيتنا الحضارية والثقافية؛ فدائمًا ما نريد أن ننتج أدوات منهجية ومعرفية يمكن للباحثين والدارسين الاستعانة بها في فهم الواقع والدراسة العلمية له.

وفي الفترة الأخيرة -منذ حوالي ست أو سبع سنوات- كنا نتساءل عن مسألة «تفعيل» هذا المنظور على أرض الواقع، وذلك منذ مرحلة مبكرة من عمل هذا المركز. هذا التفعيل بدأت خطاه على مراحل ومنها:

- تأسيس نموذج محاكاة طلابي لمنظمة المؤتمر الإسلامي (MOIC)؛ وكان الهدف الأساسي من تأسيسه هو تفاعل المنظور الحضاري الإسلامي مع الشباب مباشرة من خلاله(١).

- ومن خلال دورات تعقد سنويًا مثل: «دورة التثقيف الحضاري»(٢)، وهي

---

(١) يعقد نموذج محاكاة منظمة المؤتمر الإسلامي (MOIC) نشاطه سنويًا منذ ٢٠٠٦ وحتى الآن داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ويتضمن سلسلة من مواد وأنشطة توعوية وتدريبية للطلاب حول الأمة الإسلامية والعالم الإسلامي وقضاياهم ثم عقد مؤتمر طلابي سنوي يناقش أهم قضايا الأمة والمنظمة. وقد عقد مؤتمره لعام ٢٠١١ في مدينة اسطنبول التركية تحت عنوان: "النموذج الدولي الأول لمنظمة المؤتمر الإسلامي "I-MOIC" (في الفترة من ١٢:١٧ يوليو ٢٠١١) بالتعاون مع مكتب التعاون الإسلامي باسطنبول، الأمر الذي يمثل خطوة متقدمة نحو نشر ونقل خبرة هذا النموذج إلى الدول الأخرى.
وعمومًا تمثل نماذج المحاكاة نشاطًا طلابيًا غير تقليدي يعتمد على ربط الطلبة بواقع المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال تخصصهم ومحاكاتهم لها من حيث هيكلها وطبيعة العمل فيها وآليات اتخاذ القرارات والتعامل مع القضايا المهمة والملحة التي تتعرض لها المنظمة المحددة. يكتسب الطالب في هذا النشاط الطلابي، الذي يتم تحت إشراف أكاديمي، جانبًا مهمًا من مهارات وآليات العمل في تلك المؤسسات. وهو نشاط نشأ في الجامعات الأمريكية. وفي التجربة المصرية، انتقلت خبرته من أروقة الجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى جامعة القاهرة واحتضنته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ ما يقرب من عقد ونصف، وبدأ بمحاكاة المنظمات والمؤسسات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية (كالأمم المتحدة، والجامعة العربية، والبورصة المصرية، ومجلس الشعب المصري، ومنظمة المؤتمر الإسلامي...) وتنامت الخبرات العملية فيه وانتشر منذ سنوات في كليات أخرى وتخصصات أخرى ومنها: نموذج محاكاة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وغيره من نماذج وأمثلة. (المحرر).

(٢) يقوم كل من مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة بتنظيم دورة تثقيفية سنوية للشباب تحت عنوان "التثقيف الحضاري"، عقد منها سبع دورات بدءًا من عام ٢٠٠٥-٢٠١١.

محاولة لتحويل الخطاب العلمي الرصين إلى خطاب فكري وثقافي وتثقيفي عام، إلى جانب دورات تدريبية وتفاعلية أخرى متعددة.

- وكان من ضمن الأنشطة التي بدأت عام ٢٠٠٧: الملتقى الشهري لمركز الحضارة (ملتقى الحضارة)[1]، الذي حاول المركز من خلاله أن يتفاعل مع الواقع على مستويين: مرة أخرى مع شباب الجيل الصاعد الذي يحاول أن يحمل الراية (وبالطبع أنا منهم، وإن كنت الآن أتحدث باسم المركز)، والمستوى الآخر هو التفاعل مع قضايا المجتمع والأمة؛ بحيث نرى كيف يتعامل المنظور الحضاري مع القضايا والمسائل الجارية التي تهم الناس. ولقد خطونا خطوات في هذه المسألة، وكان من أهم فوائدها أنه أصبح للمركز دائرة أخرى أوسع من دائرة الباحثين العاملين فيه والعاملين معه.

عندما اندلعت ثورة ٢٥ يناير شعرنا بإحساس أن هذه الثورة بها الكثير من الملامح الحضارية والنموذج الحضاري الذي كنا نتمناه. ولقد كتبت أستاذتنا الدكتورة نادية مصطفى دراستين مكملتين لبعضهما البعض تحت عنوان «الثورة المصرية نموذجًا»[2] لأنه بالفعل عندما تأملنا فيها بعمق وجدنا أن «نموذج القيم»

---

(١) جاء اللقاء الافتتاحي لملتقى الحضارة تحت عنوان "مسئوليات الباحث الإنسان". وسار الملتقى بعدها على خطة تتضمن مجموعة لقاءات يجمعها خيط ناظم يعكس القضايا التي تحوز اهتمام جمهور الملتقى، حيث جاءت السلسلة الأولى من اللقاءات حول "مداخل فهم المجتمع المصري"، والتي استغرقت خمسة لقاءات متتالية. بينما دارت السلسلة الثانية من لقاءات الملتقى خلال عام ٢٠٠٨ تحت عنوان "العلوم الشرعية والباحث الاجتماعي... مفاهيم وإشكالات" حول العلاقة بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية. في حين احتل حدث "العدوان على غزة ٢٠٠٩" محور اللقائين الأولين لملتقى الحضارة لعام ٢٠٠٩ في إطار الخيط الناظم للملتقى في عام ٢٠٠٩ الذي تناول "واقع الأمة: رؤى وقضايا". ثم جاءت السلسلة الرابعة لملتقى الحضارة تحت عنوان "دوائر الانتماء: التأصيل... والتحديات... والمجالات" التي بدأ تنفيذها من مارس ٢٠١٠ (بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات) لتستمر وتستكمل في ٢٠١١ باللقاء الذي بين أيدينا: تجديد الانتماء عبر التغيير والبناء... من أجل تفعيل الانتماء إلى الوطن والأمة. (المحرر).

(٢) - د.نادية محمود مصطفى: الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا "فهل تؤسس المرحلة الانتقالية لتغيير حضاري؟"، سلسلة الوعي الحضاري (١)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١.

والمخزون الحضاري للأمة» (بقول العلاّمة منى أبو الفضل- رحمها الله) أصبح موجودًا وفاعلًا على الأقل خلال فترة الثورة، وأيضًا فكرة «الجامعية» بمعنى الجمع بين الأشياء التي كانت تبدو متناقضة قبل ذلك، فالمبدأ والمصلحة اجتمعا معًا، وكذا دوائر الانتماء؛ فقُبيل الثورة مباشرةً كان هناك شعور متنامي بالتراجع، وكان من ضمن هذا التراجع: تراجع الإنسان عن الفاعلية أو القدرة على الفاعلية، وتراجعه حتى عن الرغبة في الفاعلية، وأخطر شيء هو تراجع الإنسان عن الرغبة في الفاعلية، وهذا يمكن أن يظهر في مؤشرات ضعف الانتماء. الأمر الذي دفعنا للاعتناء خلال ملتقى الحضارة بمسألة الانتماء وكشف حال الانتماء في الدوائر المتعددة: الدائرة المصرية الوطنية القريبة جدًا إلى النفس، والدائرة العربية، والدائرة الإفريقية، والدائرة الإسلامية، والدائرة العالمية والإنسانية.

كل ذلك ضمن رؤيتنا العامة في المنظور الحضاري ومدرسته الواسعة التي ترى دوائر الانتماء كدوائر متحاضنة، وأن الانتماء يصنع تنمية، لكن اتضح أيضًا أن التنمية تصنع الانتماء؛ لأن انعدام التنمية يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الانتماء، فالمسألة مركبة بين الانتماء والتنمية: ما بين إحساس أن بلدي ينمو وإحساسي بأنني أنتمي إليه. ومن هنا، قررنا أن يكون لقاؤنا اليوم تكملة لهذا المعنى، ولكن مع مراعاة السياق الذي نعيش فيه الآن وهو: عملية إعادة بناء مصر دولة ومجتمعًا، فاختارت أ.سُمية عبدالمحسن (الباحث المسئول عن ملف ملتقى الحضارة بالمركز) هذا العنوان، وهو تجديد الانتماء عبر التغيير والبناء، فالانتماء ليس فكرة يمكن أن تُنقل بالكلمات فقط، ولكن من أهم عوامل تأسيسها وتأكيدها وإنعاشها أن يشارك

- د.نادية محمود مصطفى: الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (٢) "مرحلة ما بعد الاستفتاء: تداعيات الاستقطاب العلماني -الإسلامي على التغيير الحضاري"، سلسلة الوعي الحضاري (٣)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١.
- ويجري الإعداد للجزء الثالث من الكتاب.

الإنسان في إعادة بناء مجتمعه ووطنه وأمته، فعندما يشارك ويبني شيئًا بالطبع سيعز عليه أن ينهدم هذا الشيء فيما بعد، وهذه المَعَزّة هي التي نطلق عليها «الانتماء».

وعليه، قرر فريق ملتقى الحضارة أن يعرض مجموعةً من التجارب التي تجدد الانتماء فيها من خلال التجربة العملية بالمشاركة والبناء، وما أكثر التجارب والمبادرات الفعّالة الآن في بر مصر. وإن كان «الغبش السياسي» خلال المرحلة الانتقالية يُغيم عليها، لكنها موجودة ومع الوقت سيكون لها تأثير في أرض الواقع، وقد اخترنا منها ثلاث تجارب:

- **تجربة من التجارب المتعلقة بالمكان؛ التي جعلت الناس تُفعّل وتزيد من انتمائها للمكان، فاخترنا أحد خبرات وتجارب اللجان الشعبية ودورها في التنمية المجتمعية: خبرة اللجان الشعبية بصفط اللبن.** حيث اللجان الشعبية بمفهومها التنموي ودورها التوعوي وليس الاقتصار على دورها الأمني فقط، وهو المعنى الأقرب لمفهوم «العمل المحلي» الذي يجعل الإنسان ينتمي إلى محل ومكان معين. يستعرض لنا هذا النموذج اليوم كل من: محدثكم (مدحت ماهر) وأ.ماجدة إبراهيم التي ستعرض تجربتها في تكوين لجان شعبية نسائية، خاصة في ظل اعتراضات وقيود كثيرة وكيف تُحَل هذه القيود ويعاد صناعة الانتماء فيها؟

- **تجربة من التجارب المتعلقة بالزمان؛ فاخترنا أحد خبرات وتجارب توثيق الثورة المصرية:** مبادرة «وثّق» بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والتي تهدف إلى حفظ ذاكرة الإنسان والوطن وتخلق انتماء بين الأجيال أو الطبقات العمرية المختلفة. وتعرض لنا التجربة اليوم أ.نسيبة أشرف.

- **وهناك تجربة الانتماء فيها لا يكون للمكان أو الزمان بقدر ما هو الانتماء للإنسان: فاخترنا أحد الخبرات والتجارب الإغاثية: تجربة مشاركة نموذج محاكاة منظمة المؤتمر الإسلامي (MOIC) في المشاركة في العمل الإغاثي الخاص**

بالصومال، التي تعكس كيف يتحرك إنسان عندما يشعر بأن إنسانية إنسان آخر إما مهدورة وإما ستضيع تمامًا بالرغم من المسافة المكانية وربما المسافة الفكرية والانتمائية التي قد تفصل بينهما فيجمعهما الإنساني المشترك. وكان من المفترض أن يتواجد معنا لعرضها اليوم أحد ممثلي MOIC وهو أ.أيمن إيهاب، لكن لظروف خاصة به اعتذر في اللحظات الأخيرة قبيل اللقاء.

أبدأ معكم باستعراض التجربة والنموذج الأول:

✍ الانتماء بالتنمية والبناء: تجربة نموذج من اللجان الشعبية ودورها في التنمية المجتمعية:

بصفتي أعمل في لجان شعبية تنموية وتوعوية بدأت مبكرًا بمجرد التنحي في فبراير ٢٠١١، وحاولت أن أُعد دراسة عن اللجان الشعبية عبر بر مصر كله، سواء من خلال اللقاءات مع ناس لكن كان معظمهم في محافظتي: الجيزة والقاهرة، أو أن أتابع الأخبار عبر الصحف عن اللجان الشعبية في مناطق مثل: الشيخ زويد، إدفو، المحلة، الإسكندرية، وقد خلصت إلى:

لفظ اللجان الشعبية لم يكن شائعًا في مصر خلال الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير، ولكنه وُجد وثبت (فجأة)، ولم يناقش أحد تسميتها: هل هي لجان أم فرق أم وحدات؟ وهل وصف شعبية حقيقي أم هي ليست شعبية؟ ففي وقت العمل لا تقف الناس عند الكلمات.

لكن هذه الكلمة (اللجان الشعبية) كانت موجودة في الفكر الاشتراكي، وكان النظام الليبي قد احتفظ بها بشكل كبير، وكذا فعلت بعض النظم التي لا تزال تُبقي على جزء من الاشتراكية، فوجدت في دول شرق أوربا والدول اللاتينية وغيرها.

في الحالة المصرية، كلمة اللجان الشعبية نشأت ليلة ٢٨ يناير٢٠١١ مع وجود الانفلات الأمني الذي حدث نتيجة انسحاب الشرطة إبان الثورة، فظهرت اللجان

الشعبية التأمينية التي يقول لسان حالها: إذا غابت الدولة فالمجتمع يمكن أن يقوم بهذه الوظيفة التي غابت؛ فالدولة لم تسقط كلها ولم تقف كل وظائفها وإنما حدث لها نوع من الصدمة، لكن هذه الوظيفة الضرورية والمهمة (الأمن) خرج لها المجتمع حتى يسد هذه الثغرة فكان ذلك بداية دور اللجان الشعبية*. لا تزال كلمة اللجان الشعبية عالقة في أذهان الكثير من الناس كشيء جيد، وإن أصبحت تستثير حفيظة بعض الناس في كثير من المواقع، لكن الجميل أن الكثير من هذه اللجان بمجرد أن بدأت أجهزة الأمن تعود مرة ثانية حوّلت اللجان الشعبية اتجاهها وثبتت أقدامها في القيام بوظائف أخرى تسد بها وظائف الدولة الغائبة. لكن الحقيقة أن نظرة أعمق لمسألة اللجان الشعبية تعبر عن أن مصر في مرحلة إعادة تأسيس وإعادة بناء وأنها قابلة لذلك، وأن مسألة اللجان الشعبية خلال الأشهر الثمانية الماضية تعبر عن أن العلاقة بين المجتمع والدولة قابلة لإعادة التأسيس.

ماذا يعني ذلك؟ كيف كان شكل وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير؟ فالفترة الماضية (ويمكن القول إنها مائتي عام منذ نشأة الدولة القومية الحديثة في مصر وليس فترة مبارك فقط) تغوّلت الدولة القومية جدًا واحتكرت كل الوظائف العامة. فالدولة احتكرت كل وظائف المجال العام، فحتى التنظيف أمام المنازل صارت الدولة هي التي تنظم هذه المسألة، كل صغيرة وكبيرة خارج بيت الإنسان (مجاله الخاص) أصبحت تنظمها الدولة، فتحول المواطن إلى «عميل» عند الدولة؛ فالدولة هي محتكرة الوظيفة وتحولها أحيانًا إلى سلطة وليس خدمة، والمواطن وفق هذا المنطق يصبح «عميلًا»/ «زبونًا» يتلقى الخدمة بكيفيات

* تجربة اللجان الشعبية التي تظهر عفويًا من المجتمع خلال الفراغ الأمني إثر انسحاب قوات الأمن التابعة للنظام الحاكم إبان الثورة تجربة تكررت في عدة خبرات ثورية قبل تجربة ثورة يناير ٢٠١١ في مصر مثل: بعض دول أوربا الشرقية، وكذا في الثورة التونسية ٢٠١١. هذا وإن ظل للتجربة المصرية تمايزاتها عن التجارب الأخرى في بعدها التكافلي الكبير ثم تحول بعضها للدور التنموي والمجتمعي. (المحرر).

وضمن عقود غالبًا ما تكون عقود «إذعانية».

في هذه الحالة، ومع وجود استبداد سياسي، أدى ذلك إلى ما يمكن تسميته «استقالة المجتمع» حتى تم عمل ثلاثية: انعدام الفعالية - وانعدام رغبة في الفعالية - وانعدام القدرة على الفعالية: فليس هناك فعالية في المجال العام لأفراد المجتمع وتكويناته، ثم بعد فترة لا تتوافر القدرة على هذه الفعالية نظرًا لعدم ممارستها لفترة طويلة، وبعد فترة لم يعد هناك رغبة في الفعالية، فلا ممارسة ولا قدرة ولا رغبة بل أصبح هناك أيضًا غياب لشيء يسمى «المجتمع» عن أن يكون له وجود في المجال العام حتى ولو كان شكليًا، أصبح القادر الوحيد والفاعل والراغب الوحيد -وإن كان أحيانًا لا يفعل شيئًا في المجال العام ويتركه في حالة فراغ- هو الدولة. هذا الأمر لم يكن موجودًا في النموذج الحضاري الإسلامي، وأنا دائمًا أضرب مثالًا غريبًا: عندما جاءت حملة نابليون، ففي لحظة من لحظات الزمن ذهبت الدولة ولم يبق في مصر إلا المجتمع؛ فاللذين كانوا يمارسون الإدارة والحماية والتأمين في الدولة في ذلك الوقت كانوا هم المماليك والعثمانيون. حيث كان في مصر حينها مجتمع قوي الذي أصبح (بعد سقوط الدولة على يد الحملة الفرنسية) ووجهًا لوجه مع أقوى رجل في العالم وقتها بمعنى الكلمة (وهو نابليون)؛ حيث إنه سبَّبَ أضرارًا في كثير من النظم الأوربية وكان محتلًا لكثير من الدول كاملة وأجزاء من دول أخرى، فاحتل كل أسبانيا وكل هولندا وكل بلجيكا وأجزاء من بولندا، وأجزاء من شمال إيطاليا، فاستطاع السيطرة على كل المنطقة المحيطة به. في المقابل، فإنه حين يأتي على دولة (في هذا الوقت) متخلفة ماديًا وتقنيًا مثل مصر فإذا به لا يستطيع أن يمكث بها عدة أشهر، واضطر أن يهرب متخفيًا، وإذا بقائد الحملة الذي خلفه (كليبر) يُقتل، والثالث (مينو) يضطر أن يُسلم... فما جبروت هذا المجتمع والشعب الذي جعل الحملة الفرنسية لا تستطيع أن تُكمل ستة وثلاثين شهرًا، وهذا لابد أن يكون له

تفسير عقلاني واضح وهو أن المجتمع كان مُتعافيًا؛ فكان هناك ما يُسمى بـ«الشريحة الوسطى» أو قطاع أوسط بين الدولة والمجتمع، وبمجرد سقوط الدولة شرعت هذه الشريحة في العمل، فالعلماء وكبار شيوخ الطرق الصوفية وشيوخ الصناعات والحرف استطاعوا أن يشعلوا ثورتين خلال عدة أشهر (ثورة القاهرة الأولى وثورة القاهرة الثانية)، وكانتا ثورتين مسلحتين ضد الحملة الفرنسية، واستطاعوا أن يكبدوا الحملة أكبر خسائر، وبعد رحيل الحملة استطاعوا أن يختاروا واليًا جديدًا من اختيارهم (محمد علي باشا).

فما فعلته الدولة الحديثة (التي أسسها محمد علي) هي أنها أزالت هذه الشريحة وأضعفت المجتمع مقابل تغول الدولة عليه(١). وما يمكن أن تفعله اللجان الشعبية أو أمثالها من مبادرات وتحركات مجتمعية- وليس اللجان الشعبية بحد ذاتها، بل كل الطبقات المجتمعية الصاعدة- هو أن تقود المجتمع أو أن تكون وصلة بين الدولة والمجتمع فتعيد المساحات التي سبق وأن انتقصتها الدولة من المجتمع ومنعته من أن يمارس فيها فعل أو نشاط عام ما، وأن تكون بعد ذلك ممثلة لهذا المجتمع؛ بمعنى أن تقبل أو ترفض تصرفات من الدولة في الشأن العام: فتمنع ما من شأنه أن يضر بالمجتمع كاتخاذ الدولة سياسات أو قرارات تضر بالأراضي الزراعية أو تضر بصحة الناس كمصانع الأسمنت التي كانت تنشئها الدولة سابقًا في غياب دور المجتمع

---

(١) حول بيان أكثر تفصيلًا لتأثير نشأة الدولة الحديثة في مصر (على يد محمد علي ١٨٠٥) على علاقة الدولة بالمجتمع وإضعاف قوى المجتمع لصالح تغول الدولة وتحكمها في المجتمع واستلابها وظائفه، الأمر الذي أدى مع الوقت لإضعاف الدولة والمجتمع معًا، راجع: د.نصر محمد عارف، إشكالية الطرح السياسي للإسلام، على الرابط:
http://www.alrashad.org/issues/08/08-Arif.htm
ويطرح المقال مداخل للحلول تعيد للمجتمع قوته منها: تهميش السلطة ذهنيًا وثقافيًا، وتقوية الفعل الاجتماعي الطّوعي والتطوّعي من خلال التركيز على الأفعال الطوعية البسيطة، وإعادة التفكير في بناء المؤسسات التي تخدم المجتمع بعيدًا عن الدولة (مثل إعادة التفكير في بناء الأوقاف). وعليه، يمكن اعتبار اللجان الشعبية بأدوارها المجتمعية ما بعد الثورة أحد مداخل إعادة المجتمع لأدواره التي دعا لها د.نصر عارف في المقال سابق الذكر، (المحرر).

فكانت الدولة تفعل ما تشاء سواء من نفع أو مضرة ولا معقب لأمرها. وهنا يمكننا النظر للجان الشعبية من هذه الزاوية، ففي لحظة غياب الدولة سارعت هذه اللجان إلى هذه المساحة التي فرغت وحاولت بشكل من الأشكال أن تملأ هذا الفراغ عن طريق أعمال تبدو في أولها رمزية، لكن هي استعدادات لأعمال أخرى.

من حيث التنظيم، تشكلت داخل اللجان الشعبية لجان شعبية فرعية متعددة: لجان شعبية توعوية مهمتها أن توعي الناس، ولجان شعبية تواصلية مهمتها أن تضغط بما تملكه من زخم شعبي أو ثقة الناس فيها على الجهات الإدارية حتى تمكّنها وتبدأ تُفعّل ذلك في خدمة قضايا معينة أو التعامل مع مشكلات ملحة مثل: إزالة القمامة، أو إزالة الإشغالات في أماكن، أو أن تنشر الأمن في أماكن معينة لحماية الناس ضد البلطجية، وتوجد لجان شعبية فرعية مهامها تنفيذية: تقوم بأعمال على قدر وسعها وتطلب من الدولة أن تضطلع بدورها فيما لا تستطيعه اللجان...

إذن اللجان الشعبية بأدوارها المجتمعية هدفها الأساسي، خاصة بعد تطور فلسفة اللجان الشعبية (كما رأيتها في كثير من التجارب في مصر)، لم يكن أن تحل محل الدولة في تقديم الخدمات، وإنما هدفها الأساسي هو أن تُجرِّئ الناس على العمل والفعل العام، فإذا استطاعوا مع الوقت أن يستغلوا فترة ضعف الدولة خلال المرحلة الانتقالية بتقوية المجتمع بأن يُشعِروا الناس بأن هذه الأرض ملكهم وأن لهم الحق في أن يُفعِّلوا كل ما فيه خير ومنفعة عامة وليس عليه خلاف بين الناس، تستطيع بعد ذلك أن تستعيد الوظائف التي كان المجتمع منوطًا بها. فهل سيمكن لمصر أن تقدم في وقت ليس بقصير نموذجًا لمجتمع فاعل يمتلك مساحات معينة ويعيد صناعة أدوات تطوعية وتجميعية بالوقت والمال والأفكار؟ وأن يجتمع مجموعة من الناشطين مجتمعيًا خاصة الشباب من مختلف الخلفيات والتخصصات والتوجهات الفكرية والحزبية وكذلك من غير المُسيّسين لتكوين تجمع أو حركة

مجتمعية غير جهوية (أي غير تابعة لحزب أو جماعة أو اتجاه فكري أو سياسي محدد أو واحد) هدفها الأساسي خدمة البلد والمجتمع والتعبير عن الناس؟ وبذا تصبح اللجان الشعبية فسيفساء ضخمة تعكس تنوع المجتمع.

ولكن هذه الحركة المجتمعية المتمثلة في اللجان الشعبية ليس مطلوب فيها بالضرورة الأخذ بفكرة التمثيل (Representation)؛ التي هي من «أساطير العصر»؛ حيث أصبح من الشائع أنه لكي تفعل الخير فلابد وأن يتم انتخابك، بينما نجد أن خدمة المجتمع وفعل الخير لا يحتاج بالضرورة إلى تمثيل؛ فمساحة الخير لا تتعارض، فالرسول (صلى الله عليه وسلم) له حديث في صحيح البخاري ورد فيه قوله: «إن الخير لا يأتي إلا بالخير».

أما أخطر شيء في تنظيم اللجان الشعبية هو محاولات إدخالها في قوالب الدولة، بأن تأخذ اعتمادًا أو تصديقًا من الدولة على وجودها أو أن تتحول لمؤسسة تابعة للدولة؛ وهذه المعاني ستجعل اللجان الشعبية أقرب للمجالس المحلية، والمجالس المحلية على قدر كونها مطلوبة، لكنها ليست بالضرورة تنموية أو توعوية بل هي (أي المجالس المحلية) تمثيلية، وقضية التمثيل هذه عليها إشكاليات، فهي تأخذ مجموعة من الوظائف وتمثل مرآة للأجهزة التنفيذية، فهذه ليست اللجان الشعبية، ليست الطبقة الوسيطة المجتمعية التي تعيد إنهاض المجتمع وتُعيده للفعل على الأرض مرة أخرى.

لكن هناك محاولات أخرى لتنظيم اللجان الشعبية من خلال تكوين ائتلافات يتم تجربتها في بعض المحافظات من أجل تعميمها على القطر المصري. عندما ظهرت فكرة الائتلافات الخاصة باللجان الشعبية قادها بعض ممن نشطوا داخل اللجان في بعض المناطق؛ بينما حاول بعض من فلول الحزب الوطني المنحل الدخول فيها والسيطرة عليها، وحاولوا السعي للتعامل مع الدولة مباشرة: مع

وزارة التنمية الإدارية، ومع وزارة التضامن الاجتماعي، وأحيانًا مع وزارة الداخلية من أجل أخذ توثيقات وبالتالي يستطيعون أن يفرضوا سيطرتهم عليها، لكن على سبيل المثال: في محافظة الجيزة أُجهضت هذه المحاولة للسيطرة على اللجان الشعبية من قِبل فلول الحزب الوطني، وهناك توثيق لهذه المحاولة وللجهات التي قامت بها وكيف تم الخلاص منها بشكل من الأشكال وإعادة الأمور لنصاب معين.

التجربة الخاصة باللجان الشعبية مشكلتها الأساسية لم تعد الدولة وإنما مشكلتها الأساسية أصبحت الناس وهذا ما أتحدث عنه؛ فمسألة الانتماء معرضة لمشاكل ضخمة منذ زمن طويل؛ فالناس إلى الآن لا تشعر بأن هذا المكان (البلد الذي ولدوا وعاشوا فيه) هو ملك لهم وأنه ينبغي أن يحافظوا عليه وأن يعملوا على ما فيه تنميته؛ فلا يزال ما كرّسه النظام السابق وما كرّسته الدولة الحديثة في وجدان الناس بأنهم «زبائن» على الدولة و«زبائن» على المجال العام لا تزال راسخة في الأذهان وتحتاج إلى وقت حتى يستطيع الناس أن يعتادوا عودة مساحات فعلهم المجتمعي من جديد ويدافعوا عن هذه المساحات. شكرًا وجزاكم الله خيرًا.

أ.ماجدة إبراهيم(*):

استكمالًا لاستعراضنا نموذج من ظاهرة اللجان الشعبية ودورها في بناء وتدعيم الانتماء لدي من خلال الدور التنموي والمجتمعي، يمكنني السير على نفس مسار مداخلة أ.مدحت ماهر في هذا الصدد على محورين غير منفصلين: المحور الأول الخاص بالتأسيس النظري لظاهرة ومفهوم اللجان الشعبية، والمحور الثاني استعراض خبرة ودور النساء في نموذج اللجان الشعبية في قرية صفط اللبن (التي أنتمي إليها) في تعزيز الانتماء بالتنمية والبناء وما يواجهها من مشكلات.

(*) باحثة في العلوم السياسية.

أولاً: بالنسبة للتأسيس النظري لظاهرة ومفهوم اللجان الشعبية، أؤكد على ما فصّل فيه أ.مدحت ماهر من تحليل تاريخي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المصري في العصر الحديث؛ فكما تعلمنا في العلوم السياسية، أن اقتراب دراسة أو تحليل علاقة الدولة بالمجتمع يشير إلى أن أكثر أنماط علاقة الدولة بالمجتمع سلبية هو نمط المجتمع الضعيف مقابل دولة ضعيفة تستضعف المجتمع وتتغول عليه، بينما أكثرها نفعًا هو نمط المجتمع القوي مقابل دولة ضعيفة التي تلعب دور الدولة الراعية للمصلحة العامة. وتشير التجارب التاريخية للنظم السياسية إلى أنه من أفضل نماذج الدول في علاقتها بالمجتمع تلك التي تمارس أدوارها في حدود لا تتقاطع بالضرورة مع حياة الأفراد إلا في نقاط محدودة على فترات زمنية متباعدة كمثل علاقة الدولة بالمجتمع في الخبرة التاريخية للدولة الإسلامية[1].

وعليه، فظاهرة اللجان الشعبية التي ظهرت في فترة زمنية فارقة في عمر المجتمع المصري؛ حيث بدا المجتمع يعيد تأسيس علاقته بدولته بعد ثورة شعبية من خلال استعادة المجتمع قوته في مقابل الدولة (بعد عقود تغوّلت خلالها الدولة على المجتمع رغم كونها دولة ضعيفة)، وبالتالي يمكننا اعتبار اللجان الشعبية بدورها المجتمعي والتنموي -في الحالة المصرية خاصة- وسيلة وفرصة لاستعادة المجتمع قوته في مواجهة الدولة وعودة النصاب الإيجابي لهذه العلاقة.

وبالنسبة للتأسيس النظري لمفهوم اللجان الشعبية، فأظن أن محوره البعد

(١) راجع في هذا الصدد كلًا من:
- د.نصر محمد عارف، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، في: معتز الخطيب (محرر)، مأزق الدولة بين الإسلاميين والليبراليين، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠.
- وحول علاقة الدولة بالمجتمع بين الخبرة التاريخية الإسلامية التي كان سلطان الدولة فيها يعطي حرية واسعة لحركة المجتمع وتفاعلاته حتى ولو كانت دولة مستبدة، بينما في خبرة الدولة القومية الحديثة مع منطقها الشمولي واتساع جهازها البيروقراطي صارت تقيد دور المجتمع، راجع ذلك في إطار استعراض د.عبدالله العروي لمفهوم الحرية في التاريخ العربي والإسلامي في: د.عبدالله العروي، مفهوم الحرية، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط٥، ١٩٩٣. (المحرر).

الخاص بتحول بنية المفهوم من الدلالات والخبرات الاشتراكية وحتى خبرات المقاومة الشعبية للاحتلال (كالحالة الفلسطينية مثلًا) إلى دلالات الخبرة المصرية بعد ثورة يناير والتي يرتبط فيها مفهوم اللجان الشعبية بمفاهيم عدة يمكن اعتبارها شبكة علاقات المفهوم التي يمكننا من خلالها تلمس ثراء وعمق ما تحمله التجربة المصرية لهذا المفهوم بما يجعله أشبه بمفهوم منظومي يحوي داخله عددًا من المفاهيم المهمة. من هذه المفاهيم التي يمكن مقاربتها لمفهوم اللجان الشعبية بهذا المعنى (من وجهة نظري المتواضعة كباحثة): مفهوم التطوع بمعناه الواسع وليس مجرد العمل الخيري، مفهوم الخدمة العامة، ولعل أكثر المفاهيم ارتباطًا بالدور المجتمعي والتنموي للجان الشعبية ودورها في تعزيز مفهوم الانتماء -من وجهة نظري- هو مفهوم رأس المال الاجتماعي؛ فاللجان الشعبية تعيد بناء هذا المفهوم في المجتمع المصري من خلال عدة عوامل من أهمها عامل الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع المحدد، ومن جانب آخر تصب في تعزيز تلك الثقة المتبادلة بين أفراد وفئات المجتمع، ولعل اللجان الشعبية بصفط اللبن كنموذج تحقق داخل قرية يتمتع أهلها برصيد كبير من الثقة فيما بينهم البعض (كحال أغلب القرى المصرية) قد أسهم بشكل كبير في نجاح هذا النموذج.

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على أن مبادرة اللجان الشعبية النسائية بعيدة عن المفهوم الشائع حول «تمكين المرأة» بما يحمله الأخير من مضامين ودلالات التمييز والقهر ضد المرأة أو صراعها مع الرجل. ولكن يمكن بشكل ما مقاربة تجربة اللجان الشعبية في مجملها باعتبارها مبادرة وحركة مجتمعية لتمكين المجتمع ككل والنساء كجزء منه.

بالنسبة لدور اللجان الشعبية في تنمية المجتمع وتعزيز انتماء أفراده له، فإن ما أستعرضه اليوم هو تجربة تكوين وعمل لجنة شعبية نسائية (خبرة نموذج قرية صفط اللبن).

وأود أن أركز هنا على ما ذكره أ.مدحت أثناء حديثه قبل قليل حول فكرة «استرداد دور وفعالية المجتمع»؛ إن أي مجتمع لكي يسترد دوره بالطبع لا يستطيع أن يسترد دوره بعمل الرجال فقط دون أن تشارك النساء في هذا العمل، وهذا ليس مجرد كلام من قبيل الشعارات وإنما هذا هو الواقع. فالنساء لسن فقط نصف المجتمع كما يقال، وإنما هن المسئولات عن كثير مما يخص حياة النصف الآخر، بل هن مسئولات عن قطاع ثالث مهم جدًا لكن لا يُنظر إليه بشكل مباشر وهو الأطفال، فالمرأة بالأساس هي التي تغرس قيمة الدور في الأطفال، وعندما يكون لها دور فعال في محيطها المجتمعي فستنقل ذلك بشكل أو بآخر لأولادها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز فيهم الشعور بالانتماء لهذا الوطن والسعي الحثيث لتنميته من جهة، والفخر بالانتماء لوطن يتكاتف ويتكافل أفراده رجالًا ونساءً (كلٌ حسب طبيعة دوره ومساحات فعله) من أجل تنميته من جهة أخرى.

فكرة دور النساء في اللجان الشعبية لم تنطلق من أن النساء ينزلن للعمل جنبًا إلى جنب تناطحًا أو ندية مع الرجال، بل أن تعمل النساء مع النساء وفيما تستطيع المرأة فعله تجاه قضايا المجتمع وبالأخص قضاياها هي، والتي بالتأكيد لن يستطيع الرجال الفعالية فيها.

ولا تنادي الفكرة بأن النساء كلهن يصبحن ناشطات بالمعنى المتعارف عليه، أو أن الفتاة أو السيدة المشاركة في اللجنة النسائية لابد وأن تكون متفرغة أو شيء من هذا القبيل، لكن الفكرة هي أن يتوافر لدى النساء الوعي بأنهن جزء من المجتمع الذي يسترد دوره وأن عليها واجب تجاهه حتى وإن كانت تُواجَه بالكثير من المتطلبات والمشاكل والأعباء، بل والقيود على حركتها ومشاركتها المجتمعية في مثل نموذج للجان الشعبية، خاصة وأننا نتحدث عن نموذج أو تجربة قروية لها تقاليد وأعراف يجب على المرأة (فتاة كانت أو سيدة) أن تلتزم بها.

وعليه، فهذه التجربة تشتمل على محورين مهمين: أولهما الصعوبات والإشكاليات التي تكتنف دور المرأة في لجنة شعبية داخل قرية، وثانيهما كيف تم مواجهة ذلك وسبل التغلب عليه كخصوصية وميزة نسبية للخبرة البسيطة للنساء في هذه التجربة.

أولًا: بالنسبة لخصوصية عمل اللجنة الشعبية النسائية بصفط اللبن:

أشير أولًا لبعض خصوصية تجربة اللجنة الشعبية في صفط اللبن عامة وليس فقط اللجنة النسائية كحالة دراسة:

- نحن (أ.مدحت وأنا) نتحدث عن تجربة (بلدتنا) التي ولدنا ونعيش فيها، فهي بالنسبة لنا تجربة حية عايشناها ومستمرون فيها ولسنا مجرد باحثين ندرسها من خارجها.

- إن الطبيعة الريفية لقرية صفط اللبن قد أسهمت في تعزيز روح الجماعية والتجميعية في نشأة واستمرار عمل اللجنة الشعبية فيها رغم التحديات والمعوقات.

- أنها تعتبر من أنجح التجارب في اللجان الشعبية؛ حيث تجمع في تكوينها طيفًا منوعًا من مختلف الخلفيات والتوجهات والمستويات الفكرية والتعليمية، بينما نجد أغلب النماذج الناجحة للجان الشعبية في مصر أو على الأقل في محافظة الجيزة قد احتكر العمل بها أصحاب توجه أو انتماء أيدلوجي أو حتى سياسي واحد (فعلى سبيل المثال تتولى الدعوة السلفية جميع فعاليات اللجنة الشعبية في منطقة مثل العمرانية الغربية، ويتولى الإخوان المسلمون فعاليات اللجنة الشعبية في مناطق مثل قرية ناهيا ومنطقة بولاق الدكرور). وذلك إن عبر عن شيء فيعبر عن طبيعة الشرائح الفاعلة والأكثر قدرة على التنظيم والحركة في محيطها الاجتماعي في كل منطقة. وليس من شأنه أبدًا الانتقاص من صفة التنوع في المرجعيات والخلفيات في

اللجان الشعبية.

وإذا نظرنا حتى للحالة النسائية سنجد أنه ينطبق عليها ذات الأمر، لماذا؟ لأنه أولًا: فكرة وجود تجربة نسائية في اللجان الشعبية ما زالت ضعيفة الوجود في كثير من المناطق؛ فقد حاولتُ أن أبحث فيها وأن أتواصل مع تجارب النساء في بلدات أو مناطق أخرى خارج بلدتي من مناطق شعبية أو حتى مناطق راقية بالسؤال المباشر وبالبحث على الإنترنت والتواصل من خلال صفحات (Facebook) أو من خلال بعض المواقع الإلكترونية القليلة جدًا لبعض اللجان الشعبية، فوجدت شبه انعدام لدور المرأة أو لفكرة وجود لجنة نسائية إلا في حالات قليلة، وهذا أظنه يمثل تميزًا لتجربتنا في صفط اللبن، فما الذي جعلها موجودة ومستمرة؟ ولقد وجدت في قرية قريبة منا ما يسمى بـ«لجنة المرأة» داخل اللجان الشعبية وبحثت عن دور لهن فوجدت أن الأمر في غالبه مجرد أسماء مكتوبة وحاولت التواصل معهن للسؤال عن دور النساء وما تميزه وسط اللجان الخاصة بالرجال لم أصل إلى نتيجة... ثم علمت بعد وقت من إحدى الناشطات بجماعة الإخوان أنه في بعض الأماكن الشعبية (كمنطقة عابدين بالقاهرة) كان يوجد دور للنساء تحت عنوان اللجان الشعبية لكنهن في الواقع ينتمين لجماعة الإخوان المسلمين ويقمن بنفس ما يقمن به من خلال دورهن المجتمعي كعضوات بجماعة الإخوان قبل الثورة ولكن بدأن بعد الثورة باسم اللجنة الشعبية وسرعان ما ظهرن رسميًا في إطار أمانة المرأة بحزب الحرية والعدالة بعد تأسيسه.

بينما في نموذج صفط اللبن اشتركت معنا عدة أخوات من توجهات مختلفة ومنهن أخوات من جماعة الدعوة السلفية وأخريات من جماعة الإخوان المسلمين (وللحق هن أكثر النساء تنظيمًا وفعالية)، لكن تبقى نشأة اللجنة غير التابعة لتوجه أو جهة أو جماعة واحدة؛ فقد واتتني الفكرة وحاولت التواصل مع نساء وفتيات

القرية لتفعيلها، ثم التقيت بفتيات خطرت لهم نفس المبادرة وسعين لتفعيلها على مستوى آخر، كما سأفصل لاحقًا.

من نقاط الخصوصية والتميز كذلك للجنة النسائية عندنا، أنه في الوقت الذي رفع فيه الرجال شعار الخدمة: «خدمة بلدنا شرف لنا»، رفعت اللجنة النسائية شعارًا مزدوجًا: من قوله تعالى: «وافعلوا الخير لعلكم تفلحون» (من أجل حث القطاعات المختلفة من النساء على الفعل والفعالية)، ومن قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «أدومها وإن قل» (حتى لا يتكاسلن بحجة عدم الفراغ أو عدم القدرة على أداء نشاط مجتمعي ما خارج البيت). فالهدف من وجود لجنة شعبية نسائية ليس دعوة النساء والفتيات للنزول من بيوتهن أو التخلي عن أدوارهن الأسرية داخل البيت؛ بل على العكس الهدف هو: أولًا: مساعدة النساء لأنفسهن على أداء مهامهن وأدوارهن داخل الأسرة، ومن ذلك: التوعية والتثقيف في عدة قضايا ومجالات يتعرضن لها ويحتجن للتعبير عما يواجهنه من صعوبات وتساؤلات خلال أداء أدوارهن الأسرية كالتربية ونحوه، والسعي لإيجاد حلول لمشاكل المجتمع فيما يخص المرأة كمبادرات لتوعية النساء للتعامل مع غلاء الأسعار وطرح أفكار مبتكرة للحد من النزعة الاستهلاكية الشديدة التي تجتاح الأسر المصرية، وكمحاولة عمل مشروع بسيط لامرأة معيلة... ثانيًا: هدف عودة فعالية المرأة في محيطها المجتمعي بما لا يأخذ من رصيد دورها الأسري بل بما يعضده؛ فالفتاة التي لديها فائض وقت مثلًا عليها أن تنزل لتساعد في سد احتياجات مجتمعها المحيط كالمشاركة في محو الأمية أو دروس تقوية مجانية أو دورات مهارية...

وبذلك يكون الدور المجتمعي للجنة الشعبية النسائية يمثل نوعية مختلفة عن الدور المجتمعي للجان الرجال؛ فمنذ قليل حدثتنا أ.مدحت عن الأدوار التنفيذية والخدمية والتوعوية للجان الرجال، والتي يتصدرها من حيث الإنجاز والفعالية

الدور الخدمي. في المقابل نجد اللجنة النسائية وفق الأهداف -السالف توضيحها- ووفق طبيعة ومساحة الحركة الممكنة للمرأة في مجتمع ريفي (وإن كنا نحاول توسعة تلك المساحة فيما لا يخالف حدود الشرع والعرف) نجد دورها ينصب بالأساس على الجانب التوعوي سواء فيما يخص قضايا ومشكلات المرأة في البلدة أو قضايا البلدة التي تُعنَى بها النساء شأنها شأن الرجال كقضية القمامة والتصرف إزاءها؛ فالمرأة لن تستطيع أن تنظف الشوارع، لكن الشوارع لن تصبح نظيفة بغير وعي النساء ومساعدتهن لمجتمعهن ولأنفسهن بأفكار ابتكارية للحد من انتشار القمامة في الشوارع وتربية الأبناء على الحرص على نظافة الشوارع والأماكن العامة.

ثانيًا بالنسبة للصعوبات والإشكاليات التي تواجه عمل اللجنة الشعبية النسائية بصفط اللبن:

تجربتنا نموذج نشأ في بلدة تجمع بين خصائص القرية والمنطقة العشوائية؛ فهي في الأصل قرية تحولت لشبه منطقة عشوائية أي إنها تجمع بين خصائص القرية بخصوصيتها وبقيمها وبطبيعة طبائع الناس فيها وتحركاتهم وكذا طبيعة القيود التي تُفرض على المرأة في هذه القرية، وكذلك خصائص المنطقة العشوائية التي تعاني من مشكلات العشوائيات التي نُقِلَت للقرى مثل: التكدس السكاني، وسوء الخدمات، والفوضى المرورية، وانتشار القمامة على عكس ما كانت عليه القرية من سنوات مضت حيث كانت القمامة مثلًا يُعاد تدوير الجانب الأكبر منها داخل المنازل ذاتها.

وبالتالي، فهذه الطبيعة والخصوصية للمكان (بلدة صفط اللبن) جعل من الحديث مجرد الحديث عن أو طرح فكرة وجود لجنة شعبية نسائية كان من الطبيعي مواجهته باعتراضات كثيرة: وما زال عليَّ في كل مرة أن أبدأ حديثي عن الفكرة ببيان أنها تنطلق من المبدأ النبوي الشريف «**النساء شقائق الرجال**» وأنه كما نحن نؤمن بذلك لابد أيضًا أن نحاول أن نطبقه على الأرض، لكن استمرت المعارضة

والتوجس من الفكرة ليس فقط من كثير من الرجال، وإن كان هناك كثير من الرجال المشجعين للفكرة والمؤمنين بأهمية تَحَمُّل المرأة جانبًا من تنمية مجتمعها خاصة فيما يخص شئونها وقضاياها، وعلى مستوى النساء أنفسهن كان هناك تعارض في الآراء وكثير منهن صرح بعدم وجود أهمية لدور المرأة في هذا الصدد، فبدأت أبحث عن مدخل متسائلة: ما المدخل المتميز الذي أستطيع أن أصل من خلاله إلى النساء؟ ما الذي يجعل النساء يستجبن لهذه المبادرة؟

فبدأت أستقصي شرائح النساء الموجودة في البلدة التي يمكن التعامل معها ليكون خطابي متوافق معهن من جهة وتكون خطة عمل اللجنة مواكبة لاحتياجات وقدرات هؤلاء النساء. وعليه، صنفت النساء اللاتي يمكن أن يتحركن ويشاركن معي أو حتى يستفدن من جهد اللجنة الشعبية النسائية بصفط اللبن ثلاثة أنواع:

- **المرأة الناشطة:** ناشطة هنا ليس بمعنى أنها ناشطة سياسية؛ وإنما ناشطة في مجتمعها سواء مجتمعها الريفي أو المحلي، وهي في الغالب وفق ما يعكسه الواقع في البلدة تعمل بمجال الدعوة ويكون لها خلفية: إما سلفية أو إخوانية (وهذا لا أقصد به شيئًا سلبيًا، وإن كنت أنا لستُ سلفية أو إخوانية) هذا ما لمسته في الواقع بشكل واضح، فالمرأة السلفية أو الإخوانية تقوم بدور مجتمعي -في غالبه دعوي وأحيانًا خيري- أكثر من غيرها فهي منظمة ولديها آليات تنظيم أكثر من غيرها. كما أن لديهن رصيد كبير من الثقة لدى عامة النساء وربات البيوت.

- **الفتيات في المرحلة الثانوية ومرحلة الجامعة:** وهن في الغالب ليس لديهن انتماء سياسي أو فكري محدد، ولكن لديهن حماس وطاقة كبيرة جدًا ورغبة في العمل، لكنهن غير منظمات ومندفعات فلديهن غزارة في الأفكار الحماسية نحو تطوير مجتمعهن، ولكنهن في الغالب ما يقمن بالأعمال قبل أن يكتمل التفكير فيها فيكون هناك أخطاء فيحبطن ويتوقفن عن العمل، لكنهن من أكثر الفئات اللاتي

يدفعن هذه المبادرة وهن اللاتي بدأن بإنشاء مجموعة (group) على شبكة التواصل الاجتماعي (Facebook) أسمينها «بنات صفط اللبن» لتكون أداة تواصل مع بنات جيلهن بالبلدة عبر الإنترنت (وقد أقنعتهن من جانبي بعد ذلك بأن يحولوا اسمها إلى اللجنة الشعبية النسائية بصفط اللبن؛ حتى تكون نوع من التعبير الإعلامي عن اللجنة من جهة، ولاعتبار مضموني آخر أن بعض الصفحات التي تُعَنوَن ببنات تم التعارف على فيس بوك أنها صفحات لبنات يرغبن في المواعدة أو شيء من هذا القبيل وهو أمر بعيد كل البعد عن قصد وواقع هؤلاء الفتيات اللائي أنشأن هذه الصفحة أو المجموعة، وليس أدل على ذلك من كونهن منعن اشتراك أي رجل أو شاب بها). هؤلاء الفتيات بدأن التحرك قبل تواصلي معهن فحاولن النزول لتوعية أطفال المدارس بالثورة وقيمة الانتماء لمصر. ولعل أكبر ميزة فيهن أنهن يتجمعن ويتحركن تجاه تنفيذ فكرة ما حين يؤمنون بها أسرع مني أنا شخصيًا؛ فحماس وروح الشباب الصغير طاقة متدفقة تجعل منهن «دينامو» اللجنة وقلبها النابض، كما أنهن الشريحة التي لديها الوقت والقدرة على العمل إذا ما تم توجيهها وحسن تنظيمها.

- **المهنيات(مُدرسة، طبيبة، موظفة، ...)**: هذه الفئة من النساء والبنات غالبًا ما تُثني على فكرة وجود لجنة شعبية نسائية لكنها لديها من المسئوليات والمشاغل ما يثقل كاهلها فتعتذر عن المشاركة، لكن عنصر الخبرة لديهن والاحتكاك بالمجتمع خارج الأسرة يتوفر لدى كثير منهن مما يزيد من حاجة اللجنة لهن، فلم يكن حلًا سوى المشاركة الموسمية وأحيانًا المشاركة للمرة الواحدة لبعضهن بحسب النشاط الذي يمكننا الاستفادة من جهدها وخبرتها فيه.

- **السيدات العاديات من ربات البيوت**، وبالطبع هن النسبة والشريحة الأوسع، وأغلبهن كثيرات الطلب دون الفعل أو حتى الرغبة في الفعل بما يصل لحد

اللوم أحيانًا، وحتى بعد أن نعرض عليها فكرة اللجنة القائمة على إصلاح بلدنا بأنفسنا وأن نساعد أنفسنا بأنفسنا ونتطوع من أجل بلدنا وتبدأ تُظهِر إعجابها بالفكرة نسألها: ماذا تستطيعين أن تفعلي؟ أو ما أفكارك حتى إذا لم تستطيعي أن تفعلي شيئًا فالمشاركة بالفكرة ذاتها شيء إيجابي، فيكون الرد أريد منكم كذا وأريد منكم كذا، ولماذا لم تفعلوا كذا وكذا؟! فهي في الغالب لا تدرك أنها تستطيع فعل شيء وترى نفسها تحتاج لتلقي الخدمة فقط. علمًا بأن هذه الفئة من النساء مهمة جدًا لأنها الفئة المستهدفة من عمل اللجنة الشعبية النسائية.

ولكي أستمر في المبادرة دون أن أُحبط ومنعًا لهدم الفكرة، فلابد أن أتعامل مع كل هذه الشرائح أو النوعيات كل حسب المدخل اللائق له والذي يدفعه للحركة، فالناشطات أدخل لهن من مدخلها فأدعوها لعمل دعوي لتوعية النساء مع طرح أفكار عملية جديدة عليهن لمزيد من ربط الدعوة بالواقع ومستجداته. مع الاستفادة مما لديها من خبرة تنظيمية فأعطيها الفرصة لممارسة هذه الخبرة التنظيمية وقد يكون لديها توجس من انتماء اللجان الشعبية (بأن تحسبها تكون تابعة للعلمانيين أو تابعة للنظام القديم أو لشخص له طموحات سياسية) فأبدأ في طمأنتها وتزويدها بالمعلومات وأساعدها على العمل من خلال مساحات وأطر جديدة أو ربما أوسع من جمهور خطابها الأساسي وهو النساء المرتادات للمساجد، وبذلك يتم نوع من عودة الدور المجتمعي والتنموي للمسجد.

أما الفتيات، فأستغل حماسهن وأحاول مساعدتهن على تطوير قدرتهن على التنظيم أو التفكير المنظم في أمر ما، حيث أعقد اجتماعات معهن فيبدأن في طرح الأفكار وأبدأ في جمعها وترتيبها ومن خلال العصف الذهني تتطور الفكرة، فكل فكرة مهما كانت ضعيفة فهي فكرة مهمة وبالتأكيد إيجابية وستضيف فتشعر البنت بالتمكين فتستمر معنا ومع الوقت تبدأ تتعود على نظم أفكارها وتحويلها إلى شيء

قابل للتنفيذ. وإن كان التنفيذ نفسه مساحته محدودة بسبب ضعف الإمكانات المادية والبشرية لدينا مقابل ضخامة عدد وحجم المشكلات الخاصة بالنساء في القرية.

أما ربات البيوت العاديات، فيصبحن في غالب الحال متلقيات للخدمة فحسب، لكنني لاحظت أن لهن دورا مهما جدًا، ما هذا الدور؟ أنهن وإن كن مُحبِطات فهن في المقابل داعمات بشكل كبير عندما يشعرن بإنجاز أو خدمة ملموسة تقدمها اللجنة النسائية لهن وبتقدير كبير لحجم الصعوبات التي نواجهها لتفعيل أو تنفيذ أية فكرة إصلاحية أو تنموية بالقرية، فإذا واجهن مشكلات في القيام بنشاط لفترة ما يشعرن بأننا نتجاهلهن ويكُنَّ كتلة تحبيطية هائلة، لكننا نواجه ذلك ببيان ضعف الإمكانيات المتاحة لنا: قلة عدد المشاركات في اللجنة؛ حيث لم نصل عدديًا لأكثر من عشرين متطوعة في اللجنة النسائية في ظل محيط مجتمعي لمنطقة كثافتها السكانية حوالي نصف مليون نسمة تكاد تنعدم فيها الخدمات الحكومية المقدمة فيها.

فنسبيًا العمل التطوعي والتنمية المجتمعية كفكرة جديدة على الناس أكيد يجعل عددنا قليلًا نسبيًا مقارنة بمن لا يشاركون، فلابد أن تتوافر لدي ولدى المشتركات في اللجنة الطاقة وتوقع ذلك على المستوى النفسي؛ حتى لا نُحبط.

الشيء الآخر: أن أقوم بتحويل هؤلاء؛ بمعنى أن أهتم برصد طلباتهن الكثيرة، التي تفتقد لأي فاعلية أو رغبة في الفاعلية، وأبدأ أستجيب لها بوضعها في خطة عمل اللجنة خلال مدة زمنية محددة (ستة أشهر) بوضع أفكار محددة وواضحة يمكن نتفيذها حتى نشعر ونُشعِر النساء بأننا ننجز في أشياء ولو كانت صغيرة، لكن بعد فترة ستبدأ في الشعور بأنه رغم قلة عددنا إلا أننا نستجيب لمشاكل نساء قريتنا، إذن لابد أن أربط نفسي وشغل اللجنة بمشاكل نساء القرية حتى وإن كانت هذه المشاكل من قبيل تكدس القمامة في الشارع ولا أستطيع حل المشكلة بشكل نهائي

لأنها مشكلة هيكلية في المحافظة ككل تتعدى القرية، وهنا تبرز أهمية دور ائتلاف اللجان الشعبية بالمحافظة كقوة يمكنها التعامل مع مثل هذه المشكلات الهيكلية (كالقمامة وأنابيب الغاز)، ولكن يبقى علينا كلجنة نسائية أن نطرح ونفعل أفكارا بسيطة لسيدة المنزل تجاه هذه المشكلات، وبتكاتف وتواصل الجهود ستحل المشاكل وينمو المجتمع بفضل دور أبنائه (رجالًا ونساء) الذين يدفعهم انتماؤهم له لتنميته.

وعن آليات التجميع والتواصل مع السيدات والفتيات، والتي سألتني عنها كثير من الزميلات والمعجبات بالفكرة ومن يرغبن في نقلها لمحيطهم الاجتماعي، فهناك آليات تواصل عديدة كالتوجه للتجمعات النسائية القائمة وعرض الفكرة والدعوة للمشاركة فيها مثل: المساجد، مراكز ومعاهد تحفيظ القرآن (وهذا لا يعني البتة اقتصار المشاركة في اللجان على المسلمات؛ فاللجنة نشاط إطاره وطني يحق لأي سيدة من أهل أو سكان القرية الانضمام له أو الاستفادة من أنشطته) أو أي تجمعات نسائية أخرى: نادي صحي أو كوافير، أو المراكز التعليمية كثيفة التواجد في القرية وتشمل تجمع ضخم لفتيات الثانوية العامة، كذلك مجموعة فيسبوك كما أشرت آنفًا، كما يمكننا أحيانًا اللجوء لفكرة «طرق الأبواب» بتشكيل مجموعة فتيات وسيدات يقمن بالطواف على المنازل للتعريف باللجنة والإعلان عن نشاط محدد نزمع عقده (لكنها آلية قلما نلجأ إليها لمشقتها وضعف عائدها). وبالتالي، نستهدف أية تجمعات نسائية وحسب طبيعة النساء في التجمع المحدد يتم التنسيق مع المسئولين عن المكان، ثم نبدأ بطرح أفكار تخص قضية يهتم بها جميع النساء أو الفتيات في ذلك المكان، ثم نتوجه لهن فنقدم لهن هدية صغيرة متمثلة في نشرة توعوية بسيطة تشمل أفكارا تنفيذية ابتكارية تجاه قضية محددة تهم النساء أو الفتيات في ذلك التجمع (فلو كن فتيات في مركز تعليم ثانوي نعطيهم أفكارا مبتكرة ومكثفة تساعدهن على إنجاز المذاكرة، ونبذة مختصرة عن فكرة اللجنة النسائية

وكيفية الاشتراك أو التواصل معنا).

ومن الفعاليات التي قمنا بتنفيذها في اللجنة الشعبية النسائية بصفط اللبن والتي أظهرت أن العمل على التنمية المجتمعية يزيد ويعزز انتماء أفراد البلد لها، أننا قمنا بإعداد وتنفيذ دورة في التنمية الذاتية للفتيات المراهقات في الأجازة الصيفية (أسميتها «حوار الفراشات») تناولت فكرة تثقيف وتنمية الفتيات بشكل غير تقليدي في قضايا معينة تشغل بال أي فتاة في هذه السن، من خلال ورش عمل وحوارات فيما بيننا وبينهن، ورافق ذلك أيضًا نشاط فني (ورش فنية يومية خلال الدورة) كنوع من الترفيه والتنوع في محتوى الدورة مع ربط موضوع الورشة الفنية بمحور اليوم المحدد من الدورة؛ فلو كان موضوع اليوم عن الحجاب مثلًا نقوم في الورشة الفنية بتطبيق فني لتزيين وتطريز الفتاة لحجابها؛ بحيث تستطيع الفتاة المشاركة في كل نشاط في الدورة بفعالية وتحصل على ما تنتجه من أعمال فنية خلال الدورة. وقد آتت الدورة بنتائج وثمار إيجابية رائعة من حيث تفاعل الفتيات وتعبيرهن عن الاستفادة الكبيرة من محتوى الدورة والرغبة في المزيد منها، وكذا انضمام بعضهن أو من أمهاتهن للجنة بعد الدورة. الأهم فيما يخص موضوعنا اليوم هو تعبيرهن أكثر من مرة أنهن يفخرن بالانتماء لقرية يسعى بعض من أهلها لتنميتها عبر اللجان الشعبية.

هذا النشاط مثّل عملًا جماعيًا توليتُ التخطيط له والاضطلاع بجانب كبير من تنفيذه وشاركتني بعض فتيات اللجنة، وأيدنا وساعدنا بعض الأخوة في لجان الرجال وتبرع عدد منهم بمكان مجهز لعقد الدورة وساعدونا في الإعلان عنها، وتطوعت معنا مُدرستان من خارج اللجنة لإعجابهما بالفكرة وعبرتا عن استعداد كل منهما للتطوع موسميًا للعمل مع اللجنة النسائية في الإجازة الصيفية، والفكرة تمت بشكل رائع وكانت النتيجة إيجابية جدًا بفضل الله تعالى.

الآن تقوم اللجنة النسائية بحملة توعية سياسية بمناسبة قرب الانتخابات البرلمانية استجابة لرغبة الناس في المشاركة السياسية بعد الثورة وحاجتهم للفهم والتوعية بهذا الخصوص. وتكمن خصوصية النساء في هذا الأمر أن أغلب النساء لا تستطيع الحضور بشكل دوري، وأغلبهن ليس لديهن الطاقة لتحمل الفلسفات والمفاهيم السياسية بشكل عميق بمعنى التعريف بالاشتراكية أو اليسارية أو الليبرالية... لكن تستطيع أن تفهم أهمية الانتخابات ودور مجلس الشعب وأهمية مشاركة المرأة، وأيضًا نستطيع أن تعطيها رسائل أبعد بأن السياسية جزء من حياتنا وأن تعطيها مفاهيم أوسع خاصة عند سؤالهن عن قضايا أو مفاهيم محددة كعلاقة الدين بالدولة مثلًا، وبالتالي بدأنا نستغل ذلك بعقد محاضرات مكثفة بنظام المحاضرة الواحدة لفترة قد تزيد لأكثر من محاضرة في حال رغبتهن في ذلك وتجاوبهن بالأسئلة ومحاولة الفهم والمزيد من الوعي. حيث نذهب للتجمعات النسائية القائمة في مكان تجمعهن حتى نحظى بجمهور كبير من النساء (مثل: حلقة حفظ قرآن، جمعية خيرية أو أي نشاط نسائي) بالتنسيق مع المسئولة عن المكان ونعطيهن المحاضرة وقد وجدنا استجابة هائلة جدًا.

وعن خلاصة خبرة العمل المجتمعي خاصة مع النساء وفي الظروف المجتمعية الطاحنة لقريتنا ولمصر كلها، يحضرني أحد التعبيرات تقول بأن «العمل المجتمعي لا يجب أن يسير بشكل خطي مثل قطار على قضيب، وإنما أن يسير مثل مركب في بحر»؛ ففي الأعمال الاجتماعية تتعامل مع أنماط مختلفة من البشر ومن الظروف والتغيرات التي ليس بالضرورة أن تساعدك على الإنجاز بشكل دائم.

آخر شيء سأتحدث فيه هو ما تضيفه مثل هذه التجربة للشخص المشترك فيها؟ فإضافة لإحساس الشخص منا بالرضا نسبيًا عن نفسه لأنه أدى واجبا عليه تجاه مجتمعه فزادت مشاعره بالانتماء لهذا المجتمع الذي يحاول أن ينمو حثيثًا، على المستوى الشخصي

لي كباحثة في العلوم السياسية شعرت بشيء أضاف لي الكثير في هذه التجربة: أنا كنت أدرس السياسة ولا أعمل فيها، وأنتمي لجيل الشباب من مدرسة المنظور الحضاري الإسلامي في العلوم الاجتماعية والسياسية، وكثيرًا ما كنت أتساءل: إلى أيّ مدى سأظل أعمل عملًا نظريًا؟ هل المفترض أن أكون بعيدة عن العمل السياسي؟ وأنا لسبت مقتنعة أن أعمل بالعمل السياسي بمعنى أن أكون مرشحة أو شيء من هذا القبيل، لكن أقصد العمل بالسياسة بمعناها الواسع «معاش الناس» -حسب أحد تعريفات د.حامد ربيع رحمة الله عليه- وأنا مقتنعة بذلك وبأن قيم ومقولات المنظور الحضاري الذي تربينا عليه من أساتذتنا في علم السياسة قابلة للتطبيق والتجلي مجتمعيًا، وإذا بي أجد تجربة المشاركة المجتمعية عبر اللجان الشعبية النسائية أحد المداخل التي تشعرني بتجسد المنظور الحضاري الإسلامي على الأرض، من خلال «تشغيل المنظور الحضاري» في واقع عملي، على حد تعبير أستاذنا د.سيف عبد الفتاح، فشعرت بزيادة انتمائي وفخري بهذا المنظور. شكرًا لكم.

أ.نسيبة أشرف(*):

الانتماء وتوثيق الثورة المصرية: نموذج مبادرة «وثّق» بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم، بالطبع أستمتع جدًا بالحديث عن تجربة الدور المجتمعي للجان الشعبية في كل مرة يتحدث أحد عن هذا الموضوع وهذه الخبرة فأشعر بالفائدة من هذه التجربة الثرية. أنا فحسب كنت أريد أن أعلق على نقطة قالتها ماجدة فيما يتعلق بأنها كانت سعيدة جدًا عندما بدأت في أنشطتها التوعوية، فهذا الكلام يعبر عن شعور حقيقي لدى كل من يمارس دورا تطوعيا وتوعويا في

(*) مدرس مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.- جامعة القاهرة. أحد المشاركين في مبادرة "وثق".

مجتمعه. وعن تجربة، فأنا كمعيدة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية اعتدتُ على التدريس في السكاشن أو المحاضرات، لكن دوري وجدت له معنى مختلفًا تمامًا عندما ارتبط بفكرة «صدقة العلم»؛ بمعنى كيف يمكن أن نستخدم العلم (الذي تعلمناه واستفدنا به) خارج إطار الوظيفة، فعندما ينزل المرء لشيء توعوي لأهل المنطقة السكنية أو الحي الذي ينتمي إليه مثلًا؛ حيث توجد حاجة كبيرة جدًا للتوعية والتثقيف في المجتمع، عندما أعطي محاضرة لمجموعة من الجيران وأهل المنطقة فالأمر يختلف تمامًا عن التدريس في السكشن، ففي الحالة الأولى أخرج بسعادة غامرة فهي فكرة «صدقة العلم» وهي ليست صدقة بمعنى أننا نتفضل بها على الناس، وإنما هي واجب، فالمرء عندما يتعلم العلم ويفيد به مجتمعه يكون له تأثير بالفعل.

أما التجربة التي سأعرض لها، فمختلفة تمامًا بقدرٍ ما، وإن كانت نابعة من نفس المنطلق وهو تعزيز الانتماء وفي النموذج الذي أعرضه من خلال «توثيق الثورة المصرية». الفكرة ظهرت بعد الثمانية عشر يومًا الأولى من الثورة انتهاءً بإسقاط رأس النظام، فبدأتُ أُفكر في فكرة دفعني لها شعوري بالانتماء الشديد لبلدي ووجدت غيري يفكر في نفس الفكرة وبنفس الدافع، وهي أننا نحتاج لتوثيق هذه التجربة الفريدة لثورة يناير التي أحيت الانتماء لمصر في وجداننا جميعًا، صحيح أنه قبل الثورة كلنا كان لدينا انتماء وحب لبلدنا، لكن الانتماء كان له وقع آخر في قلوبنا، كان انتماء به مرارة، فأنا أنتمي لبلدي وأحبها جدًا وحزين على حالها لدرجة أن المرء وصل في النهاية عندما كان يسمع الأغاني الوطنية يشعر بمرارة وقهر شديد، ولعلها من سُنن الله تعالى في الكون أن يأتي الفجر بعد أكثر ساعات الليل ظلمة وشدة، فالوضع في مصر كان قد تأزم حتى أوشك على الانفجار فظهر فجر الثورة. أنا أشعر أننا جميعًا نتحدث من نفس المنطلق هناك روح انتماء جديدة بدأت

تتجدد وتسري في قلوبنا جميعًا بعد الثمانية عشر يومًا الأولى من ثورة يناير المجيدة، فبدأنا نشعر أن بلدنا عادت إلينا وأن هذه البلد ملك لنا، فبدأت مشاعر قوية وجياشة من الانتماء تتفجر بداخل كل واحد منا.

إن مثل هذه التجربة بعد ما فجرته فينا جميعًا كمصريين لابد أن توثق كلحظة زمنية فارقة من عمر الوطن وما جددته فينا من انتماء، وأن نكتب تاريخنا بأيدينا دون أن ننتظر أحدا غيرنا يكتبه لنا. وعليه، بدأنا في ذلك وساعدنا أن تلك الروح التي كانت ما زالت موجودة لدى الكثير من الناس.

حينما عرضت هذه الفكرة على د.نادية مصطفى، واكتشفت أن هناك زملاء لي بدأوا يفكرون في نفس الفكرة، وبدأ يظهر أن هناك أكثر من محاولة للتوثيق، بدأنا نجمع بعض المجهودات، وبدعم مؤسسي من مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بدأنا وضع خطة لعملية التوثيق.

فبدأنا نعمل على محورين في توثيق الثورة: أولهما محور عملي وحياتي من خلال توثيق الشهادات الحية للناس التي شاركت في الثورة أو في تجربة ميدان التحرير على وجه الخصوص، فلقد فكرنا كثيرًا: هل يكون هذا التوثيق لكافة القطاعات المجتمعية ومشاعرها وذكرياتها في أحداث الثورة؟ فمثلًا هل نوثق جانبا من تجربة اللجان الشعبية التأمينية التي كانت تحرس الشوارع والمنازل أثناء الثورة بعد انسحاب الشرطة وتخليها عن وظيفتها الأمنية للمجتمع منذ مساء جمعة الغضب ٢٨ يناير؟، فهؤلاء الذين وقفوا يحرسون البلد شاركوا في الثورة بدورهم هذا، فكان هناك نوع من توزيع الأدوار - هذا وإن كان هناك أناس كانت مقتنعة بأن من في الميدان على صواب وعليهم أن يكملوا ونحن هنا نحرس، كان هناك أناس آخرون (إذا تذكرنا) كانت أحيانًا ناقمة على أحداث الميدان لأنها اضطرتهم النزول

نتيجة تدهور الأوضاع- ومن هنا فكرنا خلال التخطيط لمبادرة «وَثِّق» في: لمن سنوثق ؟ فانتهينا إلى أن فكرة التوثيق تنصب أساسًا على خبرات الناس التي شاركت في الميدان (ميدان التحرير) عبر شهاداتهم الحية خلال الثمانية عشر يومًا حتى التنحي.

ففكرنا أن هناك أسئلة معينة نحتاج لإجاباتها من الناس التي شاركت، لأن هناك ظواهر جديدة حدثت لم نكن معتادين عليها في المجتمع المصري، فميدان التحرير مثّل خبرة جديدة على الثقافة المصرية الحديثة ولها مدلولات كثيرة جدًا منها أنها أظهرت المخزون الحضاري والتاريخي الرائع للشعب المصري. وبالتالي، كنا حريصين على تجميع كل ما يتعلق بهذه الخبرة على محورين: أولهما: تجميع شهادات حية عن طريق المقابلة، وهذا كان الجزء الأساسي من المشروع، وتجميع فيديوهات وصور وأشعار، حتى المنشورات التي كانت توزع، أي كل المواد المكتوبة والمرئية والتي لها دلالتها وتوثق لجانب ما في الثورة.

وعلى المحور الآخر، فكرنا أن نقوم بهذا العمل بشكل أكثر أكاديمية فقمنا بتوثيق خطابات القوى الفاعلة على الساحة الداخلية المصرية وكذا الساحة الخارجية العالمية والإقليمية، فكانت هناك متابعة هذه الخطابات خلال وقت الثورة، حيث كانت الخطابات متباينة جدًا، فبدأنا نقوم بمشروع لتحليل الخطابات عن الثورة: الخطابات العالمية وأهمها الخطابات الأمريكية والأوروبية، والخطابات الإقليمية: وأهمها المغرب والمشرق العربي وإسرائيل والخطاب التركي والإيراني، وكذا الخطابات الداخلية التي كان هناك نوع من التركيز عليها خاصة خطاب القوى المعارضة للنظام (خاصة الإسلاميين من الإخوان والسلفيين)، وخطابات النظام والجيش، وخطابات القوى غير التقليدية مثل الائتلافات الشبابية أو المجتمع المدني داخل الدولة وهكذا، وأيضًا تطرقنا لخطاب بعض المنظمات الدولية أو المؤسسات

الدينية تجاه الثورة مثل الأزهر والفاتيكان. وبذلك قمنا بعمل حصر لأهم القوى التي كان لها بعض الخطابات والآراء في الثورة.

قام بهذا المجهود فريق من الباحثين معد أكاديميًا بحيث يتم تقديم هذا الجزء بشكل علمي منضبط، فلم يكن جائزًا لأي أحد غير متخصص أن يشارك في هذا الجزء الأكاديمي، وبالتالي ساهم في إنجاز هذا المحور مجموعة من الزملاء الباحثين والمعيدين والمدرسين المساعدين في الكلية. ومن المقرر أن يُنشر قريبًا في شكل إصدار تابع لمركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعد تعطل نشره لأمور إجرائية.

وهذا أمر مهم لأن هذه الفترة كانت مهمة جدًا وسيُحتاج إليها و بالتأكيد سيرجع باحثون كُثر إلى هذا العمل التوثيقي عندما يقومون برصد وتحليل فترة الثورة بالأخص في أيامها الأولى.

على المحور الأول الخاص برصد الشهادات الحية استخدمنا أسلوب المقابلة: كان هناك فريق مكون من ٢٠: ٣٠ شخصا يقومون بذلك حيث يقوم الشخص بمقابلة مع أحد الأفراد المشاركين في الثورة ليوثق ثم يكلف شخص آخر بإجراء مقابلة مماثلة مع آخر وهكذا، لأنها لم تكن تحتاج لشخص يمتلك حرفية عالية. نحن حددنا العناصر المهمة فقط؛ حيث كنا نحتاج أن نفهم من خلالها الإطار العام الخاص بالثورة: لماذا ثار المصريون؟ لماذا اندلعت هذه الثورة؟ كيف تمت إدارة هذه الأيام في ميدان التحرير والتي مثلت بشهادة الناس خبرة ثرية وخبرة جديدة؟ فركزنا على بعض الأسئلة المهمة ليلتزم بها من يُجري المقابلة مع أي شخص شارك في الثورة، فأول شيء: اهتممنا بأن نسأل: لماذا شاركت في الثورة؟ لأن الناس كانت دوافعها مختلفة في المشاركة في الثورة؛ فبعض الناس كانوا نشطاء سياسيين يناضلون من أجل حقوق سياسية ما، كما كان قطاع كبير ينادي بمطالب اقتصادية، وهكذا...

كما تناولت أسئلة المقابلات ما يخص الجزء الخاص بالمواجهات مع الأمن: كيف تصرف الناس في مواجهتها مع الأمن؟ والناس تحكي خبراتها في هذا الإطار، واهتممنا كذلك بمعرفة موضوع الإمداد والتموين: كيف كان يعيش الناس خلال الثمانية عشر يومًا في الميدان؟ كيف يأكلون ويشربون؟ حيث كان من العجيب أن يستوعب مكان مثل ميدان التحرير كل هذا الكم الهائل من البشر شبه مقيمين فيه طيلة هذه الأيام، فقد كانت الناس تمكث منذ الصباح وحتى المساء: كيف كان يعيش الناس فيه؟ وكيف كانوا يتعاملون؟

اهتممنا أيضًا في المقابلات برصد الشيء الذي كان طاغيًا جدًا على الشخص الذي تُؤدَى معه المقابلة وهي المشاعر الطاغية على الأشخاص؛ حيث كانت شيئًا أساسيًا، المشاعر التي كانت تحيط بكل الناس في الميدان: الخوف المشترك الذي عايشه الناس معًا، القلق، الأمل، مواجهة الإحباطات والتعبئة المعنوية السلبية التي كانت تحدث أحيانًا خاصة بعد خطابات الرئيس المخلوع والتي كان لها تأثير انقسامي في البلد مما كان يدفع الأهالي في البيوت لدعوة من في الميدان للعودة. إذن كل ما يتعلق بالجانب النفسي والمشاعر التي كانت تحيط بهذه التجربة كان يفرض نفسه بشدة على المقابلات، فقد كانت خبرة تحيطها المشاعر، مشاعر جميعها كانت تعكس روح الانتماء والحب الشديد لهذا البلد والخوف عليه. وهي ذاتها الروح التي افتقدها الناس جدًا بعد مضي الثمانية عشر يومًا وحاولوا الثبات عليها عبر فيض المبادرات؛ فظهرت مبادرات كثيرة لدرجة ظهور مبادرة سُميت «نسّق» لتنسيق المبادرات التي تشبه بعضها البعض من كثرة عدد المبادرات ومن كثرة شعور الناس بالخوف على البلد سعيًا للحفاظ عليها.

اهتممنا أيضًا بمعرفة الجزء الخاص بالاتصالات، لأن ذلك كان شيئًا غريبًا جدًا، حيث انقطعت الاتصالات (هاتف وإنترنت) في بداية الثورة، فكان من

الأسئلة المهمة: ما وسائل الاتصال التي استعملها الثوار؟ وكيف كان يتم التواصل وتحديد مواعيد النزول للميدان بهذه الكثافة من الناس؟ كذلك تم توثيق الجزء الخاص بإدارة الاختلافات الدينية والفكرية داخل الميدان، فما هي القيم التي كانت حاكمة في هذا الإطار والتي كانت تحفظ للناس وحدتهم داخل الميدان في نموذج رائع المثال للوحدة الوطنية والتكافل والأمان. اهتممنا أيضًا بالسؤال عن فكرة التعاون والثقة المتبادلة بين الجيش والشعب والثوار في ذلك الوقت.

كنا نعلم أن ما نجمعه من توثيق لأحداث الثورة عبارة عن مادة خام ولم يكن تركيزنا وقتها على كيفية التحليل أو التصنيف العلمي للمادة المجمعة، لكننا وجدنا أن جمع هذه المادة الخام هو شيء أساسي لابد أن يتم وفي مرحلة مبكرة قبل أن يفتر الموضوع وقبل أن ينشغل الناس؛ فهذا مهم جدًا في كتابة تاريخنا والتوثيق لهذه اللحظة الفارقة في تاريخ مصر. والذي حتمًا سنكون في حاجة للعودة له في كتابة بحوثنا بشكل تحليلي بعد ذلك.

حاولنا كذلك أن نُقرِّب بين المجموعات التي تقوم بتوثيق الثورة وننسق بينها ليتحول الأمر لمشروع توثيق كبير، وتعاملنا مع أحد الأشخاص الذي أسس موقعًا إلكترونيًا على الإنترنت أسماه «ثورة شعب» وكان بدأ يعرض ما تم في مشروع توثيق الثورة بمكتبة الإسكندرية ومشروعات توثيقية أخرى.

قد تكون تجربة «وثّق» -وبالتحديد جزء توثيق الشهادات الحية- لم تنتشر بشكل كبير لكنها عكست الروح التي كانت تدفعنا لتوثيق لحظة تاريخية فارقة من عمر الوطن تجلى فيها الانتماء بأعلى قدر يُتَخيَّل، وكانت أحد المبادرات التوثيقية التي مثلت مستوى آخر من تفعيل هذا الانتماء لمصر.

ثم بعد انتهاء الثمانية عشر يومًا أصبح لدينا جميعًا شعور بأن هذا البلد عاد ملكًا لأبنائه ولابد أن أفعل كل شيء حتى لا تفشل هذه الثورة وحتى ينهض البلد.

سأختم بأن الروح التي خرجنا بها من الثمانية عشر يومًا الخاصة بالثورة وفكرة أن بلدي لن يؤتى من قِبَلي فأنا سأفعل كل ما أستطيعه: سأنظف منطقتي، سأشترك في أكبر عدد من المبادرات أقدر عليه، ... روح الانتماء الجارفة هذه كم نحتاج لعودتها بشدة الآن! حيث بدأت تسود بشكل كبير روح الانتقاد لمجرد الانتقاد، وكنت أتحدث مع زملائي وبالتحديد من شباب الفيس بوك (Facebook) حول كيف تُنتقد أي فكرة أو خطوة من أي نوع تواجه بانتقادات كثيرة، وكان لي تفسير لهذا الأمر بأنه نوع من إرضاء النفس لدى مَنْ لا يقومون بفعل شيء؛ فالشخص غير الفعال كلما زاد انتقاده لغيره زاد شعوره بالرضا الزائف عن نفسه وأنه يقوم بعمل مهم بينما هو في الواقع لا يفعل شيئًا إيجابيًا على الإطلاق. ونحن الآن نستقبل أيام مهمة جدًا ونحن نقترب من شهر نوفمبر؛ مرحلة الانتخابات البرلمانية وبدء تسليم السلطة لمؤسسات منتخبة -بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا على توقيتها مناسب أو غير مناسب- فهي مرحلة مهمة جدًا جدًا تتطلب العمل من كل الناس وأن نفكر جميعًا في مبادرات تؤدي إلى التجميع لا الفُرقة، وأن نبتعد عن الانتقاد ونتجه إلى العمل، فنحن نحتاج أن تترجم روح الانتماء في شكل أعمال وليس في شكل نقد دائم وهذا كل ما أردت قوله، شكرًا.

* * *

مناقشات الحضور

د. زهير:

أ. نسيبة عرضت فكرة جيدة جدًا وممتازة وهي فكرة «الانتماء» وإذا تتذكرين حضرتك دورة تفعيل القيم التي عقدها مركز الحضارة ومركز الدراسات الحضارية في فبراير ٢٠١٠* خلال هذه الدورة (والتي حضرتها كاملة والحمد لله) أتذكر أفكار كل من الدكتور سيف الدين عبد الفتاح والدكتور عبد الرحمن النقيب حول تفعيل القيم والانتماء، وهذه كانت قبل الثورة، مما يعني أن الإحساس بالانتماء لهذا البلد كان ظاهرًا قبل ثورة يناير، لكنه وفق اعتقادي كان أكثر تواجدًا في الوسط العلمي وبين المتعلمين وكذلك أكثر تواجدًا بين الريفيين. فالانتماء في الريف أوضح ما يكون، وهو ما لاحظناه من خلال ما تم استعراضه في نموذج اللجان الشعبية في نموذج قرية صفط اللبن؛ ففي الريف يشعر الناس بأنهم أسرة واحدة ويستطيعون تجميع أنفسهم تجاه هدف ما أكثر من المناطق الأخرى، ففي حالة الفراغ الأمني أثناء الثورة كانت القرى أكثر تأمينًا، فكانت نسبة التهديدات والسرقات في الريف أقل كثيرًا عن مثيلتها في المدن، وكنت أرى ذلك بنفسي في قرية تبعد عن طنطا بحوالي ١٦ كيلو فكانوا عندما يظهر البلطجية ويقومون بإطلاق النار كان أهالي البلدة جميعًا يتصدون لهم. ومن ثمّ هذا جانب من الانتماء يمكن تفعيله من خلال مبادرات وسبل عدة منها اللجان الشعبية كما ذُكِر في هذا اللقاء، كذلك الانتماء يمكن تفعيله من خلال مؤسسات المجتمع كلها وليس من خلال مؤسسة واحدة، كما يمكن

* الدورة المشار إليها في المداخلة نشرت أعمالها في كتاب: د.نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، مدحت ماهر، ماجدة إبراهيم، سمية عبد المحسن (محررون)، القيم في الظاهرة الاجتماعية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٢. (تحت الطبع).

تفعيله من خلال جهودنا الذاتية كأفراد: فأنا من خلال دوري كأستاذ في الجامعة - على سبيل المثال- يمكن أن أتحدث مع طلابي عن الانتماء وعن أهمية الدور المجتمعي للجان الشعبية ودورها في التنمية وفي تعزيز الانتماء، وكل واحد في بلده يستطيع أن ينقل الفكرة، ذات الأمر بالنسبة للمعلم في المدرسة وكل شخص في وظيفته، وحتى لو بالكلام ستنتشر الفكرة ويتعزز الانتماء وتتم تنمية بلادنا بالتوعية المجتمعية، شكرًا جزيلاً.

أ.هبة السيد:

بعد الشكر الجزيل لكم على هذه المداخلات القيمة جدًا والتي تعلمت منها حقيقةً على المستوى الشخصي، أرى أنه يمكننا ترجمة الفكرة أو الفلسفة الخاصة باستمرار الشريحة أو القطاع الوسط بين المجتمع والدولة وهي اللجان الشعبية في صورة مؤسسات مجتمع مدني ولكن بأوصاف شعبية، فأنا أعتقد أن الصيغة المؤسسية التي تصلح لها للاستمرار في المستقبل بأن تكون مؤسسات مجتمع مدني ولكن بأوصاف شعبية وغير مؤدلجة وقابلة لاستيعاب أي مواطن مصري بغض النظر عن مرجعيته الفكرية أو الدينية. فأنا أرى أننا نفتقد جدًا لهذا الأمر. وأظن أنه من المهم دعمها من خلال أوقاف شعبية.

أشارت أ.نسيبة لفكرة النقد لمجرد النقد، وأنا أعتقد من بعض مشاهداتي على مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook) و(twitter) فما يحدث عبارة عن حشد بشكلٍ ما في اتجاه معين وليس من الضروري أن تكون له أسباب حقيقية غير فكرة النقد لمجرد النقد وعدم الرضا عن أي شيء.

في الحقيقة الشيء المحدد الذي أريد أن أؤكد عليه في موضوع النقد لمجرد النقد هو ارتباطه بفكرة الصوت العالي المعارض الذي كثيرًا ما يأخذ طابعًا ليبراليًا أو حقوقيًا يقوم على تصور أن الدولة أو السلطة الحاكمة خصم سياسي طوال الوقت

لا يعطي إلا تحت الضغط وتحت الصراع والإجبار وأنه من غير المقبول مدح أي شيء إيجابي تقوم به السلطة؛ فمدحه -من وجهة نظر أصحاب هذا المفهوم للمعارضة السياسية- هو محاباة بلا جدال. وبالتالي، فما أراه أن هذا الشكل من المعارضة طوال الوقت يمارس دور العصا في يد الغرب أو الخارج ضد السلطة الداخلية، وبعض منهم قد يعي ذلك ويستغله وبعضهم من الوطنيين لا يعي ذلك أو لا يقصده. وبالتالي، أرى أن يتم التصدي لهذا المفهوم المغلوط عن دور المعارضة السياسية بتطوير «فقه المعارضة السياسية» بصيغة وطنية يتم الحشد إليها من قبل جهات معينة تُعنىَ بأمر غرز الانتماء ونشر الثقافة السياسية القويمة والتثقيف السياسي؛ بحيث تتجه المعارضة السياسية إلى القيام بدورها الوطني -لاسيما في هذه المرحلة الخطيرة من عمر الوطن- بأن تضطلع بدور التقويم السياسي للسلطة وألا تكون معارضة طوال الوقت (المعارضة لمجرد المعارضة أو النقد لمجرد النقد). شكرًا.

هناك جزئية أخرى إذا تفضلتم، فيما يتعلق بما ذكرته أ.ماجدة عن تشغيل المنظور الحضاري أو تفعيل أفكاره وقيمه على أرض الواقع العملي، واعتبرته أ.نسيبة «صدقة العلم»، فأنا أُطلق عليه تفعيل الإنسان وليس تفعيل الأفكار؛ فنحن لدينا ملايين البشر في تخصصات مختلفة ولها أدوار مختلفة هذه الخبرات للأسف الشديد تلعب دور المتلقي أكثر من دور الفاعل سواء كأساتذة جامعة أو كباحثين أو خريجين من الكليات أو متعلمين في الخارج كل هؤلاء يتلقون أكثر مما يعطون للمجتمع، ووفق رأيي أنه من حسن حظ قرية صفط اللبن ،التي نفتخر بها كمصريين، أن بها أُناسًا مثل أ.مدحت ومثل أ.ماجدة وزملائها في اللجان الشعبية؛ فهم نموذج لمثقفين لديهم درجة من الوعي وأَقدم كل منهم على تفعيل نفسه وهذا التفعيل انعكس على المجتمع الذي يعيشون فيه. شكرًا جزيلاً.

المداخلة الثالثة:

لدي سؤال وتعليق: لقد قرأت مقالة تتحدث عن تبعات الثورات العربية على فكرة الوحدة العربية، يرى صاحب المقال أن الثورات العربية كان بها تناقض بقدر ما مع الوحدة العربية من ناحيتين: الخطاب المزيف لبعض القادة العرب (مثل بشار الأسد والقذافي) الذين يدّعون تأييدهم لفكرة القومية العربية والقضية العربية الأساسية وهي القضية الفلسطينية من ناحية، والشعوب العربية التي أكدت على ضرورة إيقاف ذلك الخطاب المزيف ووجدت أن الأَولوية للإصلاح من الداخل من جهة أخرى؛ فلا يجوز الحديث عن فلسطين ونحن لدينا مشاكل في الداخل، فالشعوب العربية وضعت أولوياتها في إصلاح الداخل القُطري الخاص بكل دولة أولًا.

بينما لم تضع الثورات العربية (جميعها بلا استثناء وفق رأي الكاتب) على أجندتها مسألة القومية العربية أو الوحدة العربية، فكل ما كانت تنادي به الثورات هو الإصلاح السياسي والاقتصادي في داخل القطر نفسه، لكن لم يضعوا ضمن أجندتهم مسألة حدوث وحدة أو حل القضية الفلسطينية أو أن يكون هناك اهتمام بقضية الانقسام في السودان.

فكاتب المقال -وأنا متفقة معه إلى حدٍ ما- قال: إن الثورات العربية وضّحت أو كشفت أن الجيل الجديد من الشباب العرب يفتقد الأمل أو التعبير عن الرغبة في الوحدة العربية على عكس ما كان في شباب جيل عبد الناصر على سبيل المثال. وأنا إلى الآن لم أرَ شيئًا كذلك، فكنت أتساءل: هل أنتم من متابعتكم للمبادرات الشبابية وجدتم نوعا من التواصل حتى ولو التواصل المبدأي كمجرد خطوة أولى للتنسيق بين ثورات الربيع العربي، بحيث يمكن أن يتطور فيما بعد إلى شكل من التقارب وربما التوجه نحو الوحدة العربية في المستقبل؟

أ.نسيبة أشرف:

أنا متفقة مع أ.هبة السيد في كل ما ذكرته، فمثلما ذكرت: نريد أن نوضح فحسب أن المعارضة ليست هدفًا في حد ذاتها، ولا أقول إن كل من ينتقد لمجرد النقد نيته سليمة بالمناسبة، فهناك أناس لهم أهداف وهناك أناس مدفوعة وللأسف هناك أناس آخرون ينساقون وراء ذلك وهذا هو الأخطر. فأصبحت المعارضة لمجرد المعارضة وكأنها بطولة. ولم تعد معارضة فحسب وإنما أصبحت نقدا غير بنّاء؛ نقد لمجرد النقد، فأنا فقط كنت أشير إلى أنني حزينة لأن هذه الوِجهة بدأ يتبناها الكثير من الناس أو بعض الناس ممن لهم حضور على مواقع التواصل الاجتماعي (مثل twitter & Facebook) وهكذا تتم بدون وعي وهذا ما يحزنني أكثر، فمن له أجندة واضحة وهدف معين فهذا أمر معروف، لكن الخطير شيئان:

الشيء الأول: إن فئة معينة تُفتح لهم منابر إعلامية كثيرة وتتصدر وتتحدث باسم الرأي العام وكأن ذلك هو رأي الناس ويعطي كل منهم لنفسه الحق في ذلك هذا هو الخطير وشيء ينبغي الالتفات إليه.

الشيء الثاني: هو ما يتعلق بالأناس الكثيرين الذين يتأثرون بذلك، وللأسف قد وجدت أن هذه اللهجة منتشرة بشكل كبير خاصة على (Facebook)، حيث تنتشر المعارضة بأسلوب غير لائق، وأنا لا أدعو أبدًا للعودة لما قبل الثورة، ولكن أدعو للوعي لما وراء هذه المعارضة، فهل هناك فكرة بديلة مطروحة؟ هل هناك شيء بنّاء؟ أم أننا نسخر ونهدم لمجرد الهدم، فالأَولى من ذلك أن ننشغل بالعمل، فغالبًا تجد أن من يعمل كثيرًا لا يتحدث كثيرًا فهو يعمل فينشغل بالعمل وهذه نقطة مهمة.

أعتقد أن نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية كانت تجربة مفاجئة لنا،

فإذا ألقيت نظرة على الإعلام وعلى (Facebook) كنت تتوقع أن ٩٥٪ سيصوتون بـ (لا) لكننا فوجئنا بالنتيجة المخالفة لذلك، فأحيانًا تكون هذه الاتجاهات غير معبرة ومُضللة جدًا وأحيانًا نحن نعتقد أن هؤلاء يعبرون عن الرأي العام، لكننا نفاجأ أن مصر ليست المجموعة المحدودة التي تدخل على (Facebook) أو التي تظهر في الإعلام، مع احترامنا للجميع بالطبع.

نقطة أخيرة: أعتقد أن الثورات لا تركز على فكرة القومية أو أنها نحّت تمامًا فكرة العروبة أو التواصل نحو الوحدة العربية، فهذا شأن آخر؛ فواجب الوقت أن أصلح الفساد المستشري داخليًا بالثورة، ثم بعد الثورة مباشرة خلال ما يسمى بالمرحلة الانتقالية فهي مرحلة حرجة وخطيرة من الصعب خلالها التركيز في قضايا خارجية في حين يكون أمامنا أحد أمرين: إما بناء البلد، أو ضياع كل شيء. فأنا لا أعتقد أن الحس بالانتماء للعرب والعروبة قد مات أو غير موجود عند جيل الشباب؛ لكن أعتقد أنه نوع من الانشغال بالأوضاع الداخلية التي تتردى والتهديدات والتحديات الحقيقية التي نواجهها داخليًا بعد الثورة، فنحن نريد أن نبني البلد لكن لا أعتقد أن هذا يعني تلاشي الإحساس لدى الناس بالانتماء لدوائر أوسع موجودة في وجداننا جميعًا، والكثير كتب عن ذلك فهي ليست متعارضة وإنما هي دوائر متحاضنة، فلا يعني انتمائي الشديد لبلدي أن يكون ذلك على حساب انتمائي للعروبة أو الإسلام، فأنا أرى أنه نوع من ترتيب الأولويات وواجبات الوقت.

هناك بعض المبادرات التضامنية مع الثورات العربية -شاركتُ في إحداها- يحرك هذه المبادرات الانتماء العربي والثقافة العربية المشتركة إلى جانب الانتماء الإنساني وأنهم يتعرضون لمجازر. فعلى سبيل المثال، هناك مبادرة جيدة جدًا اسمها «مصريون وندعم الثورة الليبية» علمت أن هذه المبادرة جمعت حوالي ١٠٥ مليون

جنيه في شكل مواد غذائية ومساعدات، وتعاونت المبادرة مع اتحاد الأطباء العرب وأرسلتها للأخوة الليبيين، وكان هناك تبرع بالدم وكان هناك أشياء عينية ملموسة منذ بداية الأزمة الليبية.

أ. محمد كمال:

أريد أن أُعلق على نقطة التناقض بين الثورات والوحدة أو القومية العربية: الثورة بالأساس شأن داخلي؛ عبر التاريخ كانت الثورات تقوم منذ الثورة الفرنسية وقبلها البريطانية وتلتها الأمريكية وكان الشأن الداخلي هو المسيطر على التصرفات والأفعال والقدرات التي يتخذها الثوار؛ ففرنسا لم تنطلق خارج حدودها إلا بعد أن استتبت الجمهورية الفرنسية واستقرت داخليًا، وأمريكا ظلت منكفئة على ذاتها حتى الحرب العالمية الأولى ولفترة بعدها، وهناك أمثلة أخرى: فالثورات في إيطاليا لم ينظر لها في الخارج إلا بعد أن تم توحد إيطاليا.

ذكرت أ.نسيبة أشرف وجود مبادرات لدعم الثورات العربية المجاورة، وهناك نقطة مهمة أود أن ألفت الانتباه إليها: أن الوحدة التي دعا إليها القوميون العرب وحاولوا أن يُحدثوها فيما بعد عبر القيادات والأنظمة والحكومات وفشلت فشلًا ذريعًا. الثورات العربية ربما (وهذا ليس أمل ولكن تصور) قد تُوحد العرب ليس في كيان كبير أو ما شابه ذلك، ولكن تأثير الوجدان المشترك هو الذي دفع بهذه السلسلة من الثورات وليس أثر «نظرية الدومينو» التي تفترض أن الدول المتشابهة المتجاورة التي تتعرض لأفعال ومجموعة من الأحداث المتتالية ينتقل أثرها ميكانيكيًا إلى الدول الأخرى ولكن هذا أثر طبيعي وعضوي يفوق هذه النظرية. بالإضافة إلى ما ذكرته أ.نسيبة عن موضوع دعم الثورة الليبية، هناك أيضًا رصد مبادرات حاولت أن تدعم الثورة السورية ودربت كثيرين وربما نال بعض المشاركين في هذه المبادرة بعض الملاحقات من المخابرات السورية، في اليمن هناك

زملاء يمنيون تلقوا الدعم في شكل استشارات وتنسيق ما، وقد حدث هذا ولا يُعلن عنه بالطبع حتى يتم. الإنسان هو ابن خبرته ومعارفه فربما كاتب المقال لم يطلع على هذه المبادرات.

على العموم هذا أمر خارج سياق الموضوع الأساسي للقاء اليوم، وبالتالي لا يسعنا في نهاية اللقاء إلا أن نشكركم على حضوركم وإن شاء الله نلقاكم في لقاءات أخرى لملتقى الحضارة.

* * *

النموذج الحضاري للثورة وتوجه جديد للسياسة الخارجية المصرية(*)

د.نادية مصطفى(**)

أستعرض هنا نتاج اجتهاد فكري جماعي حول خصائص السياسة الخارجية التي تعكس نموذج الثورة كنموذج حضاري، وهو اجتهاد حول سيناريو يمكن أن تتجه إليه مصر وهي تعيد صياغة توجه واستراتيجية وأدوات سياستها بعد الثورة. ولقد تم هذا الاجتهاد في وقتٍ مبكر جدًا بعد الإطاحة بمبارك، وفي وقتٍ كانت فيه الاهتمامات الداخلية تركز على التطهير وعلى الحكومة الانتقالية، وفي وقتٍ لم تكن فيه رؤوس الثورة المضادة برزت ومثلت تهديدًا أكيدًا.

فخلال الشهر الأول من عمر مصر الثورة، بعد مبارك، تساءلتُ كثيرًا أين السياسة الخارجية المصرية لتدعيم الثورة وتعبئة المساندة الدولية؟ ولم يكن وزير الخارجية أبو الغيط يتحرك، ولم يكن رئيس الوزراء أحمد شفيق يتكلم إلا عن ضرورة الاستقرار حتى تأتي إلينا المعونات في وقتٍ كان العالم كله يقف مدهوشًا أو

(*) هذا جزء من دراسة أوسع تحت عنوان «السياسة الخارجية المصرية والثورة... دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية (٢٥/ ١ - ٣٠/ ٥/ ٢٠١١)»، قدمت إلى مؤتمر «الثورة المصرية: الملامح والمآلات» الذي نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، في الفترة (٣٠ مايو - ١ يونيو ٢٠١١)، ونشرت فيه د.نادية محمود مصطفى: السياسة الخارجية للثورة المصرية بين الأبعاد الداخلية والخارجية، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.

(**) أستاذ العلاقات الدولية والرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

منبهرًا أمام الثورة يحاول تشخيصها وفهمها، ويؤكد على نموذجها الفريد، الذي أثار بالطبع مساندة الشعوب وإن لم يكن بالضرورة كل الحكومات والنظم؛ سواء العربية أو الغربية.

وفي المقابل، ومن واقع لقاءات مع بعض قادة شباب ائتلاف الثورة، الباحثين عن رؤية استشارية حول ما أضحى يداهمهم من مهام وخاصةً «المقابلات» مع ممثلي قوى خارجية، تبين لي أمران:

الأمر الأول، قدر الاهتمام المبكر الذي أضحى يوليه «الخارجي» لشباب الثورة، وليس فقط لنظام ما بعد الثورة. فالحركة السريعة والمبادرة أخذت تأتي من الخارج: من الرسمي ونحو المدني الشعبي وعلى نحوٍ علني وغير مسبوق. فعلى سبيل المثال، زيارة وزراء خارجية ألمانيا ثم فرنسا (أول زيارة لوزير الخارجية الجديد «آلان جوبيه» كانت إلى مصر) ثم بريطانيا ثم الولايات المتحدة، وقد تضمنت تلك الزيارات حوارًا مفتوحًا مع شباب الثورة كما تضمنت استعدادًا للتعاون المفتوح ماليًا وسياسيًا.

الأمر الثاني، هو أن توجهات السياسة الخارجية المصرية الجديدة لم تكن قد تبلورت، ولم يكن هناك خطابات رسمية عنها (حتى تغيير «أبو الغيط»)، ولذا كان البديل أن تقدم نخب أكاديمية وفكرية رؤى وتصورات عن «السيناريوهات».

ولقد ساهمتُ في هذا مع مجموعة من شباب الباحثين والناشطين الذي شاركوا في الثورة بأكثر من شكل.

وكان السؤال الأساس المحفز لهذه اللقاءات: ألا يجب المبادرة باستثمار الثورة خارجيًا لدعم مسارها وتحقيق أهدافها؟ ألا نستشعر من حركة الخارج تجاهنا ما يستوجب المبادرة برؤية عن المسار المأمول لمواجهة التحديات من الخارج؟ وخاصةً

أن استدعاء الخارج -كمصدر تحدي إن لم يكن مصدر تهديد- كان محدودًا في هذه المرحلة مقارنة بنظائره الداخلية، وذلك سواء في خطابات الساسة أو النخب أو الإعلام المرئي والمكتوب؟ ومن ثم، عقدنا حلقات عصف ذهني في مركز الحضارة للدراسات السياسية يومي ٢- ٩/ ٣/ ٢٠١١.

تناولت من بين ما تناولت «الثورة ومستقبل السياسة الخارجية المصرية» وأنتجت نصًا عن هذا الموضوع يكتسب مصداقيته من توقيت إصداره وهذا النص كالآتي[١]:

«لماذا تأخر موضوع الخارج في الاهتمام والنقاش المصري؟ إما لأن وطأة الداخل كانت شديدة، بالإضافة إلى ما بدا من ذكاء الثورة في أيامها الأولى في التعامل مع الخارج بالإغفال والإرجاء وما يشبه التمويه؟ أو أن السياسة الخارجية تبدأ حين تكتمل رؤيتنا للسياسة والحالة الداخلية، فالأولى امتداد للأخيرة كما كان يؤكد د.حامد ربيع... وهذا فعلًا عين المراد أن تصل إليه الثورة: مشروع قومي للداخل يمتد إلى الخارج...

... هناك ثورات تغير النظام وأخرى لا تغيّر... في الحالة المصرية النظام السابق لم يزُل حتى الآن وهياكله لا تزال قائمة. ونحن ننطلق من احتمال نجاح الثورة وأنها تحتاج إلى رؤية. والقاعدة العامة أنه يترتب على الثورات الحقيقية تغييرات في السياسة الخارجية، ولكن في الحالة المصرية لم نصل بعد إلى هذا المستوى، لكن الثورة تفكك الأركان، وتزيل الكوابح وتقدم فرصًا، وثمة عمل بنائي يكمل عليها

---

(١) تقرير أعده أ.مدحت ماهر عن حلقة نقاشية عقدها مركز الحضارة للدراسات السياسية في ٢ مارس٢٠١١ حول الأبعاد الخارجية للثورة. وأدارت الحلقة د.نادية مصطفى وشارك فيها: كريم حسين، أسامة مجاهد، أماني غانم، د.عصام عبد الشافي، أمجد جبريل، نجوان الأشول، نسيبة أشرف، عبد الله عرفان. وتقرير الحلقة متاح على موقع مركز الحضارة: www.ccps-egypt.com

نحن بصدد التفكير والتناقش فيه.

هل نموذج ميدان التحرير سينعكس في إحداث تغييرات حقيقية على السياسة الخارجية المصرية، وماذا إذا تعرض هذا النموذج –لا قدر الله- لانتكاسة؟

✍ مستوى الرؤية والاستراتيجية:

- السياسة الخارجية المصرية لا تبنى على المواقف التي ظهرت أثناء الثورة فحسب بل أيضًا على هوية الدول والمصالح المشتركة. وإذا كانت السياسة الخارجية إنما هي امتداد للسياسة الداخلية، فقد طبق النظام الساقط هذه القاعدة بطريقته المغلوطة والمعهودة: فلقد كانت الخارجية المصرية تابعة لداخليتها وناقلًا لما ترويه الداخلية والأمن عن الخارج، (فترسل الداخلية إلى الخارجية بيانات بالمعلومات التي ينبغي أن ترد بها على الخارج).

- السياسة الخارجية يبدأ بناؤها من تأسيس السياسة الداخلية الأمر الذي يتعلق بثلاثية أساسية: الهوية المصرية + المرجعية الحضارية+ المصالح الحيوية.

- نحن بسبيلنا إلى استقلال داخلي وفك لقيود قوى المجتمع، وهذا يؤهلنا لكي نتحرك في الخارج باتجاه القضايا الإنسانية والشعوب المستضعفة وأن نعبر عن قيم المجتمع المصري... (فنحن نحتاج إلى مجتمع شديد القوى داخليًا لكي تثمر قوته في الخارج).

- واليوم، نحن أمام مشروعين للسياسة المصرية الداخلية فالخارجية: مشروع نظام مبارك، مشروع الثورة:

- فمشروع مبارك الداخلي اتسم بأنه: استبدادي استعلائي قمعي، وكان لهذا انعكاسه على السياسة الخارجية لمصر، فبدا فيها: الاستسلام لأحادية النظام العالمي، والتوجه المكثف نحو الغرب. وأيضًا هو مشروع بيروقراطي غير إبداعي، أدى –في

الخارج- إلى مشروع عصابي فاسد يقيم علاقات مشبوهة مع الخارج. وبناءً عليه، كانت الثمار الرديئة لهذا المشروع الفاسد: فشلًا كاملًا في الحفاظ على المجال الاستراتيجي، ووقائع من الفشل الرمزي في كل مقام، وتراجع المكانة والدور لصالح قوى دولية وإقليمية أخرى.

- أما نموذج الثورة فيقدم بوادر: مشروع ثوري، سلمي، قيمي، حقوقي، شبابي، شعبي، مجتمعي، تعددي، تعاوني، تكافلي، جهادي: دفاعي وطلبي، وإبداعي؛ أي بالمجمل: هو مشروع حضاري بالمعنى الشامل لمفهوم «الحضاري». مشروع يتصل بروح الشعوب العربية والإسلامية، فهو يمتد إلى الدائرة العربية والإسلامية، ومن المنتظر أن يعطيها حال ترسخه الأولوية في السياسة الخارجية المصرية المقبلة، وأن يعاد التفكير في مفهوم «الدوائر» لصالح الدوائر الحضارية القريبة، ودون انقطاع بل وبانفتاح على الدوائر الأخرى.

- **ومن المهم في هذا الصدد أن نضيف مع سلمية الثورة سمة الجهادية** الدفاعية؛ ليكون السلام المنشود قويًّا ومحميًّا، فمن المهم أن نملك القدرة على استعمال القوة -بكامل وجوهها- لحماية القضايا ودعم المواقف.

- وكذلك: مواجهة الاستبداد الدولي (مجلس الأمن وحق الفيتو): فالعدالة يجب أن تتحرك من الداخل إلى العالم، وبالتالي نراجع هيكل النظام العالمي وتوزيعه قواه القائمة على أساس هيمنة طرف أو أطراف معينة على القرار العالمي والسياسات الدولية... وهذا هو ما يسمى اليوم «الديمقراطية العالمية» والتي تستوجب تغييرًا جذريًّا في هيكل النظام.

على مستوى المبادئ والقيم معًا:

ثمة منظومة من القيم التي أفرزتها أو بالأحرى أبرزتها الثورة وتصلح لتجديد

كل من السياسة الداخلية والخارجية لمصر: كرامة/ عدالة اجتماعية/ حرية. وهذه المنظومة القيمية يمكن -من خلالها- أن نتلاقى مع العالم بما فيه الدول الغربية، فنرفض كل ما يعارض منظومة قيمنا وقيم الإنسانية ونتعاون فيما يتوافق معها. وقد يصل بنا هذا إلى مواجهة المظالم التي يتعرض لها في كل شعوب العالم الفقيرة أو المقهورة. ولا شك أن توسيع نطاق الحركة والمساندة للخارج يمثل زيادة في الموارد، ويمثل إضافة إلى قوة الدولة ودعمًا لمواقفها وقضاياها الإقليمية والدولية.

✍ مستوى القضايا:

- حدودنا الرئيسة مهددة من جهاتها الثلاث: الجنوب، والشرق، والغرب. وهذا يدخل في نطاق أن التحالفات الخارجية المصرية مع القوى الإقليمية يجب أن تبنى من باب التنافس لا الصراع أو العداء. وربما تكون تنافسية تكاملية. وهذا يتوقف على القدرة على توظيف أدواتها في السياسة الخارجية.

- التحالفات الخارجية (المثلث الحضاري: المصري- التركي- الإيراني) ويعبر عن الأمة ويختلف عن منظمة المؤتمر الإسلامي وطاقتها المحدودة... لكن هذا الإقليم -القاعدة لابد أن يستند إلى: (قوة ذاتية+ قيم+ آليات نافذة ومنفذة لطاقات الداخل).

- بالنسبة للتحالف مع الخارج وتلقى الدعم منه، فالواجب تحويل هذا الدعم إلى القنوات التي تحقق مصالحنا.

- إعادة ترتيب أولويات الدوائر الخارجية، وتصفير المشكلات... ودعم مبادرات من أجل تحريك تسوية المنازعات مع الأطراف الإقليمية.

- تأسيس للدور الخارجي في الدستور (على سبيل المثال نموذج الدستور الإيراني: مواجهة الاستكبار العالمي...).

مستوى الاستراتيجية والآليات والأدوات:

- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية في السياسة الخارجية، وأن تتوجه السياسة الخارجية المصرية إلى الشعوب في الخارج، وأن نبدأ بالتضامن الآن مع القضايا الإنسانية [من الآن].

- التفاعل مع المجتمع العالمي World Community، فالحالة الشعبية المصرية قدمت رسالة إلى الشعوب في الغرب، والتي بدورها ضغطت على حكوماتها فكانت مواقفها -على الأقل- حتى الآن غير مضادة... وهنا، يأتي دور منظومة القيم في إطار المجتمع المدني العالمي لتصنع قوة عالمية للدولة.

- ثمة مشكلات خارجية يمكن لشخصيات عامة أن تتدخل فيها (الجنوب والمياه...).

- زمام المبادرة: السياسة في السابق كانت ردود أفعال فلا سياسة إذن، لكن العلاقة بالخارج لابد أن تكون موجودة على أساس المبادرة.

- أثناء الثورة كانت التدخلات الخارجية عبارة عن ردود أفعال لتطورات الثورة. وهذا أمر يعني أننا يمكن أن نمسك بزمام المبادرة في علاقاتنا الخارجية. ونريد أن يكون ذلك ساريًا في السياسة الخارجية المقبلة، فنبادر برؤى وخطط تجعل تدخل الخارج (الغرب) عليه قيود وتكون موجهات تتجه به نحو الصالح الوطني.

- آليات السياسة الخارجية المصرية واسعة جدًا؛ فمن الآليات التي يمكن استخدامها في هذه الدبلوماسية القوى ذات الأبعاد المجتمعية والأيديولوجية:

١- الأزهر جامعًا وجامعة.

٢- الحركة الصوفية في مصر وامتداداتها في الخارج.

٣- الحركة السلفية في حوض النيل وقدرتها على الاتجاه نحو إثيوبيا عن طريق الصومال.

٤- الإخوان المسلمون وامتداداتهم الإقليمية والعالمية.

٥- التيارات الاشتراكية والليبرالية والإسلامية الحضارية والحركات المضادة للعولمة وأدوارهم في المجتمع المدني العالمي.

٦- الجاليات المصرية بالخارج والأجنبية بمصر.

٧- مراكز التفكير الاستراتيجي Think Tanks.

٨- دبلوماسية التنمية: وزارات الزراعة والري والاستثمار وجمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية وتوظيفها في تنويع الأنشطة الاقتصادية في الخارج وتوسيعها».

إن قراءة النص السابق لتبين سمات أساسية من سمات سياسة الثورة الخارجية المأمولة: الحضارية والمبادرة والاستقلال على النحو الذي يتجسد سواء في التوجه أو الاستراتيجية أو أجندة القضايا أو الآليات والأدوات.

وأخيرًا، كيف جاءت ممارسات وأوضاع الشهور الثلاثة التالية من عمر الثورة اختبارًا لمصداقية هذا الاقتراب القيمي المعياري، الذي حدد ما يجب أن يكون، باعتباره محفزًا للتغيير في ما هو قائم؟

بعبارة أخرى، كيف مارس الخارج بصفةٍ خاصة تأثيره في الثورة؟ وكيف انعكس هذا على ما واجهته السياسة الخارجية المصرية الجديدة من تحديات داخلية وخارجية، وكيف تمت إدارتها؟ وما مخرجاتها؟

الفهرس